

قسم النحو والصرف والعروض

النحـــــو

(٤)

تأليف

أ.د. صـلاح مصطفى رواي أ.د. السيـــد أحمـد علـي

د. جمـال عبـد النعيـم

قسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة

توصيف مقرر النحو (٤)

١- بيانات المقرر		
الرمز الكودى : ٤٠١١	اسم المقرر : النحو (٤)	الفرقة : الرابعة ممتد.
التخصص : النحو	عدد الوحدات الدراسية (٣) : نظري ٢ تمارين ١	
٢- هدف المقرر :	دراسة القواعد النحوية الخاصة بالتوابع والمنصوبات وإعراب الفعل المضارع.	
٣- المستهدف من تدريس المقرر: بنهاية هذا المقرر يكون الطالب قادرا على أن :		
أ- المعلومات والمفاهيم :	أ-١- يفهم القواعد النحوية فى اللغة العربية. أ-٢ يفهم قواعد الكتابة العربية بصورتها النحوية والإملائية الصحيحة. أ-٣ يفهم الأساليب المختلفة للتعبير اللغوي فى اللغة العربية. أ-٤ يتعرف المدارس النحوية المختلفة	
ب- المهارات الذهنية :	ب-١- يحلل الجمل النحوية و بيان العلاقات الرابطة بين أجزائه. ب-٢ يميز بين التراكيب والأساليب الفصيحة . ب-٣ يوازن بين أنواع الأساليب والتفريق بين المتشابه منها. ب-٤ يحلل ونقد الآراء النحوية المتعددة حيال القضايا المختلفة..	
جـ- المهارات المهنية :	ج-١ يستخدم الأساليب المتنوعة في كتابة مقالات ومنشورات كتابة لغوية صحيحة. ج-٢ يتعامل مع المصادر والمراجع النحوية القديمة والحديثة. ج-٣يتحدث باللغة العربية الصحيحة فى مواقفه التعليمية. والتعبير عن فكره. ج-٤ يستعمل الأفعال والتوابع والأساليب اللغوية استعمالا صحيحا بما يضيق الشقة بين العامية والفصحى في لغته . ج-٥ يوصل المعلومات و الأفكار العربية والإسلامية للمستفيدين بصورة ميسرة. ج-٦ يوظف ما اكتسبه من قواعد نحوية في مجال اللغة العربية.	

د- المهارات العامة :	د-١يستخدم تكنولوجيا المعلومات فى تعليم القواعد النحوية ومهارات الإعراب. د-٢ يتواصل مع الآخرين كتابة وتحدثا بالعربية الفصحى. د-٣ يتقن فن الحوار والمناقشة معه الآخرين بموضوعية وحياد.

	الموضوع	عدد الأسابيع
٤- محتوى المقرر:	علة إعراب المضارع ورفعه – تعريف النداء وحروفه – تعريف التوابع وأنواعها.	١ - ٢
	نواصب المضارع – أقسام النداء وأحكامه – النعت وأنواعه.	٣ - ٤
	التعريف بـ(أن) و(لن) – تكرار المنادى مضافا والجمع بين (يا) و(أل) – تقسيم النعت.	٥ - ٦
	(كي) و(إذن) – حذف حرف النداء وتدريبات – المطابَقة في النعت.	٧ - ٨
	حتى والواو والفاء – إكمال أحكام المنادَى – شروط النعت بالجملة وشبه الجملة.	٩ - ١١
	لام التعليل ولام العاقبة – صفة (أي) والمنادَى المرخّم – الحذف في النعت وتدريبات.	١٢ - ١٣
	نصب المضارع وجوبا وتدريبات – الأسماء الملازمة للنداء وأسلوب الاستغاثة – التوكيد وأحكامه.	١٤ - ١٦
	النصب بعد (أل) المصدرية وأحكامها – ما يتعلق بأسلوب الاستغاثة – عطف النسق وما يتعلق به.	١٧ - ١٩
	نصب المضارع جوازا وتدريبات عامة على النواصب – أسلوب الندبة وما يتعلق به – عطف البيان.	٢٠ - ٢١
	جزم المضارع وأدواته – أسلوب الاختصاص – البدل وأحكامه.	٢٢ - ٢٣
	جزم المضارع في جواب الطلب – الإغراء والتحذير – تدريبات على البدل.	٢٤ - ٢٥
	الأدوات غير الجازمة وتدريبات عامة – تدريبات عامة على الأساليب – تدريبات على التوابع.	٢٦
	ملحوظة :	

	(يراعى فى كل الأبواب السابقة فى هذا المحتوى التطبيق على الشواهد المتعلقة بها من ألفية ابن مالك) .
٥- أساليب التعليم والتعلم	١. المحاضرة. ٢. العصف الذهنى. ٣. العروض التقديمية (الباور بوينت) . ٤. المناقشة والحوار .
٦- أساليب التعليم والتعلم للطلاب ذوى القدرات المحدودة	– المكتبة الصوتية. – تسجيل المحاضرات صوتياً ووضعها على صفحة قسم النحو والصرف والعروض. – بالنسبة للطلاب المتعثرين، يراجعون أستاذ المادة من خلال الساعات المكتبية .
٧- تقويم الطلاب :	
أ- الأساليب المستخدمة	- امتحان تحريري في نهاية العام الدراسي .
ب- التوقيت	- آخر العام الدراسى (المقرر ممتد) .
جـ- توزيع الدرجات	- ١٠٠٪ على الامتحان التحريري النهائي.
٨- قائمة الكتب الدراسية والمراجع :	
أ- مذكرات	لا يوجد
ب- كتب ملزمة	النحو (٤) إعداد د/ صلاح رواي. أد/ السيد أحمد علي. د/ جمال عبد النعيم. مركز جامعة القاهرة للطباعة والنشر، ٢٠١٨.
جـ- كتب مقترحة	– شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار مصر للطباعة، ١٩٨٠. – همع الهوامع، السيوطي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٥٨٧ – شرحالمفصل، ابن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة . – النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، ط ٥، القاهرة .
د- دوريات علمية أو نشرات ... الخ	مجلة كلية دار العلوم، عدد ٦٧، أبريل ٢٠١٣م.

هـ - مواقع إلكترونية	- المكتبة الشاملة. http://shamela.ws/ - الألوكة. http://majles.alukah.net/forum5/

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، خاطبه الله جل شأنه ب"اقرأ" حثا على العلم وتبيانًا لأهميته، فبه ترقى الأمم ، وتصفو العقول، وينقشع ظلام الجهل والتأخر.

وعلم النحو من أهم علوم العربية، نشأ لخدمتها والحفاظ عليها، فهو ميراث فكري عظيم، يتناقله الأبناء عن الآباء جيلا بعد جيل ، وقد تعهدوه بالرعاية حتى صار – بإذن الله – علما مكتملًا، له بناؤه الضخم وسماته الواضحة، ثم حمل الراية من بعدهم آباء كرام من علماء النحو، تولوا رعايته والحفاظ عليه حتى وصل إلينا صرحا عظيما وتراثا قيما من شأنه أن يحافظ على اللغة ويمنع اللسان من التعثر والوقوع في الزلل.

والكتاب الذي نقدمه لأبنائنا الطلاب يمثل جزءًا من مقرر مادة النحو للفرقة الرابعة، يضم قضايا إعراب الفعل، وكذا أسلوب الشرط، وقضايا العدد، والتوابع: النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل، والأساليب، والممنوع من الصرف؛ وذلك للوقوف على تلك القضايا وما بها من تفاصيل تحرك ذهن الطالب وتوسع مداركه، وحتى يعي الدارس دقائق هذا العلم حتى يستفيد منه في حياته سواء ما يتعلق منه بجانب المفردات أو بجانب التراكيب اللغوية المختلفة، مع إدراك العلاقات التي تحكم الكلمات في تلك التراكيب، وقد راعينا في هذا الكتاب سهولة الكلمة، ووضوح العبارة، مبتعدين – قدر الإمكان– عن الفلسفات الجدلية والخلافات المذهبية، والبحث عن العلل التي لا تفيد الدارس أو تساعد على تقويم لسانه، وقد تضمن الكتاب شواهد من القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة، وكلام العرب شعرا ونثرا، وبعضا من الأمثلة من واقعنا

المتمثل في الحث على الفضائل والأخلاق الحميدة؛ لأن القصد منه الفهم السليم والنطق الصحيح للتراكيب اللغوية مع غرس القيم والأخلاق الحميدة في نفوس أبنائنا وبناتنا.

ونرجو أن نكون قد استطعنا الوفاء بمتطلبات العناوين التي تعرضنا لها بالشرح وألبسناها ثيابا تشد إليها القارئ، ولا تمل منها من يعاود النظر فيها.

والله نسأل أن ينفع بهذا الكتاب كل طلابنا وطالبتنا ومحبي اللغة العربية، فهو وحده ولي التوفيق والهادي إلى سواء السبيل.

المؤلفون

التوابع

ينبغي لنا قبل الخوض في المسائل التي تتعلق بالتوابع أن نتعرف على التابع لغة واصطلاحا .

فالتا بع في اللغة هو التالي أو السائر في أثر غيره أو المقتدي به.

قال تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [الأنفال: ٦٤]

جاء في اللسان : تبع الشيء تبعا وتباعا في الأفعال، وتبعت الشيء تبوعا : سرت في أثره .

والتابع في الاصطلاح : هو المشارك لما قبله في الإعراب الحاصل والمتجدد غير خبر .

والإعراب الحاصل هو الموجود بالفعل نحو قولك : أقبل يزيدُ الطالبُ، برفع كلمة الطالب بتبعيته لما قبله (يزيد)؛ لأنه مرفوع بوقوعه فاعلا، فكذا تابعه .

ونحو : أكرمت زيدًا وأخاه، فلفظ أخاه منصوب بوقوعه تابعاً لمنصوب قبله.

ونحو : مررت بزيد الشجاع، بجر الشجاع بتبعيته لما قبله المجرور بالباء، والذي تلحظه أنه ليس ثمة اختلاف بين التابع في اللغة والتابع في الاصطلاح، إذ إن التابع في اللغة هو التالي أو السائر في أثر غيره، أو المقتدي به، فإذا كان المتبوع مرفوعا صار التابع كذلك فهو المقتدي به أو السائر في أثره، وكذا إذا كان منصوبا أو مجرورا .

أما الإعراب المتجدد فالمقصود به إذا تغير المتبوع من رفع إلى نصب أو جر نتيجة لدخول عوامل متغيره عليه تبعه في ذلك التابع، ففي قولك: جاء محمد البطل، فالبطل وقع نعتا مرفوعا بتبعيته للفاعل قبله .

لكن الأمر يختلف لو قلت : رأيت محمدا البطل، إذ إن لفظ البطل سيأخذ علامة جديدة هي الفتحة للنصب تبعا لكلمة «محمد» الواقعة مفعولا به، أي إذا تغير المتبوع تغير في أثره التابع، والتغيير لا يأتي اعتباطا بل لوجود عوامل مختلفة درستها قبل ذلك .

وقد يتبع التابع ما قبله في الإعراب التقديري أو المحلي وليس اللفظي فقط .

فاللفظي نحو: أقبل علي الذكي.

والتقديري نحو : جاءت هدى النشيطة، حيث إن لفظ هدى وقع فاعلا مرفوعا وعلامة رفعة ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر، أما كلمة النشيطة فقد وقعت صفة مرفوعة ، وعلامة الرفع الضمة الظاهرة، فليس هناك سبب لتقديرها .

أما الإعراب المحلي فنحو قولك : أقبل سيبويهِ الذكيُّ .

حيث إن لفظ سيبويه مبني على الكسر في محل رفع، كذا الشأن في الأعلام المنتهية بويه، حيث تبني على الكسر وتعرب إعرابا محليا، أما كلمة الذكي فهي مرفوعة وعلامة الرفع الضمة الظاهرة، فليس هناك سبب في تقدير العلامة .

وهكذا نجد أن التابع يتبع متبوعة في الإعراب اللفظي (الظاهر) والتقديري والمحلي.

محترزات التعريف :

يخرج بالإعراب الحاصل والمتجدد خبر المبتدأ نحو : زيد قائم، والمفعول الثاني نحو : علمت الطائر مغردا، والحال نحو : شاهدت عليا متسابقا، وتمييز المنصوب؛ نحو: زرعت فدانًا قطنًا؛ لأن هذه الأشياء إذا شاركت ما قبلها في الإعراب الحاصل لا تشاركه في الإعراب المتجدد .

فلو قلت : سرني زيد قائما ، كان لفظ زيد فاعلا و «قائم» حال، وهكذا افترق اللفظان في الإعراب المتجدد .

ومثل ذلك قولك : أعجبني الطائر مغردا، كان لفظ الطائر فاعلا وكان لفظ مغردا حالا .

ومثل ذلك قولك : جاء علي متسابقا، فإنك تعرب « متسابقا »حالا، وعلي قبله فاعلا .

يبقى القيد الأخير وهو «ليس خبرا» والمقصود به صورة واحدة من صور الخبر، نحو : هذا حلو حامض، إذ إن لفظ «حامض» وقع خبرًا بعد خبر ولا ينافي ذلك قول بعضهم إنه جزء خبر ، لأنه ناظر إلى المعنى .

والتوابع خمسة هي :

١) النعت نحو : سرني طارق المجد .

٢) التوكيد نحو : جاء المدعوون كلهم .

٣)عطف البيان نحو : سرني الطالب خالد أدبا وعلما .

٤)عطف النسق نحو : الجد والمثابرة عنوان الطالب المتفوق .

٥) البدل نحو : آلمني الطفل بكاؤه .

والآن إلى دراسة مفصلة لهذه التوابع.

النعت

تعريفه :

قال ابن مالك:

فالنعت تابع متمٌّ ما سبق بوسمه أو وسم ما به اعتلق

النعت في اللغة : هو وصفك الشيء تنعته بما فيه وتبالغ في وصفه .... ونعت الشيء وتنعته إذا وصفته.

والنعت في الاصطلاح : هو تابع مكمل لمتبوعه بدلالته على معنى فيه أو في متعلق به.

وقيل : هو التابع، المشتق أو المؤول به المباين للفظ متبوعه .

وقيل : هو تابع مشتق أو مؤول به، يفيد تخصيص متبوعه أو توضيحه أو مدحه أو ذمه أو تأكيده أو الترحم عليه.

وقيل : هو التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته أو من صفات ما تعلق به.

وقيل : هو الاسم المشتق أو المؤول بالمشتق، الذي يكمل المنعوت ببيان صفة من صفاته أو من صفات اسم آخر له صلة بالمنعوت.

من التعريفات السابقة نلحظ ما يأتي :

١- أن النعت تابع .

٢- أنه مشتق أو مؤول بالمشتق .

مثال المشتق قوله تعالى :﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة:١٣].

فكلمة «واحدة » نعت لـ « نفخة»، والنعت في الآية الكريمة اسم فاعل، ومثل ذلك قولك : يبارك الله للتاجر الصدوق في تجار ته، فالصدوق نعت مشتق لتاجر .

ومثال المؤول بالمشتق قولك : سل أصدقاءك هؤلاء «فهؤلاء» نعت لما قبله، وهو جامد مؤول بالمشتق، كأنك تقول: سل أصدقاءك المشار إليهم.

ومثل ذلك قولك : هذا رجل عدل أي عادل ، وقولك : التقيت برجل مصري، أي منسوب إلى مصر .

٣- أنه يكمل منعوته ببيان صفة من صفاته، نحو قوله تعالى : ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء:٩٢]

أو بيان صفة اسم آخر له صلة بالمنعوت نحو قوله تعالى :﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء:٧٥]

ما يفيده النعت من أغراض:

يمكن إيجار ما يفيده النعت من أغراض فيما يأتي :

١- الإيضاح وذلك إن كان المتبوع معرفة نحو : مررت بخالد البطل ، ونحو : أعجبني أبو بكر الصديق الصائب رأيه المحكم تدبيره .

٢-التخصيص إن كان المتبوع نكرة نحو : جاءني رجل تاجر، ونحو قول عمر بن أبي ربيعة .

فيم الوقوف بمنزل خلق ... أو ما سؤال جنادل خرس

عجتُ المطيَّ به أسائله ... أين استقرت دارة الشمس

٣- المدح نحو قوله تعالى :﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢]

٤-الذم نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، ونحو : ابتعد عن مصادقة الطالب الشرير ، ونحو قوله تعالى : ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء:٧٥]

٥-التوكيد، نحو قوله تعالى : ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة:١٣]، ونحو قوله تعالى : ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة:١٩٦]، ونحو قولك : أمس الدابر المنقضي أمده لا يعود .

٦- الإبهام نحو قولك : تصدق بصدقة كثيرة أو قليلة .

٧- الترحم نحو قولك : اللهم ارحم عبدك المسكين، ونحو قولك : انظروا إلى الفقير البائس فمدوا له يد العون .

٨-التفصيل نحو قولك : مررت برجلين عربي وعجمي كريم أبوا هما ذكي أحدهما.

٩-التعميم نحو : يرزق الله عباده الطائعين والعاصين - الساعية أقدامهم والساكنة أجسامهم.

أقسام النعت باعتبار معناه:

ينقسم النعت باعتبار معناه إلى نعت حقيقي وإلى نعت سببي :

١- **النعت الحقيقي:** ما يدل على معنى في نفس منعوته الأصلي، أو هو ما تعلق فيه النعت بمنعوته مباشرة، نحو: استمعت إلى خطيب بارع، ونحو : شاهدت طائرا محلقا، فكلمة (بارع) (محلقا) وقعتا نعتا حقيقيا؛ لأنهما دلتا على معنى في نفس المنعوت قبلهما .

ومن النعت الحقيقي قولك : استمعت إلى خطيب فصيح اللسان، عذب البيان، قوي الحجة .

أو : استمعت إلى خطيب فصيحٍ لسانًا، عذبٍ بيانًا، قويٍ حجةً.

علامة النعت الحقيقي :

أن يشتمل على ضمير مستتر أصالة، نحو : استمعت إلى خطيب بارع (أي هو)، وشاهدت طائرا محلقا ا (أي هو).

أو تحويلاً، نحو قولك : استمعت إلى خطيب فصيح اللسان . فكلمة "فصيح" نعت حقيقي، والمنعوت "خطيب" وليس منعوتا أصليا، ولكنه بمنزلة الأصلي، وفي حكمه، فالجملة في أساسها : استمعت إلى خطيب فصح لسانه، فالفصيح هو اللسان، وليس الخطيب ولكن جرى للجملة بعض التغيير؛ حيث انتقل الضمير إلى النعت(فصيح) واستتر فيه، وصار الاسم الظاهر (اللسان) مضافا إليه مجروا، وإذا نصب أعرب تمييزا إن كان نكرة كالمثال السابق ، أو شبيها بالمفعول من نحو قولك: هذا رجل حسن الوجه .

وبسبب انتقال الضمير إلى مكانه الجديد صار النعت يدل على معنى في المنعوت بعد أن كان يدل على معنى في شيء آخر له صلة بالمنعوت .

نلحظ في النعت الحقيقي أنه جار على ما هو له لفظا ومعنى، فهو من حيث اللفظ قد تبع منعوته في الإعراب وأحوال التطابق الأخرى التي ستتحدث عنها، ومن حيث المعنى قد أفاد صفة للمتبوع السابق، ويلحق بالنعت الحقيقي ما كان جاريا على غير ما هو له، ولكنه رفع ضميرا مستترا؛ كقولك السابق: استمعت إلى خطيب فصيح اللسان، وبعضهم يجعل هذا النوع من القسم الثاني ، أي النعت السببي باعتبار النعت جاريا على غير ما هو

له ، ولكنهم يلحقونه في الإعراب وأنواع التطابق الأخرى بالنعت الحقيقي لأنه يتحمل ضميرا مستترا، شأنه في ذلك شأن النعت الحقيقي .

٢ - النعت السببي :

هو الذي يدل على معنى في شيء بعده له صلة وارتباط بالمنعوت، تقول : أعجبتني حديقة منسقة أزهارها، نظيفة طرقها، جميل وردها . ومنه قوله تعالى : ﴿رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا﴾ [النساء:٧٥] هذا النوع من النعوت يسمى نعتا سببيا؛ لأنه ليس تابعا للاسم السابق عليه في المعنى؛ فكلمة (منسقة) تصف الأزهار لا الحديقة، وكلمة (نظيفة) تصف الطريق وليس الحديقة أيضا ، كذلك كلمة جميل التي تصف الورد ، كذلك لفظ (الظالم) في الآية الكريمة فإنه يصف الأهل لا القرية ، فهذا النعت في الحقيقة غريب في المعنى عما قبله لولا أن الاسم الذي يتجه إليه الوصف بعده مشتمل على ضمير الاسم السابق على الوصف ، فالضمير بمثابة همزة الوصل بين الوصف و المتبوع المتقدم .

حكم النعت:

إذا كان النعت جاريا على ما هو له طابق ما قبله (المنعوت) في :

١- أوجه الإعراب : الرفع، والنصب، والجر .

٢- التعريف والتنكير .

٣- الإفراد والتثنية والجمع .

٤- التذكير والتأنيث .

قال تعالى : ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ دُونَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢١﴾﴾ [السجدة: ٢١].

فلفظ (الأدنى) وقع نعتا (للعذاب) وطابقه في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة، وهو الجر، لكن علامة الجر مقدرة منع من ظهورها التعذر، وطابقه في التعريف ، وطابقه في الإفراد، كما طابقه في التذكير، ومثل ذلك لفظ (الأكبر)، حيث طابق المنعوت في الجر والتعريف والإفراد والتذكير .

وتقول : زيد رجل حسن ، والزيدان رجلان حسنان، والزيدون رجال حسنون، وهند امرأة حسنة، والهندان امرأتان حسنتان، والهندات نساء حسنات .

ومثل النعت الجاري على ما هو له في الحكم السابق النعت الجاري على غير ما هو له الرافع لضمير مستتر، والاسم الظاهر بعده مجرور بالإضافة أو منصوب على التمييز – كقولك: هذه فتاة نبيلة الخلق، أو نبيلة خلقا ، وهذان طالبان كريما الأصل ، أو كريمان أصلا ، وهؤلاء رجال كرام الأصل، أو كرام أصلا .

ملحوظة :

يستثنى من المطابقة أمور منها :

١ – بعض الألفاظ المسموعة لا مطابقة فيها في الجمع فلا يزاد عليها، نحو : هذا ثوب أخلاق، وبرمة أعشار ، ونطفة أمشاج.

٢ – الألفاظ التي تلزم صيغة واحدة في التذكير والتأنيث مثل صيغة فعول بمعنى فاعل، نحو : صبور بمعنى صابر : تقول : هذا رجل صبور ، وامرأة صبور ، وهذان رجلان صبوران وامرأتان صبوران وهؤلاء رجال صبُرٌ، وفتيات صبُرٌ .

٣ – أن يكون المنعوت جمع مذكر غير عاقل، فيجوز في نعته الحقيقي أن يكون مفردا مؤنثا، أو جمع مؤنث سالم، أو جمع تكسير . تقول : اشتريت الكتب الغالية ، أو الغاليات، أو الغوالي .

٤ – أن يكون المنعوت اسم جنس جمعيا مثل تفاح ، نخل، فيجوز في نعته الحقيقي الإفراد مع التذكير مراعاة للفظ، أو الإفراد مع التأنيث على تأويل معنى الجماعة، نحو قوله تعالى : ﴿تَنزِعُ ٱلنَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠]

وقو له تعالى : ﴿فَتَرَى ٱلْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧] كما يجوز جمع الصفة جمع تكسير أو جمع مؤنث سالما، نحو قوله تعالى : ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾ [الرعد: ١٢]، وقو له تعالى : ﴿وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ﴾ [ق: ١٠].

٥ – أن يكون المنعوت معرفا بأل الجنسية ، وجعلوا من ذلك قوله تعالى : ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧]، فـ (نسلخ) صفة (لليل) وقول الشاعر :

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبني فمضيت ثمَّت قلت لا يعنيني

فجملة (يسبني) صفة لكلمة اللئيم ، وأل في اللئيم جنسية، والمعنى لئيم من اللئام .

قال ابن عقيل : » ولا يتعين ذلك، لجواز كون (نسلخ)، و(يسبني) حالين.

٦ – ومنها أفعل التفضيل إذا كان مجردا من أل والإضافة، أو كان مضافا إلى نكرة، فإنه يلتزم الإفراد والتذكير .

تقول : استمعت إلى خطيب أفصح من غيره .

استمعت إلى خطيبين أفصح من غيرهما .

استمعت إلى خطباء أفصح من غيرهم.

استمعت إلى خطيبة أفصح من غيرها .

٧ – ومنه قولهم : (هذا جحر ضب خرب) حيث وصفوا المرفوع – وهو الجحر – بالمجرور وهو خرب، والأصل : جحرٌ خربٌ بالرفع .

وقد أولوه تأويلات منها :

أ) أن الأصل : هذا جُحر ضبٍ خربٍ جحره، ثم طرأ حذف .

ب) أن أكثر العرب ترفع خربا، ولا إشكال فيه .

جـ) أنه مجرور لمجاورته للمجرور كما قال الشاعر : «قد يؤخذ الجار بجرم الجار».

ومرادهم في ذلك أن يناسبوا بين اللفظين المتجاورين لفظا، وان كان المعنى خلاف ذلك، وعلى هذا الوجه ففي «خرب» ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة المجاورة .

٨ – ومنه وصف النكرة بالمعرفة، نحو قوله تعالى : ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾ [الهُمَزة: ١-٢]، حيث وصفت النكرة (كل همزة) بالمعرفة وهي (الذي) .

٩ – ومنه وصف المعرفة بالنكرة نحو قوله تعالى : ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ﴾ [غافر: ١-٣] ففد وصف المعرفة وهو اسم الله تعالى بالنكرة، وهى (غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب)، وقد قيل إنه نكرة، لأنه من باب الصفة المشبهة، أو الإضافة غير المحضة التي هي على نية الانفصال.

وإذا كان النعت جاريا على غير ما هو له، رافعا الاسم الظاهر فإنه يطابق المنعوت في أمرين معا:

١) حركة الإعراب وما ينوب عنها .

٢) والتعريف والتنكير .

ويطابق مرفوعه (سببه) في التذكير والتأنيث ، وحكم النعت في هذا حكم الفعل الذي يصح أن يحل محله ويكون بمعناه .

أما من حيث الإفراد والتثنية والجمع فيجب إفراده إن كان النعت غير جمع، شأنه في ذلك شأن الفعل فلا تتصل به علامة تثنية .

تقول : يعجبني الحقل الناضر زرعه .

فالناضر نعت سببي، تبع ما قبله (الحقل) في حالتين : الرفع في مثله، والتعريف .

وتقول : هذا طالب مهذبة أخته .

فكلمة »مهذبة» وقعت نعتا سببيا، وتبعت ما بعدها في التأنيث، رغم أن ما قبلها مذكر، ومن هذا في تبعية النعت لما بعده في التذكير قوله تعالى : ﴿رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا﴾ [النساء:٧٥] .

وتقول : هذا حقل ناضر زروعه، وناضرة زروعه، لأنه يجوز لك أن تقول : نضر زروعه ونضرت زروعه، فأجريتَ النعت السببي هنا مجرى الفعل .

وتقول هذا طالب مجاهد أخوه، وهذان طالبان مجاهد أخوا هما، فقد لزم النعت الإفراد، على حين أن السببي في المثال الثاني جاء مثنى وتقول : هؤلاء طلاب كريم آباؤهم، ويجوز كرام آباؤهم أي يجوز في النعت الإفراد والجمع إذا كان سببه جمعا .

والحاصل أن النعت إذا رفع ضميرا طابق المنعوت في أربعة من عشرة، واحد من الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث ، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع .

وإذا رفع اسما ظاهرا طابقه في اثنين من خمسة : واحد من الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير، أما التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع فحكمه فيها حكم الفعل إذا رفع ظاهرا، فإن أسند إلى مؤنث أنث، وإن أسند إلى مذكر ذكر، وإن أسند إلى مفرد أو مثنى أو مجموع أفرد، وإن كان المنعوت بخلاف ذلك.

الأشياء التي ينعت بها

أولا : المشتق :

والمراد بالمشتق : ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه، ويشمل :

١) اسم الفاعل : مثل : يعجبني الطالب العابد ربه، الشاكر نعمه، ويؤلمني غيره المتهاون في حقه، الجاحد نعم الله عليه .

٢) أمثلة المبالغة مثل : كن رجلا صبارا شكورا مطواعا لوالديك .

٣) اسم المفعول، مثل البذل في سبيل الوطن أمر محمود، وإسعادك الطفل اليتيم أمر مَرْضِيٌّ عنه عند الله .

٤) الصفة المشبهة، مثل : جهاد النفس أمر صعب .

٥) اسم التفضيل، مثل أعجبني المتسابق الأقوى عزيمة، الأصلب عودا، الأكثر تصميما على الفوز .

ملحوظة :

لا ينعت بأسماء الزمان والمكان والآلة ؛ إذ لا تدل على صاحب الحدث، بل على زما نه أو مكانه أو آلته، كما لا ينعت بكل متوغل في البناء كأسماء الشرط، والاستفهام، وكم الخبرية، ما التعجبية، والآن وقبل وبعد .

ثانيا : المشبه للمشتق :

١) أسماء الإشارة غير المكانية .

نحو : استمعت إلى الناصح هذا، قدرت الطالبتين هاتين، ولا تقع أسماء الإشارة غير المكانية نعتا لغير المعرفة؛ إذ إنها معارف، والنص على أنها غير المكانية حتى لا تشمل أسماء الإشارة المكانية فهي ظروف تتعلق بمحذوف وهو الوصف، نحو قولك : مررت برجل هناك، أي كائن .

٢) ذو بمعنى صاحب، قال صاحب التصريح : «ينعت بها النكرات».

تقول : أعجبت بطالب ذي علم وخلق .

وما تفرع عن (ذو) بمعنى صاحب وهو :

ذات : للمفردة المؤنثة ، وذوا وذوي للمثنى المذكر .

وذواتا وذواتي للمثني المؤنث، وذوو وذوي لجمع الذ كور وذوات لجماعة الإناث .

تقول : احترم طالبة ذات دين وخلق .

وتقول : يسرني طلاب ذوو همة ونشاط .

٣) الموصولات الاسمية المبدوءة بهمزة وصل مثل : الذي والتي واللذان واللتان والذين واللاتي .

وهذه الموصولات الاسمية معارف، ولذلك لا ينعت بها إلا المعرفة تقول :

قال تعالى : ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾ [الأعلى: ١-٢] .

بخلاف أي الموصولة فإنها لا تقع نعتا .

٤)المختوم بياء النسب، نحو : ترحب القاهرة بأبناء العروبة، فترى فيها الطالب السوري، والطالب السوداني، والطالب الفلسطيني والطالب الأردني وغيرهم من أبناء العرب، كما ترحب بأبناء العالم من جميع القارات فترى فيها الطالب الفرنسي، والطالب الياباني، والطالب الباكستاني، والطالب الغيني، وغيرهم .

٥)كلمة ابن إذا وقعت بين علمين، ولم تكن خبرا، نحو : ضرب الخليفة عمر بن الخطاب أمثلة رائعة في التقوى والشجاعة .

٦)أسماء الأعداد كقولك : أقبل المتسابقون العشرون، واشتريت الكتب الخمسة .

٧)المصغر لأنه يتضمن وصفا في المعنى، نحو : هذا طفل رجيل، في المدح، وهذا رجل طفيل، في الذم .

ثالثا : المصدر:

يقع المصدر نعتا نحو : مررت برجل عدل، وبرجلين عدل وبر جال عدل، وبامرأة عدل، وبامرأتين عدل، ونساء عدل .

ويلزم حينئذ الإفراد والتذكير، والمصدر إذا نعت به جاء على خلاف الأصل، لأنه يدل على المعنى، لا على صاحبه، والوصف بالمصدر مؤول بأحد ثلاث تأويلات :

١) أن المصدر الدال على الحدث أطلق ، وأريد منه المشتق، فقولك مررت برجل عدل، أي عادل .

٢) أنه على تقدير مضاف محذوف، والأصل : مررت برجل ذي عدل أي صاحب، ثم حذف (ذي) وأقيم (عدل) مقامه .

٣) أنه على المبالغة بجعل العين نفس المعنى مجازا.

وقد اختلف رأي النحاة في وقوع المصدر نعتا، هل ذلك من القياس أو السماع؟ وأكثرهم يميل إلى قصره على السماع مع كثرته في الكلام العربي الفصيح! وهذا الاعتراف بالكثرة يناقض أنه مقصور على السماع، والذي نميل إليه هو الرأي الذي يجعل وقوع المصدر نعتا قياسا، لكثرته في الكلام العربي الفصيح.

قال ابن مالك :

ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الإفراد والتذكيرا

قال الأشموني في تفسير قول ابن مالك : ونعتوا بمصدر كثيرا ..... « وكان حقه أن لا ينعت به لجموده، ولكنهم فعلوا ذلك قصدا للمبالغة أو توسعا بحذف مضاف»

وقال في تفسير قول ابن مالك : .... فالتزموا الإفراد والتذكيرا «تنبيها على ذلك، فقالوا : رجل عدل ورضا وزور، وامرأة عدل ورضا وزور، ورجلان عدل ورضا وزور، وكذا في الجمع، أي هو نفس العدل أو ذو عدل، وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق أي : عادل، ومرضيّ وزائر.

رابعا : الجملة الأسمية والفعلية :

قال تعالى : ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ [البقرة: ٢٨١]

وقال الشاعر :

إن في أضلاعنا أفئدة تعشقُ المجد وتأبى أن تُضاما

وقال آخر :

وقد سار ذكرى في البلاد فمن لهم بإخفاء شمس ضوؤها متكامل

وقال ناجى :

لست أنساك وقد أغويتني بفم عذب المناداة رقيق

وتقول : يعجبني قارئ صوته جميل .

من الأمثلة السا بقة نلحظ ما يأتي :

– أن جملة «ترجعون فيه» في الآية الكريمة السابقة وقعت نعتالـ (يوما)، وهي جملة فعلية في محل نصب نعت للفظ يوم النكرة، وجملة «تعشق» جملة فعلية في محل نصب نعت لكلمة أفئدة النكرة، وجملة «تمتد» نعت في محل جر لكلمة يد . وكذا جملة مدت.

– أن جملة « ضوؤها متكامل ا نعت في محل جر، وهي – أي الجملة– صفة لشمس، الواقعة مضافا إليه .

وجملة « صوته جميل» نعت لقارئ في محل رفع .

وقد وضع النحاة شروطا للنعت بالجملة، بعضها يتعلق بالجملة الواقعة نعتا، وبعضها يتعلق بالمنعوت، أما شرط المنعوت: فهو:

أن يكون نكرة:

إما لفظا ومعنى ، نحو قوله تعالى في الآية السابقة : ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١].

أو معنى لا لفظا، وهو المعرف بأل الجنسية كقول الشاعر :

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبني فمضيت ثمَّت قلت لا يعنيني

ونحو قوله تعالى : ﴿وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧].

ملحوظة :

يجوز في النكرة المقيدة بقيد يعتبر التخصيص أن تقع الجملة بعدها نعتا باعتبار تنكيرها، أو حالا باعتبار تخصيصها .

تقول : أعجبت بطالب ذكي يحرص على تلقي العلم .

أما ما يتعلق بالجملة فيتمثل في شرطين :

أحدهما : أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف نحو: أعجبني طالب معرفته واسعة، وفكره ناضج متزن .

وقد يكون الضمير مقدرا، كقوله تعالى : ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾ [البقرة: ٤٨]

أي لا تجزي فيه .

وقد يأتي ما هو بدل عن الضمير كأل، متل قول الشاعر :

كأن حفيف النَّيل من فوق عجسها عوازبُ نَحْل أخطأ الغار مطنف

والثاني : أن تكون خبرية، أي محتملة للصدق والكذب، فلا يجوز : مررت برجل اضر به، ولا يجوز : رأيت مسكينا هل تساعده ؟ ولا يصح هذا كتاب بعتكه، تريد إنشاء

البيع (وقت النطق) لا أنك تخبر بأن البيع حصل قبل النطق. فإن جاء ما ظاهره ذلك يؤول على إضمار القول، نحو قول الشاعر:

حتى إذا جن الظلام واختلط جاءوا بمذق هل رأيت الذنب قط

أي : جاءوا بمذق مقول عند رؤيته هل رأيت الذئب .

خامسا : شبة الجملة :

يقصد بشبه الجملة الظرف والجار مع مجروره .

نحو : أقبل طالب في سيارة .

وقف رجل فوق الجبل .

فالجار والمجرور في الجملة الأولى وقع نعتا في محل رفع لكلمة طالب، والظرف «فوق» وقع نعتا لكلمة رجل في محل رفع .

قطع النعت عن المنعوت

قطع النعت عن المنعوت أي صرف النظر عن الصلة بينهما فلا يتبع النعت منعوته في الإعراب، وحقيقة القطع أن يجعل النعت خبرا لمبتدأ محذوف ، أو مفعولا لفعل .

وأكثر ما يكون القطع في مقام المدح أو الذم أو الترحم .

تقول : أعجبت بخالد الشجاعُ أو الشجاعَ .

فإذا رفعت الشجاع أعربته خبرا لمبتدأ محذوف ، تقديره : هو، وإذا نصبته أعربته مفعولا به لفعل محذوف، تقد يره : أمدح .

ومثل ذلك قولهم في المدح : «الحمد لله الحميدُ أو الحميدَ» .

وتقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيمُ أو الرجيمَ .

فإذا رفعت الرجيم أعربته خبرا لمبتدأ محذوف تقديره هو .

وإذا نصبته أعربته مفعولا به لفعل محذوف تقديره أذم .

ومثل ذلك قوله تعالى :﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾ [المَسَد: ٤] .

فكلمة «امرأته» مرفوعة بالعطف على فاعل (يصلى) المستتر فيه، وكلمة «حمالة» مفعول به لفعل محذوف تقديره أذم .

وتقول : مررت بعبدكَ المسكينُ أو المسكينَ .

فكلمة «المسكين» مرفوعة على أنها خبر لمبتدأ محذوف، تقديره : هو ، وإذا نصبت كانت مفعولا به لفعل محذوف تقديره أرحم .

حذف النعت أو المنعوت:

قد يحذف النعت إن كان معلوما بقرينة تدل عليه بعد حذفه، كقوله تعالى : ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتۡ لِمَسَٰكِينَ يَعۡمَلُونَ فِي ٱلۡبَحۡرِ فَأَرَدتُّ أَنۡ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٞ يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبٗا﴾ [الكهف: ٧٩].

أي : كل سفينة صالحة، بقرينة : أن أعيبها، فهي تدل على أنها خالية من العيب، صالحة للانتفاع بها .

ومثل ذلك قول الشاعر :

وقد كنت في الحرب ذا تدرإ فلم أعط شيئا ولم أمنع

أي : فلم أعط شيئا طائلا أو نافعًا .

ومثل ذلك في حذف النعت قول الشاعر :

ورب أسيلة الخدين بكرِ مهفهفة لها فرع وجيد

أي: لها فرع وافر أو فاحم، وجيد طويل، بدليل أن البيت للمدح وهو لا يحصل بإثبات الفرع والجيد مطلقين؛ بل بإثباتهما موصوفين بصفتين محبوبتين، ويجوز حذف

المنعوت، بشرط أن يصلح النعت لأن يحل محل المنعوت المحذوف فيعرب إعرابه، بمعنى أن يكون النعت صالحا لمباشرة العامل، ويجوز حذف المنعوت إذا كان المنعوت مرفوعا وبعضا من اسم متقدم عليه، وهذا الاسم مجرور بمن أو في، نحو : الأحرار الوطنيون لا ينكر أحد فضلهم، فمنهم أنفق ماله في سبيل وطنه، ومنهم أفنى عمره مناضلا، ومنهم استشهد في سبيل الحق والواجب، أي منهم فريق أنفق ماله، ومهم فريق أفنى عمره، ومنهم فريق استشهد .

ومن ذلك قولهم : منا ظعن ومنا أقام، أي منا فريق ظعن ومنا فريق أقام .

ومن ذلك قول الشاعر:

لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم

أي : ما في قومها أحد .

وقد يحذف النعت والمنعوت معا وهذا قليل ، وذلك إذا وجدت القرينة الدالة عليهما، كقوله تعالى في الأشقى الذي يدخل النار ﴿ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾ [الأعلى:١٣] أي : لا يحيا حياة نافعة .

التوكيد

معنى التوكيد لغة :

جاء في اللسان : «وقال أبو العباس : التوكيد دخل في الكلام لإخراج الشك، وفي الأعداد لإحاطة الأجزاء».

وقال : «أكد العهد والعقد لغة في وكّده، وقيل : هو بدل والتأكيد لغة في التوكيد، وقد أكدت الشيء ووكدته »، وجاء في تاج العروس : « والتوكيد بالواو أفصح من التأكيد بالهمز ، ويقال وكدت اليمين، والهمز في العقد أجود » ، وتقول : إذا عقدت فأكد، وإذا حلفت فوكّد، وقال أبو العباس : التوكيد دخل في الكلام لإخراج الشك، وفي الأعداد لإحاطة الأجزاء، وقال الصاغاني : التوكيد دخل في الكلام على وجهين : تكرير الصريح وتكرير غير الصريح ، فالصريح نحو قولك : رأيت زيدا زيدا، وغير الصريح نحو قولك : فعل زيد نفسه وعينه، والقوم أنفسهم وأعينهم والرجلان كلاهما، والمرأتان كلتاهما، والقوم كلهم، والرجال أجمعون، والنساء جُمع» .

وجاء في الصحاح : «وكدت العهد والسرج توكيدا ، وأكدته تأكيدا بمعنى، والواو أفصح، وكذلك أوكده، وآكده إيكادا فيهما أي شده، وتؤكد الأمر وتأكد بمعنى ».

مما سبق يتضح لنا ما يأتي :

١ .أن الفعل أكّد لغة في وكد، والتوكيد أفصح من التأكيد .

٢.أن الفعل وكد استعماله في الحلفك أفصح، وأن الفعل أكد استعماله في العقد أجود .

٣.أن التوكيد : دخل في الكلام لإخراج الشك، أما في الأعداد فلإحاطة الأجزاء .

٤.أن التوكيد على وجهين : تكرير صريح وتكرير غير صريح، فنحو قولك : رأيت زيدا زيدا تكرير صريح، وقولك: فعل زيد نفسه عينه، وجاء القوم أنفسهم- أعينهم، وأقبل الرجلان كلاهما .. إلخ توكيد غير صريح .

معنى التوكيد اصطلاحا :

يقول الرضي في تعريفه :« تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة والشمول.

ومعنى التقرير هنا: أن يكون مفهوم التوكيد ومؤداه ثابتا في المتبوع، فإذا قلت : جاءني زيد نفسه، فإنه يتبادر إلى الذهن أن زيدا هو نفسه الجائي، وإذا قلت : جاءني القوم كلهم كان لفظ الإحاطة – وهو كلهم – مفهوما من القوم، والمقصود بأمر المتبوع هو: ما يتعلق به من نسبة الفعل المذكور إليه، كما هو الحال في التوكيد اللفظي، أو كونها شاملة له كما هو الحال في التوكيد المعنوي» .

أقسامه :

التوكيد قسمان : معنوي ولفظي :

١. التوكيد المعنوي : هو التابع الرافع احتمال غير الظاهر .

فلو قلت : ذهب زيد، فربما يتبادر إلى الذهن أن الذاهب صوته أو غلامه ، فإذا قلت: ذهب زيد نفسه، فإن لفظ (نفسه) رفع هنا الاحتمال، وتأكد أن الذاهب هو زيد ليس غيره .

وله ألفاظ محددة سنعود إليها إن شاء الله تعالى .

٢. التوكيد الفظي : وهو اللفظ المكرر به ما قبله.

قال بعض النحاة: «أو تقويته بموافقته معنى ... نحو : حقيق جدير، وصمت سكت، وأجل جير، وقعدت جلست .. ».

والآن إلى تفصيل هذين القسمين:

التوكيد المعنوي:

للتوكيد المعنوي ألفاظ مخصوصة هي :

١. النفس والعين ويؤكد بهما لرفع توهم إضافة المتبوع، تقول: جاء الأمير نفسه أو عينه، فنفسه أو عينه رفعت توهم أن يكون التقدير : جاء رسول الأمير أو أخوه .

جاء في شرح التصريح : «ويؤكد بهما – أي بالنفس والعين لرفع المجاز عن الذات، تقول : جاء الخليفة، فيحتمل أنه على تقدير مضاف، وأن الجائي خبره أو ثقله، فإذا أكدت بالنفس فقط أو بالعين فقط، أو بهما معا بشرط تقديم النفس فقلت : جاء الخليفة نفسه أو عينه أو نفسه عينه ارتفع ذلك الاحتمال عن الذات، وصار الكلام نصا على ما هو الظاهر منه، وارتفع المجاز، وثبتت الحقيقة».

ويؤكد بهما المفرد والمثنى والجمع بشرط إضافتهما إلى ضمير يطابق المؤكد في التفكير والإفراد وفروعه، ليربط بين التابع والمتبوع، وإذا كان المؤكد بهما مثنى أو مجموعا جمعت النفس والعين على وزن أفعل .

تقول : أقبل الطالب نفسه أو عينه .

أقبلت الطالبة نفسها أو عينها .

أقبل الطالبان أنفسهما أو أعينهما .

أقبلت الطالبتان أنفسهما أو أعينهما .

أقبل الطلاب أنفسهم أو أعينهم .

أقبلت الطالبات أنفسهن أو أعينهن .

ويشترط أيضا في التوكيد بهما توكيدا معنويا أن يتقدم المتبوع عليهما، فإذا لم يتقدم المتبوع، أو لم يوجد الضمير المضاف إليهما أعربا إعرابا آخر على حسب الجملة، ولا يصح إعرابهما توكيدا، تقول : أقبل نفس علي، فكلمة نفس وقعت فاعلا لا توكيدا معنويا، وكذلك شاهدت عين الطائرة، فكلمة عين وقعت مفعولا به .. وهكذا .

هناك أمر ينبغي ألا ننساه عند الحديث عن التوكيد المعنوي بالنفس والعين، وهو أنه يصح التوكيد بهما، ولكن بغير عطف ويجري عليهما مجتمعين من حكم تقدم المتبوع، والإضافة للضمير المطابق، تقول : قابلت عليا نفسه عينه، وعند اجتماعهما يلزم تقديم النفس على العين.

٢. كلا وكلتا : يراد بهما إزالة الاحتمال والمجاز عن التثنية وإثبات أنها هي المقصودة حقيقة .

وتستعمل كلا لتوكيد المثنى المذكر، كما تستعمل كلتا لتوكيد المثنى المؤنث، تقول :

أقبل الزيدان كلاهما، وأقبلت الطالبتان كلتاهما.

وتقول : دعوت الله للوالدين كليهما أن يحفظهما .

ويشترط في التوكيد بهما أن يضافا إلى ضمير يطابق المؤكَّد قبلهما، ولا يصح حذف هذا الضمير أو تقديره .

فإذا لم تتحقق الشروط السابقة أعربتا إعراب الاسم المقصور وتعربان بحركات مقدرة عليهما.

تقول : جاء كلا الطالبين .

فكلمة «كلا» وقعت فاعلا مرفوعا وعلامة رفعة ضمة مقدرة، منع من ظهور ها التعذر، ولا تعرب توكيدا معنويا؛ لعدم إضافتها إلى ضمير المثنى .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف:٣٣].

فكلمة «كلتا» في الآية الكريمة وقعت مبتدأ مرفوعا، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر .

وإذا كان الغرض من التوكيد بكلا وكلتا هو رفع احتمال تقدير مضاف إلى متبوعهن لم يجز لك أن تقول : اختصم الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما لامتناع التقدير المذكور، لأن الاختصام لا يكون إلا بين اثنين، فلا فائدة لصيغة التوكيد هنا، ومثله : تقاتل اللصان وتحارب العدوان .

٣. كل وجميع وعامة:

يراد بهذه الألفاظ عند التوكيد بها إزالة الاحتمال عن الشمول الكامل، ويؤكد بها الجمع الذي له مفرد أو المفرد الذي يتجزأ .

تقول : جاء القوم كلهم .

وتقول : قرأت الكتاب جميعه أو القصيدة كلها ، إذ إنه من المحتمل أن يكون قد قرأت ثلث الكتاب أو ربع القصيدة .

ولا يصح أن تقول : أقبل علي كله أو فاطمة جميعها، فعلي وفاطمة لا يقبلان التعدد، وتقول: أقبل المتسابقون عامتهم إذا أردت التأكيد بعامة .

ولا بد عند استعمال هذه الألفاظ الثلاثة توكيدًا معنويا أن تسبق بالمؤكَّد، وأن تضاف إلى ضمير يطابق المؤكد في الإفراد والتذكير وفروعهما، وعلى ذلك فليس من التوكيد المعنوي لفظ (جميعا) من قوله تعالى : ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة:٢٩] ولا قراءة بعضهم : ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ﴾ [غافر:٤٨]، بل «جميعا» حال، و «كلا» بدل .

أما التوكيد بجميع فيرى بعض النحاة أنه غريب، واستدلوا عليه بقول امرأة ترقص ولدها :

فداك حيٌّ خولان جميعهم وهمدان

كذلك التوكيد بعامة غريب، ولذلك أغفله أكثر المصنفين، وأنكره المبرد، والتاء فيها- أي عامة - لازمة، فتصلح مع المؤنث والمذكر، فتقول : اشتريت الأمَة عامتَها، والعبد عامته، بالتاء مع المذكر. ٤. ألفاظ ملحقة بكل وجميع وعامة، وهي : أجمع- جمعاء -أجمعون- جُمع .

وإنما سميت ملحقة؛ لأن الكثير الفصيح في استعمالها أن تقع مسبوقة بـ «اكل» التي للتوكيد، وإنما يجاء بها بعد كل لتقوية قصد الشمول، تقول :

حصدت الزرع كله أجمع .

سافرت الأسرة كلها جمعاء .

جاء الرجال كلهم أجمعون، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحِجر:٣٠]

وتقول : أقبلت الفتيات كلهن جُمع .

وقد يؤكد بهذه الألفاظ غير مسبوقة بـ «كل»، تقول :

جاء الجيش أجمع، وجامت القبيلة جمعاء .

وجاء القوم أجمعون، وجاءت الفتيات جمع .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ص:٨٢]، وقو له تعالى : ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحِجر:٤٣]، وقو له تعالى : ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص:٨٥]، وقو له تعالى : ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [النحل:٩].

وقو له تعالى : ﴿فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الزُّخرُف:٥٥]، وقو لـه تعـالى : ﴿إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ مِيقَٰتُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الدخان:٤٠] . ومن ذلك قول الراجز:

يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذّلفاء حولاً أكتعا

إذا بكيت قبلتنـــــي أربعا إذا ظللتُ الدهر أبكي أجمعا

هناك ألفاظ أخرى للتوكيد وهي للإحاطة والشمول أيضا وتأتي للتقوية، وهي : أكتع، أبصع، أبتع .

جاء في الهمع «أكتع مأخوذ من تكتع الجلد أي تقبض، والتقبض فيه معنى التجمع، وأبصع وهو بالصاد المهملة على المشهور، من قولهم : إلى متى تكرع ولا تبصع، أي لا تروي، وفيه معنى الغاية والبتع طول العنق» .

تقول : سافر الوفد كله، أجمعُ ، أكتعُ، أبصعُ، أبتع .

وتقول : سافرت الكتيبة كلها « جمعاء، كتعاء- بصعاء- بتعاء، وتقول : حضر المدعوون كلهم، أجمعون، أكتعون، أبصعون، أبتعون، وتقول : حضرت المسافرات كلهن، جمعاء، كتعاء، بصعاء، بتعاء.

توكيد النكرة:

مذهب البصريين أنه لا يجوز توكيد النكرة، بينما أجاز ذلك الكوفيون والأخفش، ووافقهم ابن مالك في ذلك بشرط أن تحصل الفائدة بهذا التوكيد، وحصول الفائدة يتم بشرطين رئيسين :

الأول : أن تكون النكرة محددة: يوم، وليلة، وشهر، وحول .

الثاني: أن يكون الموكِّد من ألفاظ الإحاطة والشمول .

تقول : صمت شهرا كله، واعتكفت أسبوعا كله .

ومنه قول الشاعر :

يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا أكتعا

ففيه جواز توكيد النكرة (حولا) إذا كانت محددة، ولفظ التوكيد (أكتع) من ألفاظ الإحاطة والشمول .

ومنه قول الشاعر:

لكنه شاقة أن قيل ذا رجب يا ليت عدةِ حولٍ كله رجب

ومنه قول الشاعر:

إنا إذا خطافنا تقعقعا قد صَرَّتِ البكرةُ يوما أجمعا

ومنه قول عائشة رضي الله عنها : «ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهرًا كلَّه إلا رمضان» .

فإذا لم تتم الفائدة؛ بأن كان المؤكد ليس من ألفاظ الإحاطة والشمول، أو كان المؤكَّد غير محدد فإنه لا يجوز توكيد النكرة، فلا تقول : صمت زمنا كله، ولا تقول اعتكفت أسبوعا نفسه .

توكيد الضمير توكيدا معنويا :

الضمير المراد توكيده إما أن يكون ضمير رفع متصل أو غيره، والمؤكد إما بالنفس أو العين أو غيرهما.

فإذا كان الضمير المراد توكيده ضمير رفع متصل، والمؤكد النفس أو العين وجب توكيده بالضمير المنفصل، تقول : قوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم، ولا يقال : قوموا أنفسكم، وتقول : ذاكر أنت نفسك درسك ولا يقال : ذاكر نفسك درسك .

فإذا أكدته بغير النفس أو العين لم يلزم ذلك، تقول : قوموا كلكم، وكذا إذا كان المؤكد المتصل لغير الرفع؛ بأن كان ضمير نصب أو جر لم يلزم التوكيد بالضمير المنفصل، تقول : هنأتهم أنفسهم ومررت بك نفسك أو عينك.

التوكيد اللفظي

هو : تكرار اللفظ الأول بعينه اعتناء به .

أو هو إعادة اللفظ الأول أو مرادفه .

و المرادف هو لفظ يؤدي معنى لفظ آخر تماما ، ويخالفه في حروفه ، نحو : الفضة واللجين – الذهب والتبر – قعد وجلس– نعم وجير، ويكون هذا اللفظ المعاد اسما نحو : جاء زيد زيد.

ونحو قول الشاعر.

أخاك أخاك إن من لا أخا له كساعٍ إلى الهيجا يغير سلاح

فقد كرر الشاعر لفظ (أخاك) وأعرب اللفظ المكرر توكيدا لفظيا، ومثله قوله صلى الله عليه وسلم : «أيما امرأة نكحت نفسها يغير ولي فنكاحها باطل باطل».

ويكون فعلا نحو قولك : قام قام علي .

ونحو قول الشاعر:

فأين إلى أين النجاة ببغلتى أتاك أتاك اللاحقون احبس احس

فقد كرر الفعل أتاك تأكيدا ، «ولا فاعل للمؤكد، قال ابن هشام ولا فاعل للثاني، لأنه إنما ذكر للتأكيد، لا يسند إلى شيء» ويكون حرفا نحو قول الشاعر :

لا لا أبوح بحبِّ بثنة أنها أخذت عليَّ مواثقا وعهودا

ويكون جملة نحو قول الشاعر :

أيا من لستُ أقلاه ولا في البعد أنساه

لك الله على ذاكا لك الله لك الله

ويكون مرادفا نحو قولك : قعدت جلست، وأجل جير، ونحو قول الشاعر:

وقلن على الفردوس أول مشربٍ أجل جير إن كانت أُبيحت دفاثره

فجير توكيد لفظي للفظ أجل، وهو مرادف له في المعنى .

من أغراض التوكيد اللفظي:

١. تمكين السامع من تدارك لفظ فاته سماعه .

٢. التهديد نحو قوله تعالى : ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر:٣-٤]

٣. التهويل نحو قوله تعالى : ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الانفطار:١٧-١٨]

٤. التلذذ نحو قولك : الكتاب الكتاب أعز صديق، وأصدق صاحب، وغير ذلك مما تقتضيه المناسبة .

من أحكام التوكيد اللفظي:

١. عند توكيد الجملة يكثر اقترانها بعاطف، والمستعمل من حروف العطف ثم، والفاء.

نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣-٤].

فجملة «كلا سيعلمون» الثانية في الآية الكريمة توكيد لجملة «كلا سيعلمون» قبلها.

والعطف هنا صوري؛ لأن الجملة الثانية توكيد للجملة الأولى.

ونحو قوله تعالى: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ۝٣٤ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ [القيامة: ٣٤-٣٥]

فجملة «أولى» توكيد لجملة أولى لك، والجملة المؤكدة مقرونة بالفاء.

وقوله تعالى: ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ تأكيد لقوله تعالى: أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ وهو توكيد جملتين مقرونتين: بثم لجملتين سابقتين.

وإنما «جاز العطف في التوكيد اللفظي دون ألفاظ التوكيد المعنوي، لأن التوكيد اللفظي لما كانت ألفاظه متفقة اغتفر فيه العاطف، لأنه وإن كان يدل على المغايرة لكن الاتفاق ينفي ذلك، بخلاف التوكيد المعنوي، فإنها لما كانت مختلفة كان الإتيان بالعاطف مقويا للمغايرة، فلذلك لم يجز الإتيان به فيها عن كل منهما».

وتأتي الجمل المؤكدة بدون العاطف، نحو قوله صلى الله عليه وسلم: «والله لأغزونّ قريشا، والله لأغزون قريشا، والله لأغزون قريشا» وليس من التأكيد اللفظي قول المؤذن: الله أكبر الله اكبر، خلافا لابن جني، لأن الثاني لم يؤت به لتأكيد الأول، بل لإنشاء تكبير

ثان بخلاف قوله : قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة؛ فإن الجملة الثانية جاءت لتوكيد الجملة الأولى.

ويجب الترك - أي ترك حرف العطف- عند إيهام التعدد، نحو : ضربت زيداً ضربت زيداً؛ إذ لو قيل : ضربت زيدا ثم ضربت زيدا لتُوهمّ أن الضرب تكرر منك مرتين تراخت- أي إحدى الجملتين- عن الأخرى، والغرض أنه لم يقع منك إلا مرة واحدة.

٢. إذا أريد توكيد الاسم توكيدا لفظيا كرر مرة أو مرتين، نحو قولك : زيد زيد قادم .

ونحو قوله صلى الله عليه وسلم : «أيما امرأة نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها باطل باطل».

وقد منع بعض النحويين أن يكون الاسم (دكا) (صفا) في قوله تعالى : ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢١-٢٢] من التوكيد اللفظي .

لأن المعنى : دكا بعد دك، وصفا بعد صف .

جاء في قطر الندي «وليس من تأكيد الاسم قوله تعالى : ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ خلافا لكثير من النحويين؛ لأنه جاء في التفسير أن معناه : دكا بعد دك، وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباء منبثا، وأن معنى (صفا صفا) أنه تنزل ملائكة كل سماء، فيصطفون صفا بعد صف محدقين بالجن والإنس، وعلى هذا فليس الثاني تأكيدا للأول، بل المراد به التكرير، كما يقال : علمته الحساب بابا بابا».

ويرى الفارضي أن الدك في القيامة مرة واحدة، ودليله قوله تعالى: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٤]، فيتعين كون الثاني تأكيدا، كما يرى أن الصف واحد يوم القيامة لا يعلم طوله إلا الله، فيتعين كون الثاني (صفا) توكيدا لفظيا.

يتبين لنا مما سبق أن هناك رأيين في إعراب لفظي (دكا) و(صفا)، تبعا لاختلاف التفسير .

أولهما : أن لفظ (دكا)، ولفظ (صفا) ليس من التوكيد اللفظي، وإعرابهما حال متبوع بمجموع الكلمتين، شأنهما في ذلك شأن قولك : علمته الحساب بابا بابا، وقولك: ادخلوا رجلا رجلا أي مجموعا أبوابه، ومتناوبين .

الثاني : أن لفظ (دكا) ولفظ (صفا) من التوكيد اللفظي، لأن اللفظ الثاني تكرار للفظ الأول، وليس مخالفا له في المعنى، ونسب هذا الرأي – كما قيل – للفارضي .

٣. ليس من التنازع (أتاك) من قول الشاعر:

فأين إلى أين النجاة ببغلتى أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

وإنما هو من التوكيد اللفظي بالفعل، فلو كان من التنازع لقيل : أتوك أتاك، أو أتاك أتوك.

٤. ينقسم الحرف باعتبار توكيده قسمين :

أ- الحرف الجوابي .

ب- الحرف غير الجوابي .

فإذا كان الحرف جوابيا يؤتى به للإثبات نحو : نعم ، أو للنفي، نحو : لا ، كرر الحرف بغير شرط نحو : نعم نعم، وبلى بلى، أو لا لا. ومن ذلك قول جميل :

لا لا أبوح بحبِّ بثنة إنَّها أخذت عليَّ مواثقا وعهودا

فقد كرر حرف الجواب(لا) مرتين .

وإذا كان الحرف غير جوابي وجب أمران :

- تكرار الحرف غير الجوابي مع الفصل .

- أن يتصل بحرف التوكيد ما اتصل بالحرف المؤكد .

تقول : إن زيدا إن زيدا ناجح .

وتقول : في ذكرى أكتوبر في ذكرى أكتوبر ملحمة بطولة للشعب المصري وجنوده .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُّخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون:٣٥]، فأنكم الثانية توكيد لأنكم الأولى .

ولا يقال : إن إن زيدا قادم ، وشذ اتصال الحرفين كقول الشاعر:

إن إن الكريم يَحْلُمُ ما لم يَرَيَنْ من أجاره قد ضيما

حيث كرر الحرف إن غير الجواب بغير فاصل وهذا شاذ، ونحو قول الشاعر :

فلا والله لا يلفي لما بي ولا للمـــا بهم أبدا دواء

فقد كرر اللام، وهو حرف غير جوابي، من غير أن يفصل بين المؤكِّد والمؤكَّد، والتوكيد على هذا النحو شاذ .

٥. يتم توكيد الضمير على النحو الآتي :

- إن كان الضمير المؤكد (المتبوع) ضميرا منفصلا مرفوعا فتوكيده اللفظي يكون بتكراره بغير شروط، تقول : أنت أنت الله، ونحن نحن فتية نتمسك بالحق، ونحب الخير للناس كما نحبه لأنفسنا .

– وإن كان الضمير المؤكد (المتبوع) ضميرا منفصلا منصوبا فتوكيده اللفظي يكون بتكراره بغير شروط أيضا كقول الشاعر:

فإياك إياك المراء، فإنه إلى الشَّرِّ دعاء وللشرِّ جالب

حيث جاء الضمير (إياك) توكيدا لفظيا للضمير المنصوب قبله وهو إياك دون شرط.

– وإن كان المؤكِّد ضميرا منفصلا مرفوعا جاز أن يؤكد به كل ضمير متصل للرفع نحو: قمت أنت .

وللنصب نحو : أكرمتك أنت .

وللجر نحو : مررت بك أنت .

ويؤكد الضمير المتصل للرفع أو النصب أو الجر بمثله ، بشرط أن يتصل بالضمير المؤكِّد ما اتصل بالضمير المؤكَّد .

تقول : مررنا مررنا بك .

وتقول : شاهدتك شاهدتك في السباق .

وتقول : مررت بك بك .

عطف البيان

العطف في اللغة : الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه وهو في الأصل مصدر عطفت الشيء إذا ثنيته، ويقال : عطف فلان إلى ناحية كذا يعطف عطفا إذا مال إليه . وعطف الرجل وساده إذا ثناه .

وهو في الاصطلاح ضربان: عطف نسق، وسيأتي، وعطف بيان.

عطف البيان :

١. من قواد الخليفة عمر القائد خالد بن الوليد سيف الله المسلول والمغوار سعد بن أبي وقاص، والمخطط العسكري عمرو بن العاص .

٢. واجه الخليفة أبو بكر صعابا جمة في أول خلافته.

٣. الإمام علي تلميذ الرسول محمد أول فدائي في الإسلام .

٤. قابلت الطالب سعيدا في محاضرات اليوم .

تأمل معنى الكلمات التي فوق الخط في المثال الأول تجد أنها جاءت لتبين الكلمات السابقة عليها .

فلو قلنا : من قواد الخليفة لتساءلنا : من الخليفة؟ ولشعرنا أن هذا الاسم رغم أنه معرفة فإنه يحتاج إلى مزيد من الإيضاح والتبيين ليزيل عن حقيقة صاحبه شائبة الإبهام، فإذا ذكرت (عمر) زالت تلك الشائبة بسبب كلمة «عمر» الجامدة، وما قيل في كلمة عمر يقال في الكلمات: خالد وسعد وعمر، فهذه الكلمات وضحت وبينت الكلمات السابقة عليها .

تأمل معي المثال الثاني تجد كلمة «أبو بكر» بينت الكلمة السابقة عليها وهي «الخليفة» ودفعت عنها شائبة الإبهام، إذ لو قيل : واجه الخليفة صعابا جمة لتبادر إلى الذهن السؤال الآتي :

من الخليفة؟ هل هو أبو بكر ؟ هل هو عمر؟ هل هو عثمان ؟ ... إلخ، فلما قيل : أبو بكر زال الإبهام وتبين المراد .

ومثل ذلك يقال في كلمة «على» حيث إن هذه الكلمة بينت ووضحت ما قبله، كذا محمد وسعيد .

نلحظ مما سبق أن كل كلمة من الكلمات السابقة : عمر- خالد- سعيد- عمرو- أبو بكر- محمد- سعيد قد أزالت الغموض والإبهام عن المعرفة قبلها، وأوضحت المقصود منه إيضاحًا لا يترك أثرا لإبهام أو شك، وهي في الوقت نفسه بمعنى تلك المعرفة دون لفظها فمدلول هذه الكلمات والكلمات السابقة المبينة بها واحد على الرغم من اختلاف اللفظ، وكل كلمة من هذه الكلمات تسمى عطف بيان .

فعطف البيان هو :

التابع المُشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة.

قال الشيخ خالد الأزهري : «فخرج بالمشبه للصفة النعت؛ لأن المشبه بالشيء غير ذلك الشيء، فكأنه قال : تابع غير صفة وخرج بذكر الإيضاح والتخصيص : التوكيد والنسق والبدل» .

وقيل هو : تابع موضح أو مخصص، جامد، غير مؤول.

قال ابن هشام : «وقولي» جنس يشمل التوابع الخمسة، وقولي «موضع و مخصص» مخرج للتأكيد، كجاء زيدُ نفسُه، ولعطف النسق، كجاء زيد وعمرو، وللبدل كقولك :

أكلت الرغيف ثلثه، وقو له : «جامد» مخرج للنعت، فإنه وإن كان موضحا في نحو : جاء زيد التاجر، ومخصصا في نحو : جاءني رجل تاجر، لكنه مشتق، وقولي «غير مؤول» مخرج لما وقع من النعوت جامدا، نحو : مررت بزيد هذا، وبقاع عرفج، فإنه في تأويل المشتق، ألا ترى أن المعنى: بزيد المشار إليه، وبقاع خشن.

وقيل : هو التابع الجامد الذي يوضح متبوعه أو يخصصه، مع مخالفة متبوعه في لفظه، وموافقته في معناه المراد منه الذات .

يتضح لنا من التعاريف السابقة ما يأتي :

١. أن عطف البيان تابع جامد .

٢. أنه يوضح متبوعه إن كان معرفة، ويخصصه إن كان نكرة، والأول متفق عليه كقول الشاعر:

أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر

والثاني وهو تخصيص النكرة نفاه جمهور البصريين وأثبته الكوفيون وجماعة من البصريين منهم الفارسي، وابن جني، وجماعة من المتأخرين منهم الزمخشري وابن مالك وولده، وجوزوا أن يكون منه قوله تعالى : ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾ [المائدة:٩٥] فبمن نون «كفارة»، فـ «طعام مساكين» عطف بيان على «كفارة» ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور:٣٥]، ونحو قوله تعالى : ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم:١٦] ونحو قولك : لبست ثوبًا جبة، والباقون من البصريين وغيرهم يوجبون في ذلك البدلية، بدل كل من كل، ويخصون عطف البيان بالمعارف .

وحجة المانعين في مجيء عطف البيان نكرة أن البيان بيان كاسمه، والنكرة مجهولة، والمجهول لا يبين المجهول .

ودُفع هذا الرأي بأن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض والأخص يبين غير الأخص .

ملحوظة :

سمي هذا التابع بالبيان، لأنه يكرر الأول لزيادة بيانه، فكأنك رددته على نفسه، وقيل : لأن أصله العطف، فقولك : جاء أخوك زيد أصله : وهو زيد، فحذف الحرف والضمير، وأقيم زيد مقام ذلك:

من الأغراض التي يفيدها عطف البيان :

١. التوضيح : إن كان عطف البيان معرفة .

٢. التخصيص : إن كان عطف البيان نكرة .

٣. المدح، نحو قولك : أعجبتنى سيرة خالد سيف الله المسلول .

٤. الذم، نحو قولك : في معركة اليمامة قتل مسيلمة رأس الكفر .

حكمه الإعرابي:

يطابق عطف البيان متبوعه في أمور أربعة:

١. أوجه الإعراب الثلاثة : الرفع أو النصب أو الجر .

٢. الإفراد أو التثنية أو الجمع .

٣. التذكير أو التأنيث .

٤. التنكير أو التعريف .

تقول : ذهبت إلى صديقي خالد لزيارته .

فوجدت عنده أخاه عليا .

وو جدت عنده الصديق سعيدا .

وسلمت على أخته ميمونة .

أوجه التشابه بين عطف البيان والبدل (بدل الكل من الكل) :

نكاد نجزم بأن المشابهة بين عطف البيان والبدل كاملة، فهما يتشابهان في المعنى والإعراب، والجمود، ولذلك قيل: كل اسم صح إعرابه عطف بيان يصلح أن يكون بدلا، ويستثنى من ذلك أمران:

أحدهما: إن امتنع الاستغناء عنه ، نحو قولك : هند قام زيد أخوها، فأخوها يتعين كونه عطف بيان على زيد، ولا يجوز أن يكون بدلا منه ، لأنه لا يصح الاستغناء عنه ، لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبرا لهند ، إذ الجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه ، والرابط هنا الضمير المضاف إليه الأخ الذي هو تابع لزيد، فلو أسقط لم يصح الكلام، فوجب أن يعرب «أخوها» بيانا بدلا .

الثاني: إن امتنع إحلاله محل الأول ، ذُكر من ذلك:

١. أن يكون التابع مفردا معرفة معربا، والمتبوع منادى، نحو: يا صديقنا خالدا، فـ (خالدا) يتعين أن يكون عطف بيان لا بدلا؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، فكان يجب بناء (خالدا) على الضم، لذا يعرب التابع عطف بيان لا بدلا .

ومن ذلك قول الشاعر :

أيا أَخَوَيْنَا عبد شمس ونوفلا أعيذكُما بالله أن تُحدثا حَرْبا

قال ابن هشام :«وبيان ذلك في البيت الثاني أن قوله عبد شمس ونوفلا عطف بيان على قوله : أخوينا، ولا يجوز أن يكون بدلا، لأنه حينئذ في تقدير إحلاله محل الأول، فكأنك قلت : أيا عبد شمس ونوفلا، وذلك لا يجوز؛ لأن المنادى إذا عطف عليه اسم مجرد من الألف واللام، وجب أن يعطى ما يستحقه لو كان منادى، ونوفلا لو كان منادى لقيل فيه «يا نوفلُ » بالضم، لا «يا نوفل» بالنصب فلذلك كان يجب أن يقال هنا : أيا أخوينا عبد شمس ونوفلُ».

٢. أن يكون التابع خاليا من أل والمتبوع مقرونا بأل، وهو مضاف إلى صفة مقرونة بأل نحو : نحن المكرمو النابغة هند، فيجب إعراب هند عطف بيان لا بدلا، لأن البدل على نية تكرار العامل، وملاحظة وجوده قبل التابع كوجوده قبل المتبوع، وعلى هذا يكون الأصل المتخيل : نحن المكرمو النابغة المكرمو هند، فلو أعربنا هند بدلا لأدى الإعراب إلى فساد هو : أن يكون المضاف وصفا مقترنا بأل، والمضاف إليه غير مقرون، وهذا غير جائز.

ومن ذلك قول الشاعر :

أنا ابن التارك البكري بشرً عليه الطير ترقُبه وقوعا

فبشر : عطف بيان، ولا يجوز كونه بدلا، إذ لا يصح أن يكون التقدير : أنا ابن التارك بشرًا.

٣.أن يكون التابع مقرونا بأل في مثل: يا زيد الحارثُ، فالحارث عطف بيان لا بدل ، لأن البدل على نية تكرار العامل، فلو قلت يا الحارث لا يصح ، لأنه مقترن باللام، والمنادى لا يقترن بها.

عطف النسق

النسق لغة: جاء في شرح التصريح: النسق بفتح السين من نسقت الشيء نسقا إذا أتيت به متابعا ، وكثيرا ما يسميه سيبويه باب الشركة.

أما في الاصطلاح فإنه: تابع يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من حروف العطف .

وحروف المعطف – على المشهور– عشرة أحرف هي : الواو ، وثم، والفاء، وحتى، وأم، وأو، وأم، وبل، ولكن، ولا، وإما، وفي الحرف الأخير نظر؛ حيث أنكر العطف به بعض النحاة، ولذلك اعتبر بعضهم حروف العطف تسعة .

ملحوظة :

ذهب الكوفيون أن «أي» حرف عطف، وذهب جمهور النحاة أنها تفسيرية وليست عاطفة، وذلك من نحو قولك : مررت بغضنفر أي أسد، جاء في شرح الأشموني : «فإن أسدا تابع بحرف، وليس معطوفا عطف نسق، بل بيان، لأن «أي» ليست حرف متبع على الصحيح، بل حرف تفسير».

حروف العطف على قسمين :

القسم الأول : ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى : وهو الواو، نحو قولك : جاء زيد وعمرو . والفاء نحو قولك : أقبل سعيد فأخوه . وثم، نحو : قرأت النحو ثم الأدب . وحتى، نحو : قدم المسافرون حتى المشاة . وأم، نحو : أخالد عندك أم على؟، واو، نحو : أقبل سعيد أو صديق .

القسم الثاني: ما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى، إما لكونه يثبت لما بعده ما انتفي عما قبله، وهو بل، نحو: ما قام زيد بل عمرو، ولكن، نحو: لا تضرب زيدا لكن

سعيدا، وإما لكونه ينفي عما بعده ما ثبت لما قبله وهو لا، نحو : جاء زيد لا عمرو، ونحب العمل لا الكسل .

وفيما يلي هذه الحروف ومعانيها وأحكامها :

القسم الأول:

ما يشرك المعطوف مع المعطوف عليه مطلقا وهي :

أولا : الواو: ومعناها مطلق الجمع، أي أنها تجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في حديث واحد، وليست للترتيب فقط كما ذهب بعض النحويين مثل قطرب، والربعي، والفراء، وثعلب، وأبو عمرو الزاهد، جاء في مغنى اللبيب: « إنما هي – أي الواو– للجمع لا بقيد، وقول السيرافي إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب مردود، بل قال بإفادتها إياه قطرب والربعي والفراء وثعلب وأبو عمرو.

وهى لعطف الشيء على مصاحبه، نحو قوله تعالى : ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت:١٥]، فأصحاب السفينة معطوف على الهاء عطف مصاحب، وهي لعطف متأخر في الحكم على متقدم عليه، نحو قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾ [الحديد:٢٦]. فإبراهيم عطفُ على نوح، عطف متأخر على متقدم .

وهي لعطف متقدم في الحكم على متأخر ، نحو قوله تعالى : ﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ﴾ [الشورى:٣].

فالذين معطوف على الكاف مع إعادة الجار عطف متقدم على متأخر، ومنه قوله تعالى : ﴿ يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ [آل عمران:٤٣]. وعلى هذا

إذا قيل : قام خالد وسعيد احتمل أن يكون خالد قد قام أولا، أو يكون سعيد هو القائم أولا، أو يكونا قد قاما معا .

ما تختص به الواو :

تختص الواو بأحكام منها :

١. أنها تعطف اسما على اسم لا يكتفي الكلام به، نحو قولك : اختصم زيدُ وعمرو، وتقابل الطفل وأخوه، واصطف علي وصالح، فالمعطوف عليه في هذه الأمثلة لا يكتفي به، فلا يقال: اختصم زيد، وتقابل الطفل، واصطف علي، إذ الاختصام والتقابل والاصطفاف من المعاني النسبية التي لا تقوم إلا باثنين فصاعدا، والواو لمطلق الجمع، فلذلك اختصت بها، بخلاف غيرها من حروف العطف.

٢. اختصاصها بعطف عامل قد حذف وبقى معموله ، نحو : قضينا يوما في الحديقة أكلنا فيها أطيب الفاكهة وأعذب الماء . فكلمة أعذب ليست معطوفة- على الرأي الأغلب - على أطيب ، لأن أعذب الماء لا يؤكل، فهي معمول لعامل محذوف، تقديره : وشربنا، وهي بذلك من عطف الجمل لا عطف المفردات، ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الحشر:٩] أي وألفوا الايمان؛ لأن الإيمان لا يتبوأ وإنما يتبوأ المنزل . ومثل ذلك قول الشاعر:

إذا ما الغانيات برزن يوما وزجّجن الحواجب والعيونا

أي : وزججن الحواجب وكحلن العيونا، لأن التزجيج للحواجب لا للعيون، فالواو لعطف جملة على جملة، وليس لعطف مفرد على مفرد .

ومثل ذلك قول الشاعر :

علفتها تبنا وماء باردا حتى شئت همالة عيناها

أي وسقيتها ماء، لأن العلف للتبن وليس للماء .

٣. ومنها جواز حذفها عند أمن اللبس، كقولك : كيف أصبحت؟ كيف أمسيت ؟ أي : كيف أصبحت ؟ وكيف أمسيت ؟

٤. ومنها اختصاصها بعطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط، نحو : مررت برجل قائم زيد وأخوه .

٥. ومنها عطف الشيء على مرادفه، نحو: الصمت والسكون عن غير السداد سداد، ونحو: البغي والطغيان وبال على صاحبه. ومن هذا قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أَشۡكُواْ بَثِّي وَحُزۡنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦] فالبث هو الحزن.

٦. ومنها جواز فصلها عن معطوفها بظرف، أو جار مع مجروره، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلۡنَا مِنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ سَدّٗا وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ سَدّٗا﴾ [يس: ٩]، ونحو: رأيت قلمين: قلما فوق الدرج، وتحته قلما.

٧. ومنها عطف العقد على النيف، نحو: جاء واحد وعشرون طالبا.

٨. ومنها عطف النعوت المتعددة المفرقة التي منعوتها متعدد غير مفرق، نحو: زرت بلادا زراعية وتجارية وصناعية.

٩. اقترانها بالحرف لكن، نحو قوله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

١٠. العطف بها في أسلوب الإغراء والتحذير، نحو: الاستذكار والتفوق، إياك والشر.

١١. عطف ما حقه التثنية والجمع، نحو قول الفرزدق:

إن الرزية لا رزية بعدها فقدان مثل محمد ومحمد

١٢. ومنها عطف العام على الخاص، نحو: زرت القاهرة والحواضر الكبرى، ونحو قوله تعالى: ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [نوح:٢٨].

وغير ذلك مما ذكرته كتب النحو، فارجع إليها إن شئت.

ثانيا: الفاء:

وهي للترتيب بنوعيه: المعنوي والذكري.

ومعنى الترتيب المعنوي أن يكون زمن تحقق المعنى في المعطوف متأخرا عن زمن تحققه في المعطوف عليه، أو أن يكون المعطوف لاحقا، نحو: زرعت القصب فالقمح فالشعير فالفول.

فزمن زراعة القصب سابق على زمن زراعة القمح، وزمن زراعة القمح سابق على زمن زراعة الشعير، ومثل ذلك يقال في زمن زراعة الفول.

ومثال الترتيب المعنوي قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ﴾ [الانفطار: ٧].

ومعنى الترتيب الذكري أن يكون وقوع المعطوف بها- أي بالفاء بعد المعطوف عليه حسب الذكر لفظا، لا أن معنى الثاني قد وقع بعد زمان وقوع الأول.

تقول للأستاذ: حدثنا عن بعض الأنبياء كآدم ومحمد وعيسى ونوح عليهم السلام، فيقول الأستاذ: سأكتفي بالحديث عن محمد فعيسى، فوقوع «عيسى» بعد الفاء بحسب الذكر في اللفظ لا بحسب الترتيب الزمنى، لأن زمن عيسى عليه السلام سابق على زمن محمد صلى الله عليه وسلم .

كما أن الفاء للتعقيب، وهو أن يكون المعطوف بها متصلا بلا مهملة، أى أن المدة الزمنية التي تنقضى بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على المعطوف قصيرة، نقول : وصل القطار فخرج المسافرون .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١]، وكثيرا ما تدل على التسبب، وهو أن يكون المعطوف بها متسببا عن المعطوف عليه إن كان المعطوف بها جملة أو صفة .

مثال الجملة قوله تعالى : ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]،إذ أن الوكز سبب في الهلاك، وقو له تعالى : ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]. ومن ذلك قولك: سها فسجد، وزنى فرُجم، وسرق فقُطع .

ومثال الصفة قوله تعالى : ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا ٱلضَّآلُّونَ ٱلْمُكَذِّبُونَ ﴿٥١﴾ لَءَاكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ﴿٥٢﴾ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ﴿٥٣﴾ فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ ﴿٥٤﴾﴾ [الواقعة: ٥١-٥٤]، ولدلالتها على ذلك استعيرت للربط في جواب الشرط نحو : مَنْ يأتني فإني أكرمه.

وقد اعترض الفراء على إفادة الفاء الترتيب المعنوي بقوله تعالى : ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا﴾ [الأعراف: ٤] .

ووجه الاعتراض أن الهلاك متأخر عن مجيء البأس في المعنى وهو متقدم في التلاوة، وذلك ينافي الترتيب الذي في الفاء .

واعترض أيضا بالحديث «توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه .

ووجه الاعتراض أن غسل الأعضاء الأربعة متقدم في المعنى، ومتأخر في الحديث، فلو كانت الفاء للترتيب لما حسن ذلك .

وأجيب على ذلك بوجهين :

الأول : أن المعنى على إضمار الإرادة، والتقدير : أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا، فمجئ البأس مترتب على الإرادة، وأن المعنى: أراد الوضوء فغسل وجهه .. إلخ، فغُسل الأعضاء الأربعة مترتب على إرادة الوضوء .

الثاني: أن الفاء ليست للترتيب المعنوي، ولكنها للترتيب الذكري .

كما اعترض على إفادة الفاء التعقيب بقوله تعالى : ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى: ٤-٥] فإن إخراج المرعى لا يعقبه جعل الغثاء أحوى، أي يابسا أسود .

وأجيب أن جملة «فجعله غثاء» معطوفة على جملة محذوفة، وأن التقدير، فمضت مدة فجعله غثاء، أو أن الفاء نابت عن ثم بالمعنى، ثم جعله غثاء .

وتختص الفاء بأنها تعطف ما لا يصلح أن يكون صلة أو خبرا أو نعتا أو حالا على جملة تصلح لذلك، والعكس بأن تعطف جملة تصلح لتلك الأشياء على جملة لا تصلح .

مثال عطف جملة لا تصلح أن تكون صلة على جملة تصلح لذلك : اللذان يقومان فيغضب سعيد أخواك .

فاللذان : مبتدأ .

وجملة يقومان : جملة الصلة .

وجملة «فيغضب سعيد» معطوفة على جملة «يقومان» الواقعة صلة، وكأن القياس ألا تصلح جملة «فيغضب سعيد» للعطف على جملة الصلة قبلها لخلوها من ضمير يعود على الموصول، لأنها رفعت اسما ظاهرا وهو «سعيد» ، ولكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك «لأن ما في الفاء من معنى السبب أغنى عن الضمير، لأن الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم أغنى عن الضمير، لأن الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لإشعارها بالسببية.

ومثال عطفها جملة لا تصلح أن تكون خبرا على جملة تصلح لذلك: الزلزال تشتد قوته فيهرع الناس إلى الشوارع .

ومثال عطفها جملة لا تصلح أن تكون نعتا على جملة تصلح لذلك: هذه حديقة نُسقت أزهارها فسعد الزائرون .

ومثال عطفها جملة لا تصلح أن تكون حالا على جملة تصلح لذلك : أقبل الجندي يتهلل وجهه فتنشرح الصدور .

ومثال عطفها جملة تصلح أن تكون صلة على جملة لا تصلح، قولك : اللذان يغضب زيد فيقومان أخواك .

ومثال عطفها جملة تصلح أن تكون خبرا على جملة لا تصلح لذلك قولك : محمد ينجح على فيكافئه.

ومثال عطفها جملة تصلح أن تكون صفة على جملة لا تصلح لذلك قولك : شاهدت رجلا يقبل محمد فيقبل .

ومثال عطفها جملة تصلح أن تكون حالا على جملة لا تصلح لذلك قولك : شاهدت الطفل يجري الناس فيجري .

ثالثا : ثم :

ومعناها الترتيب وعدم التعقيب ، أي الترتيب والتراخي، ومعنى التراخي : انقضاء مدة زمنية بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على المعطوف .

نحو : دخل الزائر الحديقة ثم خرج منها .

ونحو : كان الشاب طفلا ثم صبيا ثم شابا قويا .

ونحو قوله تعالى : ﴿فَأَقْبَرَهُۥ ﴿٢١﴾ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١-٢٢] فالانتشار متأخر عن الإقبار .

وزعم قوم أنها لا تفيد الترتيب تمسكا بنحو قوله تعالى : ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزُّمَر: ٦] .

كما أجيب بأن ثم فيها بمعنى الواو بدليل قوله تعالى : ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩] .

كما أجيب بأن ثم في الآية الكريمة لترتيب الأخبار، وهو المعبر عنه بالترتيب الفكري ، لا الترتيب المعنوي.

ومن ذلك قول الشاعر :

إن مَنْ سَادِ ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جدُّه

فثم في البيت لترتيب الأخبار لا للترتيب المعنوي .

ومن ذلك قولك : بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب، أي ثم أخبرك أن الذي صنعته أمس أعجب .

وقد توضع ثم موضع الفاء نحو قول الشاعر:

كهزِّ الرديني تحت العجاج جرَى في الأنابيب ثم اضطرب

رابعا : حتى :

العطف بها قليل عند البصريين، والكوفيون ينكرونه، ويحملون نحو : جاء القوم حتى أبوك، ورأيت القوم حتى أباك، ومررت بالقوم حتى أبيك على أن حتى فيه ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل ومعنى حتى العاطفة : الغاية والتدرج» .

وغاية الشيء نهايته، والمراد أنها تعطف ما هو نهاية في الزيادة أو القلة .

والزيادة إما في المقدار الحسي، نحو قولك : تصدق عليٌّ بالأعداد الكثيرة حتى الألوف الكثيرة.

أو في المقدار المعنوي، نحو قولك : مات الناس حتى الأنبياء، وكذلك القلة تكون في المقدار الحسي، نحو : أكلت السمكة حتى رأسها، وقو لك: يحصى الله تعالى الأشياء حتى مثاقيل الذرة، وتكون في المقدار المعنوي نحو : ارتضى البخيل لنفسه المعايب حتى الاستجداء .

ومعنى التدرج أن ما قبلها ينقضي شيئا فشيئا إلى أن يبلغ الاسم المعطوف، ولذلك وجب أن يكون المعطوف جزءا من المعطوف عليه، كقولك : غادر المحتفلون القاعة حتى الأطفال .

وللعطف بها شروط منها :

١. أن يكون المعطوف بعضا حقيقا من المعطوف عليه، أو شبيها بالبعض أو بعضا بالتأويل .

مثال البعض الحقيقي : قدم المسافرون حتى المشاةُ .

ومثال الشبيه بالبعض : أعجبني العصفورُ حتى لونه .

ومثال البعض بالتأويل: احتفلت الأسرة بالعيد حتى طيورُها، ومثاله أيضا قول الشاعر:

أَلْقَى الصحيفة كي يخفف رحْلَه والزاد حتى نَعْلَهُ ألقاها

على اعتبار أن ما قبلها وهو: ألقى الصحيفة . . والزاد في تأويل ألقى عنه الحمل الثقيل، ونعله بعض ما يثقله.

٢. أن يكون المعطوف بها اسما ظاهرا غير ضمير، فلا يجوز : قام الناس حتى أنا، ولا ضربت القوم حتى أباك .

٣. أن يكون المعطوف بها غاية لما قبلها في زيادة أو نقص محققة لفائدة جديدة.

نحو : مات الناس حتى الأنبياء.

ونحو : قدم المسافرون حتى المشاة .

ولا يصح: قرأت الكتب حتى كتابا .

ولا : سافرت أياما حتى يوما .

٤. أن يكون المعطوف بها مفردا لا جملة .

خامسا : أم :

تكون متصلة ومنقطعة :

النوع الأول : أم المتصلة، وسميت بذلك لأن ما قبلها وما بعدما لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، وهى المسبوقة بكلام يشتمل على همزة التسوية، أو على همزة استفهام يراد منها ومن أم التعيين، وسميت همزة التسوية بذلك لوقوعها بعد لفظ سواء، أو لا أبالي، أو ما يشبهما في دلالته على أن الجملتين المذكورتين بعد متساويتان في حكم المتكلم، لا فرق عنده أن يتحقق معنى هذه أو تلك، فالأمر سيان عنده .

تقول : لن أتخلف عن الكلية سواء أكان الجو ممطرا أم كان صحوا .

١. وأم المتصلة بهمزة التسوية تكون متوسطة بين جملتين خبريتين، قبلهما معا همزة التسوية، وكلتا الجملتين صالحة لأن يحل محلها هي والأداة (الهمزة وأم) مصدر مؤول، فهما جملتان في تأويل مفردين، تقول : سؤال الناس مذلة سواء أكان المسئول قريبا أم كان بعيدا، أي سواء كون المسئول قريبا وكونه بعيدا .

وتكون الجملة المسبوقة بهمزة التسوية والجملة المعطوفة عليها فعليتين، نحو قوله تعالى : ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] والتقدير : إنذارك وعدمه سواء .

وقو له تعالى : ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١]، والتقدير جزعُنا وصبرُنا سواء .

أو اسميتين كقول الشاعر :

ولستُ أبالي بعد فقدي مالكا أموتي ناء أم هو الآن واقع

والتقدير : لست أبالي نأى موتي، ووقوعه الآن .

أو مختلفتين، بأن تكون الجملة المعطوف عليها فعلية والمعطوفة جملة اسمية، نحو قوله تعالى : ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف:١٩٣] أي سواء عليكم دعاؤكم إياهم أم صمتكم، أو العكس نحو

قولك : ما أبالى أزيد قاعد أم قام، أي ما أبالى قعوده أو قيامة، ونحو: لا يبالى الحر في إنجاز عمله أرئيسه حاضر أم يغيب، أي : لا يبالي في إنجاز العمل حضور رئيسه أو غيابه .

٢. أما علامة أم المسبوقة بهمزة التعيين أن تكون متوسطة بين شيئين ينسب لواحد غير معين منهما أمر يعلمه المتكلم، ولكن لا يعلم على وجه اليقين صاحبه منهما، وقبلهما همزة استفهام يراد منها ومن أم تعيين أحد هذين الشيئين وتحديد المختص منهما بالأمر الذي يعرفه المتكلم.

فإذا قيل لك : أأخوك حاضر أم صديقك؟ فإن أم وقعت بين أخ وصديق وقبلهما همزة الاستفهام يريد المتكلم بها وبأم تعيين أحدهما أهو الأخ أم الصديق الذي هو حاضر؟.

قال صاحب شرح التصريح : «وإما مسبوقة – أي أم – بهمزة يطلب بها وبأم التعيين لأحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت _ فإذا قيل : أزيد عندك أم عمرو؟ قيل في الجواب زيد، أو قيل عمرو، ولا يقال لا، ولا نعم لعدم التعيين» .

وتقع أم المسبوقة بهمزة التعيين بين مفردين متعاطفين بينهما فاصل لا يسأل عنه المتكلم، تقول: شاهدت اليوم سباقا للسباحة، أزيد هو الذى فاز أم خالد ؟.

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ بَنَىٰهَا﴾ [النازعات:٢٧].

وقد تقع بين مفردين متعاطفين مع متأخر عنهما لا يسأل عنه المتكلم، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩] .

ويجوز أن تقع بين جملتين ليستا في تأويل مصدر، وتعطف ثانيتهما على الأولى .

وهما إما فعليتان، نحو: أكرة قدم لعبت أم شاهدت السباحة ؟ ومن ذلك قول الشاعر :

فقمت للطيف مُرتاعا فأرّقني فقلتُ: أهي سَرَتْ أم عادني حُلم

فأم هنا عاطفة بين جملتين فعليتين الأولى : أهي سرت، فهي فاعل لفعل محذوف يفسره الذي بعده، والثانية : عادني حلم .

وإما اسميتان نحو : أزيد مقيمُ أم هو مسافر ؟

ونحو قول الشاعر:

لعمرك ما أدري وأن كنت داريا شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر

فشعيث ابن سهم جملة اسمية، وكذا شعيث ابن منقر، والأصل: أشعيث ابن سهم، فحذفت الهمزة.

النوع الثاني : أم المنقطعة :

وتكون منقطعة إذا لم تتقدم عليها همزة التسوية، ولا همزة يطلب بها وبأم التعيين، وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين، ولا يفارقها الإضراب، أي يكون معناها مثل بل .

وتقع أم المنقطعة بعد ما يلي :

١. الخبر المحض نحو قوله تعالى : ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿٧﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ [الأحقاف: ٧-٨].

أي : بل يقولون افتراه .

٢. وقد تقع بعد أداة استفهام غير الهمزة، نحو قوله تعالى : ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦].

٣. وقد تقع بعد همزة ليست للتسوية ولا للتعيين، وإنما هي للإنكار، نحو قوله تعالى : ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٩٥].

سادسا : أو :

تستعمل أو لأحد الشيئين أو الأشياء، وتقع بعد الطلب أو الخبر، فإذا وقعت بعد الطلب كانت لمعان منها :

١. التخيير، نحو : تزوج فاطمة أو أختها .

ونحو : ليذهب أخوك إلى كلية الطب أو الهندسة .

٢. الإباحة، نحو : تمتع بجمال الطبيعة في الريف أو الحدائق العامة . والفرق بين الإباحة والتخيير أن الإباحة لا تمنع الجمع بينهما، والتخيير يمنعه، فلا يصح في التخيير أن

تجمع في الزواج بين فاطمة وأختها، ويجوز في الإباحة التمتع بجمال الطبيعة في الريف والحدائق العامة .

وإذا وقعت بعد الخبر أفادت عدة معان منها :

أ. التقسيم نحو : الكلمة اسم أو فعل أو حرف .

ب. الإبهام على السامع نحو : جاء خالد أو سعيد .

ومعنى الإبهام على السامع : أن يخفي المتكلم الحقيقة المعروفة له، ويكتمها عن المخاطب، قد يكون القصد منها عدم إثارته أو إقلاقه أو غير ذلك، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤] .

ج. الشك نحو : قضيت في السباحة أربعين دقيقة أو خمسين. إذا كنت شاكا في الزمن الذي قضيته في السباحة، والشك : عدم وضوح الرؤية للمتكلم وعلى السامع، فهو يشمل المتكلم والمخاطب، بخلاف الإبهام فهو مختص بالمخاطب لا المتكلم .

ومما يفيد الشك من المتكلم قوله تعالى : ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩] وتستعمل للإضراب كبل عند الكوفيين وأبي علي الفارسي، نحو قولك : أنا أخرج ثم تقول : أو أقيم، أضربت عن الخروج ثم أثبت الإقامة فكأنك قلت : لا بل أقيم .

ومن إفادة أو الإضراب قول الشاعر :

ماذا ترى في عيال قد برمْتُ بهم ... لم أحص عدَّتهُمْ إلا بعدّاد

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية ... لولا رجاؤك قد قتّلتُ أولادي

أي : بل زادوا .

كما تستعمل بمعني الواو عند الكوفيين والأخفش والجرمي، نحو قول الشاعر:

قومُ إذا سمعُوا الصريخ رأيتهم ما بين مُلجم مُهْرِه أو سافعِ

أي وسافع؛ لأن البينية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو.

سابعا: إمّا:

يرى بعض النحويين أن إما الثانية حرف، بمنزلة أو في المعنى، حيث تكون بعد الطلب للتخيير أو الإباحة .

مثال التخيير قوله تعالى : ﴿إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: ٨٦].

ومثال الإباحة قولك : جالس إما الزهاد وإما العلماء . وتكون بعد الخبر للتقسيم أو الشك أو الإبهام .

مثال التقسيم قولك : الكلمة إما اسم، وإما فعل، وإما حرف .

ومثال الشك قولك : جاء إما زيد، وإما عمرو .

ومثال الإبهام قوله تعالى : ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٦].

قال أبو علي الفارسي وابن كيسان وابن برهان إنها بمنزلة أو في المعنى «لا في العطف» ، وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه، ويؤيد قولهم ملازمتها للواو العاطفة، والعاطف لا يدخل على عاطف، وأما قوله:

يا ليتما أُمُّنا شالت نعامتها أيما إلى جنةٍ أيّما إلى نار

فقد ذهب كثير من النحويين إلى أنها - أي إما - مثل أو في العطف والمعنى فإذا كانت إما الثانية حرف عطف فالواو التي قبلها زائدة لا عمل لها، والأولى لا عمل لها في عطف أو غيره .

وإذا كانت غير عاطفة – كما قال بذلك أبو على الفارسي وغيره– فالعاطف هو الواو الداخلة على إما الثانية .

ملحوظة : قد يستغنى عن إما الأولى اكتفاء بالثانية، نحو قول الشاعر:

نُلمَّ بدار قد تقادم عهدُها وإمّا بأموات ألمَّ خيالها

أي : إما بدار .

وقد يستغنى عن الثانية بذكر ما يغني عنها، نحو قولك : إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت، ومثل قراءة أبىّ : ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

ومن ذلك قول الشاعر:

فإما أن تكون أخي بصدق فأعرفُ منك غثّي من سميني

وإلا فأطرّحني واتخذنى عدوًّا أتقيك وتتقيني

أي : وإما فاطرحني، فاستغنى عن إما الثانية هذه بإلا .

القسم الثاني: ما يفيد التشريك لفظا دون معنى .

والمقصود باللفظ هنا الإعراب وهو : لكن، وبل، ولا، فإذا قلت : ما صاحبت الشرير لكن المؤمن؛ فإنك نفيت مصاحبة الشرير وأثبت المصاحبة للمؤمن .

وإذا قلت : ما ذهب خالد بل سعيد، فإنك نفيت الذهاب عن خالد وأثبته لسعيد .

وإذا قلت : ذاكرت النحو لا الأدب فإنك أثبت المذاكرة للنحو ونفيتها عن الأدب .

من الأمثلة السابقة نرى أن هذه الحرف الثلاثة أشركت ما بعدها لما قبلها في الإعراب، ولم تشركه في المعنى .

وإليك بيان هذه الأحرف الثلاثة بالتفصيل :

أولا : لكن :

للاستدراك، وإنما تعطف بشروط :

١. أن يكون المعطوف بها مفردا، تقول : ما قطفت الزهر لكن الثمر .

٢. أن تسبق بنفي أو نهي، مثال النفي : ما مررت بمحمد لكن صالح ، ومثال النهي: لا تضرب سعيدا لكن أخاه .

٣. ألا تقترن بالواو، نحو : ما صافحت المسيء لكن المحسن فإن تلتها جملة كانت حرف ابتداء، نحو : ما قطفت الزهر لكن قطفت الثمر، ومنه قول الشاعر:

إنّ ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكنّ وقائعُهُ في الحرب تنتظر

فلكن في البيت حرف ابتداء لا حرف عطف .

وإن تلت واوا كانت حرف ابتداء أيضا وليست عاطفة؛ لأن من شرط عطفها ألا تقترن بالواو.

مثال التالية للواو : ما صافحت المسيء ولكن المحسن .

ومنه قوله تعالى : ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

فلكن حرف ابتداء، ورسول الله خبر لكان محذوفة، أي ولكن كان رسول الله .

فإذا لم تكن مسبوقة بنفي أو نهي كانت حرف ابتداء واستدراك، لا عاطفة، نحو : يكثر البرتقال شتاء لكن يكثر العنب صيفا، ونحو قولك : قام زيد لكن عمرو لم يقم، ولا يجوز لكن عمرو على أنه معطوف خلافا للكوفيين.

ثانيا : لا :

حرف عطف يفيد نفي الحكم عن المعطوف بعد ثبوته للمعطوف عليه . وتكون لا عاطفة بشروط هي :

١) أن يكون المعطوف بها مفردا ،نحو : جاء خالد لا زيد .

٢ (أن تسبق بأمر أو إثبات أو نداء ، خلافا لابن سعدان ، نحو : صاحب خالدا لا عليا ، ونحو : هذا زيد لا عمرو ، ونحو : يا ابن أخي لا ابن عمي .

٣) ألا تقترن بعاطف ، فإذا قيل : جاءني خالد لا بل علي ، فالعاطف بل ، وإذا قيل : ما جاءني محمد ولا علي ، فالعاطف الواو ، ولا تأكيد للنفي .

ثالثا: بـــل :

يعطف بها بشرط إفراد معطوفها ، وأن تسبق بإثبات أو أمر أو نهي أو نفي .

فإن تقدمها إثبات أو أمر جعلت ما قبلها كالمسكوت عنه ، فلا يحكم عليه بشيء ، وإثبات الحكم لما بعدها ، نحو : قام خالد بل سعيظ ، ونحو : ليقم علي بل محمد .

فالقيام في المثال الأول ثابت لسعيد ، ومسلوب عن خالد ، وفي المثال الثاني مسلوب عن علي، وثابت لمحمد .

وإن تقدمها نفي أو نهي فهي لتقرير حكم ما قبلها من نفي أو نهي ، وجعل ضده لما بعدها ، نحو : ما حضر علي بل خالد ، ونحو : ما كنت في منزل ربيع ، بل أرض لا يهتدي بها ، ونحو : لا تعاقب خالدا بل سعيدا .

وأجاز المبرد كونها ناقلة معنى النفي و النهي لما بعدها ، فيجوز على قوله : ما زيد قائما بل قاعدا على معنى بل ما هو قاعدا ، ومذهب. الجمهور أنها لا تفيد نقل حكم ما قبلها إلى ما بعدها إلا بعد إثبات أو أمر .

وتكون بل حرف ابتداء إذا كان ما بعدها جملة ، وتفيد الإضراب عما قبلها ، تقول : الأرض ثابتة بل الأرض متحركة ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَٰنَهُۥ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٦].

فقد أبطل الحكم السابق ونفاه ، وأثبت حكما آخر بعده ، وبل هنا حرف ابتداء .

وتزاد لا قبل بل :

فإذا كان ما قبلها مثبتا كانت لتوكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول بعد الإيجاب نحو قول الشاعر :

وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة أو أفول

وإذا كان ما قبلها منفيا كانت لتوكيد تقرير ما قبلها من النفي .

نحو قول الشاعر :

وما هجرتك لا بل زادَنِي شغفا هجرٌ وبعدٌ تراخي لا إلى أجل

العطف على الضمير :

الضمير إما أن يكون منفصلا أو متصلا .

فإذا كان الضمير منفصلا جاز العطف عليه ، بدون شروط ، سواء كان في موضع رفع أو نصب ، نحو : أنت و علي نجحتما بتفوق ، ونحو : ما قابلت إلا إياك و خالدا .

و إذا كان الضمير متصلا فإما أن يكون في موضع رفع ، أو نصب ، أو جر . ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان أو مستترا إلا بعد توكيده بضمير منفصل .

نحو قوله تعالى : ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء: ٥٤].

فقوله تعالى " و آباؤكم " معطوف على الضمير في " كنتم " وقد فصل بـ"أنتم "

وقد يكون الفاصل غير ضمير ، نحو قوله تعالى : ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ [الرعد: ٢٣] فـ"

من " معطوف على الواو في " يدخلونها " وصح ذلك للفصل بالمفعول به ، وهو الهاء من قوله تعالى " يدخلونها " . أو فصل ب " لا " بين العاطف والمعطوف ، نحو قوله تعالى : ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام:١٤٨] .

ف " آباؤنا " معطوف على " نا " وجاز العطف على الضمير " نا " للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ب " لا " .

وقد اجتمع الفاصلان في نحو قوله تعالى : ﴿مَّا لَمۡ تَعۡلَمُوٓاْ أَنتُمۡ وَلَآ ءَابَآؤُكُمۡۖ﴾ [الأنعام:٩١] والفاصلان هما الضمير " أنتم " و " لا " .

ومثال الضمير المستتر قولك : أقوم أنا وزيد ، فزيد – على رأي – معطوف على الضمير المستتر الواقع فاعلا للفعل أقوم ، أما الضمير البارز وهو أنا فهو تأكيد للضمير المستتر وهو الفاصل .

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ﴾ [المائدة:٢٤] وقوله تعالى : ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾ [البقرة:٣٥] .

وقد ورد في النظم كثيرا العطف على الضمير المذكور بلا فصل ، من ذلك قول الشاعر :

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن و أب له لينا لا

بينهما فاصل ومنه قول الشاعر :

قلت إذ أقبلت وزهر تهادى كنعاج الفلا تعسفن رملا

فقوله : وزهر معطوف على الضمير المستتر في" أقبلت " .

وقد ورد في النثر قليلا ، حكى سيبويه رحمه الله : مررت برجل سواء والعدم ، بالرفع عطفا على الضمير المستتر في سواء ، لأنه مؤول بمشتق أي : مستو هو والعدم ، وليس بينهما فاصل .

مبحث في العطف على الضمير المتصل :

عرفنا فيما سبق أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع ، فإذا قلت : جاء خالد و زيد فإنك تعرب (زيد) معطوفا على خالد مرفوعا ، لأن ما قبله – وهو المتبوع – مرفوع ، كأنك تقول : جاء خالد وجاء زيد .

أي أن زيدا فاعل في المعنى .

والعلة في وقوعه فاعلا في المعنى أنك يمكن أن تسلط العامل وهو جاء على خالد فيستقيم السياق .

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام:١٤٨] . فلفظ " آباء" معطوف على ما قبل الواو وهو الضمير الواقع فاعلا ، وهو عطف مفرد على مفرد ، لأنك تقول في غير القرآن الكريم ، ما أشرك آباؤنا ، حيث أمكن تسليط العامل وهو (أشرك) على ما بعد الواو وهو " آباء " .

لكنك لا تستطيع أن تعطف ما بعد الواو عطف مفرد على مفرد في قولك :

ذاكر أنت ومحمد الدرس ، لأنك لا تستطيع أن تقول : ذاكر محمد الدروس ؛ لأن فاعل فعل الأمر (ذاكر) ضمير مستتر .

ومعنى ذلك أن لفظ (محمد) ليس معطوفا على الضمير المستتر ، لأنك لا تستطيع أن تسلط العامل السابق عليه .

فكيف نعربه إذن؟

هو من قبيل عطف الجمل ، وليس من قبيل عطف المفرد ، أي أن لفظ محمد فاعل لفعل محذوف ، تقديره : وليذاكر محمد ، والجملة بعد الواو معطوفة على الجملة التي قبلها.

فإذا نظرنا إلى العطف على الضمير المتصل المرفوع مستترا كان أو بارزا من منظور تسليط العامل فإننا نقسمه قسمين :

١) قسم يمكن فيه تسليط العامل على المعطوف وهو من قبيل عطف مفرد على المفرد، نحو قوله تعالى : ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام:١٤٨] .

إذ تقول في غير القرآن الكريم : ما أشرك آباؤنا .

٢) قسم يتعذر فيه تسليط العامل على ما بعد الواو ، فذلك من عطف الجمل وليس من عطف المفرد، نحو قوله تعالى : ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾ [البقرة:٣٥] ، إذ يتعذر أن تقول : اسكن زوجك ، ولذلك يقدر عامل محذوف بعد الواو ، هو : وليسكن زوجك ، ويصير العطف – كما قلنا – من عطف الجمل وليس من عطف المفرد .

والعلة في تقدير عامل محذوف هو تعذر تسليط العامل على المعطوف باعتبار العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه ، قال ابن عصفور : " والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف العطف ، فإذا قلت قام زيد و عمرو فالعامل في عمرو " قام " بواسطة الواو ، وكذلك تفعل في سائر حروف العطف .

وقد نقل أبو حيان في ارتشاف الضرب رأيا لأبي الحسن الأبذي مرده أن العطف من نحو : أقوم أنا و زيد ، وقوله تعالى : ﴿لَا نُخۡلِفُهُۥ نَحۡنُ وَلَآ أَنتَ﴾ [طه:٥٨] ، ونقوم نحن وزيد ، وقوله تعالى : ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوۡلُودٞ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾ [البقرة:٢٣٣] وقم أنت وزيد ، هو من عطف الجمل ، لعدم صلاحية المعطوف لمباشرة العامل .

وقد نقل السيوطي رأيا لابن مالك يقول فيه : " قال ابن مالك لا يصح في : قم وريد الحكم بعطف زيد على فاعل قم ، لأن العامل فيه العامل في المعطوف عليه ، وقم

ونحوه من أفعال الأمر لا يعمل في غير ضمير المخاطب ، فيحمل ما يقع من ذلك على أن زيدا مرفوع بفعل دل عليه قم ، أي قم أنت وليقم زيد ، وعليه يحمل قوله تعالى : ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة:٣٥] .

ويمكن إيجاز ما سبق فيما يأتي:

أ) إذ تعذر تسليط العامل فيما بعد الواو من مثل : أقوم أنا وزيد ، وقوله تعالى ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة:٣٥] كان ذلك من عطف الجمل ، وليس من عطف مفرد على مفرد ، وعلى هذا يقدر عامل محذوف .

ب) إذا أمكن تسليط العامل فيما بعد الواو من مثل قوله تعالى : ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام:١٤٨] كان ذلك من عطف المفرد على المفرد .

وإذا كان الضمير المتصل في موضع نصب جاز أن يعطف عليه بدون شروط تقول : قابلته وخالدا ، ومثل قوله تعالى : ﴿هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات:٣٨] .

ولا يكثر العطف على الضمير الخفوض إلا بإعادة الخافض حرفا كان أو اسما ، نحو قولك : ذهبت إليك و إلى خالد .

ونحو قوله تعالى : ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [فُصِّلَت:١١] .

فقد عطف " خالد " علة الضمير المجرور وهو الكاف في " إليك " فأعيد حرف الجر مرة أخرى .

وقد عطفت كلمة " الأرض " في الآية الكريمة على الضمير المجرور وهو الهاء في "لها " فأعيد حرف الجر مرة أخرى ، وهو اللام مع المعطوف وهو " الأرض " .

ومثال الاسم قوله تعالى : ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ﴾ [البقرة:١٣٣] ، وليس عود الخافض بلازم عند الكوفيين ، و الأخفش ، والناظم وغيرهم و دليلهم على ذلك و رود السماع نثرا و شعرا بالعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض .

فمن النثر قراءة حمزة : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء:١] بجر الأرحام ، عطفا على الهاء المجرورة بالباء .

و ما رواه قطرب من قول بعض العرب : ما فيها غيره وفرسه ، بجر " فرس " عطفا على الضمير المجرور بإضافة " غير " إليه .

ومن الشعر قول الشاعر :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك و الأيام منعجب

بجر "الأيام "عطفا على الكاف المجرورة بالباء .

حذف العاطف والمعطوف عليه :

قد تحذف الفاء مع معطوفها لدلالة السياق عليهما .

مثاله قوله تعالى : ﴿إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانبَجَسَتْ﴾ [الأعراف:١٦٠] أي : فضرب فانبجست .

ومنه قوله تعالى : ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة:١٨٤].

أي : فأفطر فعليه عدة ممن أيام أخر ، فحذف " أفطر " والفاء الداخلة عليه .

وكذلك الواو قولهم : راكب الناقةِ طليحانِ ، أي راكب الناقة و الناقة طليحان ، أي ضعيفان ، قال الصبان : " فكون الخبر مثنى دليل على حذف المعطوف " .

ومنه قوله تعالى : ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١].

ومن ذلك قول الشاعر:

فما كان بين الخير لو جاء سالما أبو حجر إلا ليال قلائل

أي: بين الخير وبيني.

قال ابن مالك:

والفاء قد تُحذف مع ما عطفت والواو، إذ لا لَبْس....

أي أن الفاء قد تحذف معطوفها للدلالة، وكذلك الواو حينما لا يكون لبس.

وقال ابن مالك:

وحَذْف متبوع بدا- هنا- استبح....

أي أن المعطوف عليه (المتبوع) قد يحذف للدلالة عليه، وجعل منه قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [الجاثية: ٣١].

قال ابن عقيل «قال الزمخشري: التقدير: ألم تأتكم آياتي فلم تكن تتلى عليكم، فحذف المعطوف عليه، وهو «ألم تأتكم».

عطف الفعل على الفعل وعلى الاسم المشبه بالفعل:

يعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما، سواء اتحدا في الزمان والنوع، أو اختلفا في النوع واتحدا في الزمن.

مثال ذلك اتحادهما في النوع والزمن قولك: يقوم زيد ويقعد، جلس زيد وقام.

ومنه قوله تعالى: ﴿لِّنُحْيِىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ﴾ [الفرقان: ٤٩].

فنسقي معطوف على نحيي، وهما منصوبان.

ومثال الاتحاد في الزمان والاختلاف في النوع- كأن يكون أحد الفعلين مضارعا والآخر ماضيا- قوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ [هود: ٩٨]، فأورد الماضي على يقوم المضارع، وزمنهما مستقبل.

ونحو قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴿١٠﴾﴾ [الفرقان: ١٠].

ويعطف الفعل على الاسم المشبه له، من ذلك قوله تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ﴿٣﴾ فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا﴾ [العاديات: ٣-٤]، فأثرن معطوف على المغيرات، لأنه في تأويل: اللاتي أغرن.

كما يجوز عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل، وجُعل منه قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥].

وقول الشاعر:

فألفيته يوما يبير عدوه ... ومُجْرٍ عطاء تستحق المعابرا

البـــــدل

تمهيد :

لو سمعنا من يقول : جاء الطالب – لفهمنا المــراد ، و كادت الفائدة المعنوية تتم ، لولا ما يشوبها من بعض النقص الواضح ؛ إذ يتطلع الإنسان إلى معرفة هذا الطالب و اسمه ، وتتعدد الخواطر بشأنه ، هل هو محمود ؟ هل هو خالد ؟ هل هو عليّ ؟

فلو أن المتكلم قال :جاء الطالب خالد ما شعرنا بذلك النقص المعنوي ، لأن خالدا هو المقصود الأساسي بالحكم الذي في هذه الجملة ، أي الذي ينسب إليه المجئ ، فليس لفظ الطالب هو المقصود الأصيل بهذه النسبة .

ولو سمعنا من يقول : أعجبني عدل الخليفة – لفهمنا أيضا المراد ، وكادت الفائدة المعنوية تتم لولا ما يشوبها من بعض النقص ؛ إذ يتطلع السامع إلى معرفة هذا الخليفة و اسمه ، وتتعدد الخواطر بشأنه ، هل هو أبو بكر ؟ أم عمر ؟ أم علي ؟

فلو أن المتكلم قال : أعجبني عدل الخليفة عمر ما شعرنا بهذا النقص ؛ لأن عمر هو المقصود الأساسي بالحكم ، فليس لفظ الخليفة هو المقصود بهذا الحكم .

فكلمة " خالد " تسمي بدلا ، وكذلك كلمة " عمر " وأشباهها من كل كلمة تكون هي المقصودة في الجملة بالحكم ، بعد كلمة سبقتها تمهيدا للذهن للمتأخرين عنها .

يعرف النحويين البدل بأنه :

التابع المقصود بالنسبة بلا واسطة .

من هذا التعريف يتضح لنا حقيقة البدل وهي :

أن البدل هو المقصود بالنسبة ، وأن المبدل منه تمهيد له

ومن هذا التعريف يتضح لنا الفرق بين البدل والتوابع الأخرى فالنعت والتوكيد وعطف البيان ليست مقصودة بالحكم ؛ و إنما هي مكملة للمقصود بالحكم .

أما عطف النسق فلا بد فيه من الواسطة ، والتعريف السابق يخرجه .

قال ابن مالك :

التابعُ المقصود بالحكم بلا واسطة – هُوَ المسمي بَدَلا

فالتابع جنس ، والمقصود بالنسبة فصل ، أخرج النعت والتوكيد وعطف البيان؛ لأن كل واحد منها مكمل للمقصود بالنسبة ، لا مقصود بها ، وبلا واسطة أخرج المعطوف ببل، و بالواو ، ونحوها ؛ فإن كـل واحد منهما مقصود بالنسبة ولكن بواسطة .

أنواع البدل :

الأول : بدل كل من كل ، وهو بدل الشيء ما هو طبق معناه ، نحو : زرت الصديق خالدا ، ومررت بالكريم زيد .

وضابطه: أن يكون الثاني مطابق للأول في المعنى مع اختلاف لفظية .

من ذلك قوله تعالى : (اهْدِنَا الصِّرَاطَ المُستقيم * صراط الذين أنعمت عليهم) .

الثاني : بدل بعض من كل ، وهو بدل الجزء من كله ، سواء أكان هذا الجزء أكبر من باقي الأجزاء أم أصغر منها أم مساويا ، نحو : قرأت الكتاب ثلثه أو نصفه أو ثلثيه ، ولابد من اتصاله بضمير يرجع إلى المبدل منه ، يون مذكورا ، نحو قوله تعالى : (ثم عموا وصموا كثير منهم) ، فـــ " كثير " بدل من الواو في " عمرا " .

ويكون مقدرا كقوله تعالى : (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) فـــ " من " اسم موصول بدل من الناس، بدل بعض من كل، والضمير العائد مقدر، أي من استطاع منهم .

الثالث : بدل الاشتمال ، وهو الدال على المعنى في متبوعه نحو : أعجبي خالد " علمه " بدل اشتمال من خالد ، إذ إن خالدا يشتمل على معان كثيرة منها العلم أو الخلق .

و شأنه في الضمير شأن بدل الجزء من كله ، فمثال الضمير المذكور ما تقدم من الأمثلة ، وقوله: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [البقرة:٢١٧] ومثال الضمير المقدر قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾ [البروج:٤] أي ناره ؛ حيث حذف الضمير ، والتقدير : النار فيه ، وهو قول البصريين .

وقيل لا تقدير ، و الأصل : ناره ، ثم نابت أل عن الضمير .

الرابع : البدل المباين ، وهو ثلاثة أنوع :

أ) بدل الغلط : وهو الذي يذكر فيه المبدل منه غلطا ، ويجيء البدل بعده لتصحيح الغلط ، فالغلط إنما هو في المبدل منه ، لا في البدل ، نحو : قابلت خالدا عليا ، فالحقيقة أن المتكلم قابل عليا ، لكن لسانه جرى بالخطأ فذكر خالدا ، ثم أسرع يصحح الخطأ بذكر الصواب قائلا : عليا.

ب) بدل النسيان : هو الذي يذكر فيه المبدل منه ثم يتبين للمتكلم فساد قصده ، فيعدل عنه ، ويذكر البدل الذي هو الصواب .

نحو: شاهدت سعيدا خالدا ، فقد قصد المتكلم النص على مشاهدة سعيد ، ثم تبين له أنه نسى حقيقة من شاهد، و أنه ليس سعيدا ، فبادر إلى ذكر الحقيقة التي ذكرها ، وهي: خالد، فكلمة خالد بدل نسيان.

والفرق بين هذا البدل و سابقة أن الغلط يكون من اللسان ، أما النسيان فمتعلق بالجنان وهو القلب.

ج) بدل الإضراب ، وهو أن يكون كل من المبدل منه والبدل قصد ذكره ، بمعنى أنك بعد أن ذكرت الأول رأيت أن تتركه إلى الثاني ، نحو : زرني صباح الأحد الأربعاء .

فالمتكلم قصد الاسم الأول (الأحد) ثم أضرب عنه ، ونص على (الأربعاء) بعد ذلك .

وهذا البدل بأنواعه الثلاثة لا يحتاج إلى ضمير يعود على المبدل منه .

ملحوظات :

١) يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدم ، ولا يبدل الضمير من الضمير ، أما قولك : قمت أنت ، ومررت بك أنت فتوكيد اتفاقا ، ورأيتك إياك توكيد عند الكوفيين لا بدل ، خلافا للبصريين ، والرأي الذي نميل إليه هو رأي الكوفيين لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع تأكيد بالإجماع ، فليكن المنصوب توكيدا .

ولا يبدل الضمير من اسم ظاهر ، أما قولهم : رأيت زيدا إياه فمن وضع النحويين .

٢) يبدل الاسم الظاهر من الضمير ، إن كان الضمير المبدل منه لغائب ، نحو قوله تعالى : ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [الأنبياء: ٣] والذين بدل من الواو في " أسروا " بدل كل من كل.

كما يجوز إبدال الظاهر من الضمير إن كان الضمير لحاضر (متكلم أو مخاطب) ، بشرط أن يكون الظاهر بدل بعض من كل من ذلك قول الشاعر [١] :

أوعدني بالسجن و الأداهم رجلي فرجلي شثنة المنلسم

---

(١) قاله العديل بن الفرج والأداهم جمع أدهم وهو القيد، شثنة، غليظة، والمناسم، جمع منسم، وهو خف البعير.

فرجلي الأولى بدل من ياء المتكلم بدل بعض من كل ، و نحو قوله تعالى : ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١] ، ف " من " الموصلة المجرورة باللام بدل من ضمير المخاطبين المجرور باللام .

أو بدل اشتمال نحو قول الشاعر :

بلغنا السماء مجدنا وسَنَاؤنا و إنا لنرجو فوق ذلك مظهرا

فمجدنا وسناؤنا بدل اشتمال من الضمير المتصل الواقع فاعلا وهو : نا في بلغنا .

ومثال الإبدال من المخاطب قولك : إنك أدبك أعجب الناس ، ويجوز إبدال الظاهر بدل كل من كل من ضمير الحضور ، بشرط أن يكون مفيدا للإحاطة والشمول ، نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَنزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤].

فإن لم يكن فيه معنى الإحاطة فمذاهب :

أحدهما : المنع ، وهو مذهب الجمهور .

الثاني : الجواز ، وهو قول الأخفش و الكوفيين ؛ إذ يجوز عندهم قولك : رأيتك زيدا، ورأيتني عمرا ، بإبدال زيد من الكاف ، وعمرو من الياء .

الثالث : أنه يجوز في الاستثناء نحو : ما ضربتكم إلا زيدا .

٣) إذ أبدل من اسم استفهام وجب دخول همزة الاستفهام على البدل ، تقول : من ذا أسعيد أم علي ؟ ما شاهدت أعليا أم سعيدا .

قال ابن مالك :

وبدل المضمن الهمز يلي همزا كمن ذا كمن ذا أسعيد أم علي

ونحو قولك : كم مالك أعشرون أم ثلاثون ؟ ونحو : من رأيت أزيدا أم عمرا ؟ ونحو : ما صنعت أخيرا أم شرا ؟

٤) يبدل الاسم من الاسم كما تقدم ، يبدل الفعل من الفعل ، والجملة من الجملة .

فمثال إبدال الفعل من الفعل بدل كل من كل قوله تعالى : ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ﴾ [الفرقان:٦٨]. ف " يضاعف " بدل من يلق بدل كل . قال صاحب شرح التصريح : " قال الخليل لأن مضاعفة العذاب هي لقى الآثام " .

ومثال إبدال الفعل من الفعل بدل بعض من كل قولك : إن تصل تسجد لله يرحمك.

فتسجد بدل من تصل بدل بعض من كل .

مثال إبدال الفعل من الفعل بدل اشتمال قو الشاعر :

إن علـــي الله أن تـــبايعا تؤخذ كرها أو تجيء طائعا

وذلك بإبدال الفعل تؤخذ وتجئ من الفعل تبايعا؛ لأن الأخذ كرها ، والمجئ طائعا من صفات المبايعة .

ومثال إبدال الفعل من الفعل بدل إضراب قولك إن تطعم زيدا تكسه أكرمك .

٥) تبدل الجملة من الجملة ، من ذلك قوله تعالى : ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ﴾ [الشعراء:١٣٢-١٣٣]. فجملة " أمدكم بأنعام وبنين " بدل من جملة " أمدكم بما تعملون " .

ومن ذلك قول الشاعر:

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا و إلا فكن في السر و الجهر مسلما

٦) أجاز ابن جني و الزمخشري و الناظم إبدال الجملة من المفرد من ذلك قول الشاعر :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة و بالشام أخرى كيف يلتقيان

أبدل " كيف يلتقيان " من حاجة واخرى .

٧) تبدل المعرفة من المعرفة وذلك في قوله تعالى : ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم:١-٢]. فلفظ الجلالة " الله " بدل من لفظ " العزيز " .

٨) وتبدل المعرفة من النكرة نحو قوله تعالى : ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى:٥٢-٥٣]. فلفظ صراط الله ، بدل من " صراط " .

٩) وتبدل النكرة من المعرفة نحو قوله تعالى : ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾ [العلق:١٥] فكلمة " ناصية " بدل نكرة ، و المبدل منها قبلها معرفة .

١٠ (وتبدل النكرة من النكرة ، نحو قوله تعالى : ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا﴾ [النبأ:٣١-٣٢] فلفظ حدائق بدل من " مفازا " وكلاهما نكرة .

قال ابن مالك :

ويبدل الفعل من الفعل ، كـ " من " يصل إلينا يستعن بنا يعن

كما يبدل الاسم من الاسم يبدل الفعل من الفعل ، ف " يستعن بنا " بدل من " يصل إلينا " .

إعْرَابُ الفِعْلِ

مذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، واعتلوا لذلك بأن الاسم لما كانت تتوارد عليه المعاني المختلفة من الفاعلية والمفعولية والإضافة، ولا يمكن التمييز بينها إلا بالإعراب، فقد تحتم أن يكون الاسم معربا، بخلاف الفعل الذي لا يتعرض لهذه المعاني المختلفة فكان حقه البناء، إلا ما شابه الاسم وهو المضارع فاستحق الإعراب .

وعملا بقاعدة أنه "لا يسأل عن علة ما جاء على الأصل، وإنما يسأل عن علة ما جاء على خلاف الأصل"، فلا يسأل عن علة إعراب الاسم المعرب لأنه جاء على الأصل فيه، وإنما يسأل عن علة بناء الاسم المبني لأنه جاء على خلاف الأصل، فقيل لشبهه بالحرف لفظا، أو معنى، أو استعمالا، إذ الأصل في الحروف البناء .

كما لا يسأل عن علة بناء الفعل الماضي ولا فعل الأمر –حيث يقولون ببنائه– لأنهما جاءا على الأصل، وإنما يسأل عن علة إعراب المضارع؛ لأنه جاء على خلاف الأصل.

أما الكوفيون فذهبوا إلى أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال على السواء، واعتلوا بأن الفعل المضارع تتوارد عليه المعاني المختلفة كما تتوارد على الاسم، ولا يمكن التمييز بينها إلا بالإعراب، وضربوا لذلك مثلا بقولهم "لا تُعْنَ بالعَلياءِ وتَمدحَ خالدًا" حيث يتغير المعنى المراد من الجمل تبعا لتغير إعراب الفعل (تمدح)، من الجزم إلى النصب إلى الرفع.

رفع المضارع

يتضح مما تقدم أن النحاة مجمعون على إعراب الفعل المضارع، وأنهم متفقون على أنه إذا تجرد من النواصب والجوازم، فهو مرفوع لفظا إذا كان صحيح الآخر نحو : يضربُ زيدٌ عمرًا، أو تقديرا إن كان معتل الآخر نحو : يسعَى محمدٌ إلى الخيرِ، أو محلا إن كان متصلا بنون التوكيد نحو : ليَسْعَيَنَّ محمدٌ إلى الخيرِ؛ ولكنهم يختلفون في بيان العامل الذي عمل فيه الرفع على مذاهب :

الأول : ذهب جمهور البصريين إلا الأخفش والزجاج إلى أن العامل الرافع للفعل المضارع هو حلوله محل الاسم، ويقولون : ألا ترى أن (يقوم) في قولك : زيدٌ يقدمُ، قد حل محل (قائم) في قولك: زيدٌ قائمٌ؟!

الثاني : ذهب ثعلب والزجاج إلى أن عامل الرفع هو مضارعته للاسم .

الثالث : ذهب الكسائي إلى أن عامله حروف المضارعة (أنيت) التي تكون في أوله.

الرابع : ذهب الفراء وغيره من حذاق الكوفيين، والأخفش من البصريين إلى أن العامل فيه تجرده من الناصب والجازم .

ولا ريب أن ثمة اعتراض من نوع ما موجه إلى كل من هذه المذاهب الأربعة، ولكن الاعتراض الموجه إلى المذهب الرابع اعتراض ضعيف حيث إن الواقع يؤيده، ومن ثم اختاره ابن مالك حيث يقول : "وإما تجرده من الجازم والناصب، وهو قول حذاق الكوفيين، وبه أقول لسلامته من النقص".

نصب المضارع

قال الشيخ خالد الأزهري : "ينصب الفعل المضارع أربعة أحرف عند البصريين وعشرة عند الكوفيين" .

وتفسير ذلك أن البصريين يرون أن الفعل المضارع ينصب أصالة بأربعة أحرف هي : أنْ، ولن، وكي، وإذن؛ وأن بقية الحروف التي ينصب بعدها المضارع وهي : الواو، والفاء، وثم، وأو، وحتى، واللام، ليست هي عاملة النصب فيه، وإنما الناصب له (أنْ) مقدرة بعد كل من هذه الحروف؛ بينما يرى الكوفييون أن هذه الحروف العشرة جميعا هي عاملة النصب في المضارع بنفسها دون تقدير (أنْ).

وسوف نتناول هذه الحروف الناصبة بشيء من التفضيل :

الأول : (أنْ) المصدرية . وهي أم الباب، لأنها أقواها جميعا، ومن ثم تعمل ظاهرة ومقدرة؛ وقد اختصت بذلك لشبهها بأحد عوامل الأسماء وهي (أن) الناسخة التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر، لفظا ومعنى؛ وأما اللفظ فواضح، أما المعنى فكون كل منهما تنسبك مع مدخولها وتكوِّن مصدرا مؤولا .

شروط عملها :

يشترط النحاة لكي تعمل (أن) النصب في الفعل المضارع ثلاثة شروط :

الأول : ألا تقع بعد فعل يفيد اليقين – نحو : عَلِم، وتَحَقَّق، وتَيَقَّنَ، ورَأى، وتَبَيَّن، وظنَّ إذا كان بمعنى عَلِم كما في قول الله –تعالى- : ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ﴾ .

أما وقوع (أن) المصدرية بعد ما لا يفيد اليقين فنحو قول الله –تعالى– : ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾. وقوله –سبحانه– : ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ . وقوله –عز شأنه– : ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾ . وقد عدَّ سيبويه والأخفش فعل الخوف إذا تيقن المَخوُف من قبيل اليقين فلم يعملا (أن) الواقعة بعده نحو : خِفْتُ ألا تفعلُ، وخَشيتُ أن تقومُ، واحتجا لذلك بقول الشاعر :

إذا متُّ فادفِنِّي إلى جَنبِ كَرمَةٍ تُرَوِّي عِظامي بعد مَوْتِي عُروقُها

ولا تَـدفِنَنِّي بـالفلاةِ فـإنّني أخـافُ إذا مـا مـتُّ أن لا أذوقـُها

حيث جاء الفعل (أذوق) مرفوعا لعدم إعمال (أن) النصب فيه لتيقن الخوف لدى الشاعر . ومنع ذلك الفراء حيث أوجب فيه النصب، ونقله السيوطي عن المبرد .

وأجاز الأخفش وابن الأنباري إعمالها بعد ما يفيد اليقين مستدلين بقراءة ابن مجاهد لقوله –تعالى– : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ . أي : أفلا يعلمون؛ وقول الشاعر :

نَرضَى عَنِ اللهِ أَنَّ الناسَ قَد عَلِموا ألاَّ يُدَانِينَا مِنْ خَلْقِهِ أَحَدُ

بنصب (يرجع) في الآية الكريمة، و(يداني) في البيت .

وإذا وقعت (أن) بعد فعل يفيد الرجحان نحو : ظن، وحسب، وزعم، وخال، جاز فيها أمران :

الأول : الإعمال، على أنها المصدرية .

الثاني : الإهمال، على أنها المخففة من (أنَّ) .

وقد قرئ بالوجهين قول الله : ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾ برفع (تكون) ونصبها . إلا أن الرفع قليل ، والنصب أكثر في لسان العرب، ولذلك اتفقوا عليه في قول الله –تعالى– : ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾ .

قال أبو حيان : وليس بعد الشك إلا النصب .

الثاني : ألا يتقدم معمول معمولها عليها، وذلك لأنها حرف مصدري، ومعمولها صلة لها، ومعموله من تمام الصلة؛ فكما لا تقدم الصلة لا يتقدم معمولها . وإلى هذا ذهب جمهور البصريين .

وأجاز الفراء تقديمه محتجا بقول الشاعر :

رَبَّيْتُــهُ حَتَّـــى إِذَا تَمَعْـــدَدَا كانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أنْ أُجْلَدَا

حيث الجار والمجرور (بالعصا) متعلق بالفصل (أجلدا) وقد تقدم عليه .

الثالث : ألا يفصل بينها وبين منصوبها . وإلى هذا ذهب سيبويه والجمهور .

وجوّز الكوفيون الفصل بينهما بالشرط نحو : أردت أنْ إنْ تزرنْني أزورَك، حيث فُصِل بين (أن) ومنصوبها (أزورك) بالشرط (إن تزرني)، مع تجويزهم إلغاء (أن) وجزم (أزورك) جوابا للشرط .

الجزم بـ(أن) المصدرية

لكن الكوفيين أجازوا الجزم بـ(أن) المصدرية . قال الرؤاسي : "فصحاء العرب ينصبون بـ(أن) وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها، وأنشد:

أَحَاذِرُ أَنْ تَعْلَمْ بِهَا فَتَرُدَّهَا فَتَتْرُكهَا ثِقْلًا عَلَى كَمَا هِيَا

حيث جاء الفعل (تعلم) مجزوما بالسكون بعد (أن) .

وممن حكى الجزم –لغة– من البصريين أبو عبيدة ، واللحياني الذي صرح بنقله عن بعض بني صباح من قبيلة ضبة، وأنشد قول شاعرهم :

إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وِلْدَانُ أَهْلِنَا تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنِا الصَّيْدُ نَحْطِبِ

حيث جاء الفعل (يأتي) مجزوما بحذف (الياء) بعد (أن) .

ورد ابن مالك البيت الذي أنشده الرؤاسي بقوله : " إنَّ عطف المنصوب (تتركها) على المجزوم (تعلم) يدل على أنه مسكن للضرورة لا مجزوم " .

إهمال (أن) المصدرية

بعض العرب يهمل (أن) المصدرية فيأتي بالمضارع بعدها مرفوعا كما في قراءة ابن محيصن لقول الله–تعالى–: ﴿ ۞ وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِۖ لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ ﴾ ، وقول الشاعر:

أَنْ تقرآنِ عَلى أَسْمَاءَ ويحكما مِنّي السَلام وَأَنْ لا تُشْعِرَا أَحَدًا

حيث جاء الفعل (يتم) في الآية الكريمة، والفعل (تقرآن) في البيت مرفوعين بعد (أن) المصدرية .

ومذهب البصريين أن (أنْ) أهملت حملا لها على (ما) المصدرية بجامع أن كلا منهما حرف مصدري ثنائي، نظير إعمال (ما) المصدرية حملا على (أنْ) المصدرية في قول الرسول (صلى الله عليه وسلم) : "كَمَا تَكُونوا يُوَلى عليكُم" .

أما الكوفيون فذهبوا إلى أن (أنْ) هذه ليست هي المصدرية الناصبة للمضارع، ولكنها المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبرها، محتجين بقول الشاعر :

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلاَدَ قَــوْ مٍ يَرْتَعُوَن مِنَ الطلاَحِ

حيث (أن) مخففة من الثقيلة لأن قبلها في البيت قبل السابق (إني زعيم) بمعنى: إني عليم، فجاء الفعل (تهبطين) بعدها مرفوعا بثبوت النون .

وزيادة في الإيضاح، وتتميما للفائدة، رأيت أن أردف الحديث عن (أن) المصدرية الناصبة للفعل المضارع بذكر لأخواتها غير الناصبات . نظرا لما يعترض بعض الدارسين . من لبس في التفريق بينهن، وما يعتري بعض الباحثين من وهم في استخدامهن، وما وقع من خلاف بين النحاة حيال كل منهن، فأقول وبالله التوفيق :

(أنْ) المخففة من الثقيلة

الأصل في (أنْ) هذه (أنَّ) المفتوحة المشددة الناسخة للجملة الاسمية، إذ تنصب المبتدأ اسما لها وترفع الخبر خبرا لها، ثم خففت نونها إلى التسكين، ومن ثم فهي تتفق مع المشددة في اختصاصها بالدخول على الجملة الاسمية، وفي إفادتها معنى التوكيد .

سماتها :

تعرف (أن) المخففة بسمات ثلاثة هي مناط التفريق بينها وبين أخواتها :

الأولى : أن تسبق بفعل يدل على اليقين . كما في قول الله –تعالى– : ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ ، وقوله –تعالى– : ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾، برفع الفعلين (يكون) و(يرجع) .

فإذا سبقت بفعل يفيد الرجحان، جاز أن تكون المصدرية التي تنصب الفعل المضارع، وجاز أن تكون المخففة فلا تعمل . كما في قوله –تعالى– : ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ حيث قرأهما أبو عمرو وحمزة والكسائي برفع (تكون)، وقرأها الباقون بالنصب، ومنه قول الشاعر :

زَعَمَ الفَرَزدَقُ أَنْ سَيَقْتُلُ مِرْبَعًا أَبشِر بِطولِ سَلامَةٍ يا مِرْبَعُ

حيث روى البيت برفع (يقتل) على أن (أنْ) مخففة، وبنصبه على أنها مصدرية ناصبة.

ولكن النصب حينئذ أرجح وهو الأكثر في الاستعمال العربي، ومن ثم أجمع النحاة عليه في قول الله –تعالى– : ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ بالنصب في (يتركوا) .

الثانية : أن يكون اسمها ضميرا مستترا، والجملة بعدها في محل رفع خبرها، ولا يجوز إظهار اسمها إلا في ضرورة الشعر، كما في قول الشاعر :

فَلَوَ أَنْكِ فِي يَوْم الرَّخَاءِ سَأَلْتِني طَلاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وأَنْتِ صَدِيقَ

حيث أظهر الشاعر اسم (أن) المخففة وهو (كاف) الخطاب ضرورة شعرية للمحافظة على وزن البيت .

السمة الثالثة : أن يكون خبرها جملة، اسمية أو فعلية .

فالاسمية قد تكون مصدرة :

بالمبتدأ . كما في قول الله –تعالى– : ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾، أو بالخبر، كما في قول الشاعر :

في فِتيةٍ كَسُيوفِ الهندِ قد عَلِموا أنْ هَالكٌ كُلُّ مَنْ يحفي وينتعل

إذ التقدير، كل من يحفي وينتعل هالك . أو بنفي . كما في قول الله –تعالى– : ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ .

أو بأداة شرط كما في قوله –تعالى– : ﴿أَنَّ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ .

أو برب . كما في قول الشاعر :

أَفَاطمُ ما يُدريكِ أن رُبَّ لَيلَةٍ كأَنَّ دُجاها من قُرونِكِ يُنشَرُ

أما الفعلية، فإن كان فعلها جامدا أو دعاء، لم يحتج إلى الاقتران بشيء، كما في قول الله –تعالى– : ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ ، والدعاء كما في قول الله –تعالى– : ﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ .

وإن كان فعلها متصرفا غير دعاء قُرِن -غالبا- بنفي، كما في قول الله -تعالى- : ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ . وقوله -سبحانه- : ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ .

أو بـ(لو)، كما في قوله -تعالى- : ﴿أَن لَّوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُم﴾.

أو بـ(قد) كما في قول الله -تعالى- : ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾، وقول الشاعر :

شَهِدتُ بأنْ قَدْ خُطَّ ما هو كائنُ وأنَّكَ تمحُو ما تشاءَ وتُثبتُ

أو بحرف تنفيس، كما في قول الله -تعالى- : ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ على قراءة الرفع في (يكون)، وقول الشاعر :

واعْلَمْ فَعلْمُ المرءِ بنفَعُهُ أنْ سوفَ يأتي كُلُّ ما قُدِرا

ولا يأتي فعلها متصرفا غير دعاء دون اقترانه بشيء مما ذكر إلا فيما ندر ، كما في قول الشاعر:

علموا أنْ يؤمِّلون فجادوا قبل أنْ يُسألوا بأعظم سؤالِ

ومن النادر أيضا مجيء خبرها مفردا، كما في قول الشاعر :

وقد عَلِم الضيف والمُرملونَ إذا اغبرَّ أُفقٌ وهبَّت شمالا

بأنْكَ ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ وأنْكَ هناك تكونُ الثِمالا

(أنْ) المفسرة

(أن) المفسرة هي التي تتوسط بين جملتين، تكون ما بعدها تفسيرا لما قبلها، كما في قول الله –تعالى– : ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ ﴾، وقوله –سبحانه– : ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ ﴾ .

وتجري (أن) في التفسير مجرى (أي)، إلا أنها تفارقها في أنها لا تدخل على مفرد . وكأنهم أبقوا عليها ما كان لها من الاختصاص بالدخول على الجملة .

سماتها :

تنفرد (أن) المفسرة بسمات أربعة، هي مناط التفريق بينها وبين أخواتها المصدرية، والمخففة، والزائدة وهي :

الأولى : أن تسبقها جملة إذ لو كان السابق عليها مفردا لم تكن مفسرة، كما في قول الله –تعالى– : ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾، فإن (أنْ) في الآية مخففة من الثقيلة، اسمها ضمير الشأن محذوف، وجملة الحمد لله رب العالمين، في محل رفع خبرها، وجملة (أن) واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ (آخر دعواهم) .

الثانية : أن تكون الجملة السابقة عليها متضمنة معنى القول دون حروفه . إذ لو جاءت بلفظ القول نحو : قلت له أن أفعل كذا، لكانت (أن) زائدة، وجملة (أفعل) في محل نصب مقول القول .

وعليه يكون مقصود النحاة من اشتراط ألا تكون الجملة السابقة على (أن) المفسرة من لفظ القول، أنها لا تكون من لفظ القول مع بقائه على حقيقته، فإن جاء القول مؤولا بغيره جاز أن تكون (أن) حينئذ مفسرة .

الثالثة : ان يكون ما بعدها جملة . إذ لو تلاها مفرد نحو : رأيت هِزَبْرًا أسدا . لكان هذا التعبير خطأ بإجماع النحاة واللغويين، والصحيح أن يأتي على أحد وجهين:

أ- حذف حرف التفسير، فيقال : رأيت هزبرا أسدا، فيكون (أسدا) بدلا أو عطف بيان.

ب- الإيتيان بـ(أي) . فيقال : رأيت هِزَبْرًا أي أسدًا .

ويستوي في الجملة التي بعد (أن) المفسرة أن تكون فعلية نحو : كتبت إليه أن افعل كذا . وأن تكون اسمية نحو : أرسلت إليه أن ما أنت وهذا، ومنه قوله –تعالى- : ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثۡتُمُوهَا﴾.

الرابعة: ألا يدخل عليها حرف جر –ملفوظ ولا مقدر- إذ لو دخل عليها حرف جر كأن تقول : كتبت إليه بأن قم، أو كتبت إليه أن افعل كذا، وأنت تقدر (الباء) قبل (أن) تعينت المصدرية، والمصدر المنسبك منها مع مدخولها مجرور بالباء، حيث لا يدخل حرف الجر إلا على اسم صحيح أو مؤول .

ملاحظة :

إذا ولى (أن) الصالحة للتفسير مضارع، فإن كان مثبتا نحو : أو حيت إليه أن يفعل، جاز رفعه على أنها تفسيرية، ونصبه على أنها مصدرية .

وإن كان منفيا بـــ(لا) نحو : أوحيت إليه أن لا يفعل، جاز فيه الرفع والنصب كما تقدم، و(لا) نافية : كما جاز فيه الجزم على النهي، و(أن) تفسيرية.

(أن) الزائدة

(أن) الزائدة حرف ثنائي، مركب من الهمزة والنون فقط، ولا تعمل شيئا إذ دخولها في الكلام كخروجها .

وذهب بعض النحاة إلى أنها هي (أنَّ) الثقيلة ثم خففت، فاحتفظت بإفادتها التوكيد.

قال ابن هشام : "ولا معنى لـــ(أن) الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد".

سماتها :

تتميز (أن) الزائدة من أخواتها المصدرية، والمخففة، والمفسرة، بدخولها في مواضع معينة من الكلام لا تقع فيها أخواتها وهي :

الأول : بعد (لمّا التوقيتية) كما في قوله –تعالى– : ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾ . وذلك الموضع هو الأكثر ورودا .

الثاني : بين فعل القسم (ولو) سواء كان فعل القسم مذكورا كما في قول الشاعر :

فأقسمُ أن لو التقينا وأنتمُ لكان لكم يومٌ من الشر مظلمُ

أو متروكا كما في قول الشاعر :

أما والله أنْ لو كنتَ حُرًّا وما بالحُرِّ أنتَ ولا العتيقُ

الثالث: بين (الكاف) ومجرورها ، كما في قول الشاعر :

فيومًا تُوافينا بوجه مُقَسَّمٍ كأن ظبية تعطو إلى وارق السَلَمِ

على رواية الجر في (ظبية)، حيث فيها روايتان أخريان: النصب على أنها اسم (كان)، والرفع على أنها خبرها واسمها ضمير الشأن محذوف .

الرابع : بعد (إذا) كما في قول الشاعر :

فأمهلهُ حتى إذا أن كأنهُ مُعاطي يَدٍ من لُجَّةِ الماءِ غامرُ

الناصب الثاني: لن

وضعها :

وهو حرف بسيط، وإليه ذهب سيبويه والجمهور، لأن التركيب على خلاف الأصل . وذهب الفراء إلى أن أصلها (لا) النافية، ثم أبدل من ألفها نون، كما أبدل من ألفها ميم في (لم)، ثم جعلت (لن) لنفي المستقبل، و(لم) لنفي الماضي.

دلالتها :

تختص (لن) بنفي الفعل المستقبل، بمعنى أنه إذا قال قائل : سيحضر زيد، فأردت أن تنفيه قلت : لن يحضر .

ونفي (لن) للفعل في الزمن المستقبل على ضربين :

أ- أن يكون لهذا النفي غاية ينتهي إليها . كما في قول الله -تعالى- على لسان بني إسرائيل: ﴿قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ ، فإن نفي البراح مستمر حتى رجوع موسى.

ب- أن يكون هذا النفي مستمرا إلى غير غاية . كما في قول الله -تعالى- عن الكفار : ﴿لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾ . فإن انتفاء خلقهم الذباب مستمر أبدا، لقيام الدليل العقلي على أن خلقهم إياه محال، والمحال لا يقع أبدا .

وذهب الزمخشري إلى أن (لن) تفيد تأكيد النفي في المستقبل، حيث يقول : "تقول : لا أبرح اليوم مكاني، فإذا أكدت وشددت قلت : لن أبرح اليوم" .

وقال ابن مالك أن الزمخشري ذكر في (الأنموذج) أنها تفيد تأبيد النفي؛ وأرجع ذلك إلى معتقده الاعتزالي بأن الله –تعالى– لا يرى في الدنيا ولا في الآخرة، بدليل رده تعالى على موسى : (لَن تَرَانِي) .

وبالرجوع إلى مؤلفات الزمخشري لم نعثر بأي منها على تصريح له بأن (لن) تفيد تأبيد النفي، ولا يفهم منه أنها تفيد ذلك، اللهم إلا تصريحه بأن (لن) تفيد تأكيد النفي بـــ(لا) .

والجمهور على أن الفعل المنفي بـــ(لن) لا يخرج عن كونه خبرا، كحاله بعد سائر حروف النفي غير (لا) .

وذهب قوم إلى أنه قد يخرج إلى الدعاء كحاله بعد (لا) في قول الشاعر :

ألا يا اسلمي يا دارَ مَيٍّ على البلى ولا زال مُنهلا بجرعائك القطرُ

قال ابن السراج : "وقال قوم : يجوز الدعاء بـــ(لن)، مثل قوله –تعالى– : ﴿فَلَنۡ أَكُونَ ظَهِيرٗا لِّلۡمُجۡرِمِينَ﴾ ، وقال الشاعر :

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلـــ تُ لكم خالدا خلودَ الجبالِ

والدعاء بلن غير معروف" .

تقدم معمول معمولها عليها :

الجمهور على جواز تقدم معمول معمول (لن) عليها، بخلاف معمول معمول (أنْ)، لأن مصدرية (أن) تمنع أن يتقدم جزء الصلة عليها، أما (لن) فلا مصدرية فيها .

وقيل أيضا : إن (لن أضرب) نفي لـــ(سأضرب)، فكما جاز : زيدا سأضرب، جاز: زيدا لن أضرب .

ومنعه الأخفش الصغير، لأن النفي له صدر الكلام، فلا يقدم معمول معموله عليه كسائر حروف النفي .

ورُد عليه بأن ذلك خاص بـــ(ما) بخلاف (لن) بدليل قول الشاعر :

مَهْ عَاذِلِي فهائمًا لَنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أو أحسَن من شَمْسِ الضُّحى

أي : لن أبرح هائما .

الفصل بين (لن) والفعل :

ذهب سيبويه وهشام من الكوفيين إلى أنه لا يجوز الفصل بين (لن) والفعل في الاختيار، لأنها محمولة على (سيفعل)، فكما لا يفصل بين (السين) والفعل، كذلك لا يجوز الفصل بين (لن) والفعل.

كذلك لا يجوز لن تفعل ولا تضرب زيدا، بنصب (تضرب)، لأن (الواو) بمثابة العامل فلا يفصل بينها وبين الفعل بـــ(لا)، كما لا يقال : لن لا تضربَ زيدا .

واختار الكسائي الفصل بالقسم، ومعمول الفعل نحو : لن والله أكرم زيدا، ولن زيدا أكرمَ .

ووافقه الفراء على الفصل بالقسم، وزاد عليه جواز الفصل بـــ(أظن) نحو: لن أظن أزورك، وبالشرط نحو : لن إن تزرني أزورك، كما جوز أن تلغي (لن) ويجزم الفعل جوابا للشرط فيقال: لن إن تزرني أزرك .

الجزم بـ(لن) :

حكى اللحياني أن بعض العرب يجزم بـــ(لن)، واستشهد بقول الشاعر :

أيادي سَبَأ يا عَزَّ ما كنتُ بعدكم فلم يحلَ للعَينين بعدكِ منظرُ

إذ الأصل : يحلى، وقد شكك فيه النحاة لاحتمال أن يكون الشاعر قد اجتزأ بالفتحة عن الألف للضرورة: وأصرح منه قول الشاعر :

لن يخب الآن من رجائِكَ من حرَّكَ من دون بابكَ الحلقهْ

إذ الأصل : يخيب، وحذفت (الياء) لالتقاء الساكنين .

الناصب الثالث : كي

تأتي (كي) في الكلام العربي على ثلاثة أوجه :

الأول : اسم استفهام. مختصر من (كيف)، فيليها الاسم، والفعل الماضي، والمضارع مرفوعا؛ ونظيرها في الاختصار (سَوْ أفعل) أي سوف أفعل، وحكي الكوفيون: سَفْ أقوم، وعليه قول الشاعر:

كي تجنحونَ إلى سلمٍ وما نثرتْ قتلاكُمُ ولظى الهيجاء تضطرِمُ

يريد: كيف تجنحون؟

الثاني : حرف جر . وتكون بمنزلة (لام) التعليل معنى وعملا، وهي الداخلة على (ما) الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة : كَيْمَه؟ بمعنى : لِمَه؟

وعلى (ما) المصدرية، كما في قول الشاعر :

إذا أنتَ لم تنفع فضُرَّ فإنما يُرجَّى الفتى كيما يَضرُّ وينفعُ

أي: يرجى الفتى للضر والنفع .

وعلى (أنْ) المصدرية مضمرة نحو : جئت كي تكرمني، إذا قدرت النصب بـــ(أن) ولا يجوز إظهار (أن) إلا في الضرورة. كما في قول الشاعر :

فقالت أكلَّ الناسِ أصبحتَ مانِحا لسانكَ كيما أن تَغُرَّ وتخدعا

الثالث : حرف مصدري. ينصب الفعل المضارع. فتكون بمنزلة (أن) المصدرية معنى وعملا؛ ويتعين ذلك في الواقعة بعد اللام، وليس بعدها (أن)، كما في قول الله – تعالى- : ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾؛ إذ لا يجوز أن تكون حرف جر، لدخول (اللام) عليها، ولا يجمع بين حرفي جر في فصيح الكلام .

وإنما نصبت المضارع لشبهها بـــ(أنْ) في كونها مصدرية مختصة بالمستقبل، وهي على حرفين أولهما مفتوح وثانيهما ساكن .

فإذا جاء بعدها (أن) كما في قول الشاعر :

أردت لكيما أن تطيرَ بقربتي وتتركها شنًّا ببيداءَ بلقعِ

احتمل أن تكون (كي) مصدرية مؤكدة بـــ(أن)، أو تعليلية وؤكدة لـــ(اللام)؛ ويترجح كونها تعليلية بثلاثة أمور :

الأول: (أن) أم الباب، فلو جعلت مؤكدة لـــ(كي) لكانت (كي) هي الناصبة للفعل، فيلزم تقديم الفرع على الأصل .

الثاني : ما كان أصلا في بابه لا يكون مؤكدا لغيره .

الثالث: (أن) ملاصقة للفعل، فيترجح أن تكون هي العاملة فيه .

أما في نحو (جئتُ كي تكرمني) فيجوز الوجهان، حيث لو جعلت (كي) جارة، لكانت (أن) مقدرة بعدها وهي الناصبة للفعل؛ وإن جعلت هي الناصبة لكانت (اللام)، مقدرة قبلها .

وبالقول بأن (كي) حرف مشترك، تكون تارة حرف جر بمعنى (اللام) وتارة تكون حرفا ينصب الفعل المضارع وهو مذهب سيبويه وأكثر النحاة؛ واحتجوا لذلك بأنه سُمع من كلام العرب، جئت لكي أتعلم؛ فقد عملت (كي) النصب في الفعل (أتعلم)، ولا يجوز أن تكون جارة لدخول (اللام) عليها، إذ لا يصح دخول حرف الجر على مثله .

كما سُمِع من كلامهم أيضا: كيْمَه، فـ(كي) هنا حرف جر بمعنى (اللام) في (لمه)، والأصل: كيما ولما، إلا أنه قد تقرر من لسان العرب أن (ما) الاستفاهمية إذا دخل عليها حرف الجر حذفت ألفها نحو: بِمَ، ولِمَ، وفِيمَ، وعمَّ، ومِمَّ؛ فإذا وقف عليها جاز أن تلحقها (هاء) السكت إظهارا لفتحة (الميم). وذهب الكوفيون إلى أنها مختصة بالفعل، فتنصبه دائما ولا تأتي جارة، حيث تأولوا (كيمه) بـ(كي تفعل ماذا)، وقد اعترض عليهم بأمور أربعة :

أ-أن ذلك يؤدي إلى كثرة الحذف، فقد حذف الفعل، والفاعل، واسم الإشارة.

ب-كما يؤدي إلى إخراج (ما) الاستفاهمية عن صدارة الجملة، وهذا لازم في أدوات الاستفهام.

ج-كما يؤدي إلى حذف ألف (ما) الاستفهامية في غير الجر .

د-حذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب .

واستدل المعترضون بقول الشاعر :

فأوقدت ناري كي ليبصر ضَوؤُها وأخرجتُ كلبي وهو في البيتِ داخله

حيث لا يفصل بين الفعل وناصبه بلام الجر، فتعين أن تكون (كي) جارة للتعليل، وجاءت اللام، بعدها للتوكيد .

تأخير معلول (كي)

النحاة لا يمنعون تأخير معلول (كي) سواء كانت الجارة أو الناصبة، إذ يجوزون نحو: كي تكرمني جئتك، وذلك لأنه في المعنى مفعول لأجله، وتقدم المفعول لأجله سائغ في كلام العرب .

الفصل بين (كي) ومعمولها

أجمع النحاة على جواز الفصل بين (كي) ومعمولها بثلاثة أشياء :

١-(لا) النافية. كما في قول الله -تعالى- : ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾ .

٢-(ما) الزائدة. كما في قول الشاعر :

تُريدينَ كيما تجمعيني وخالدا وهل يُجمعُ السيفانُ ويحكِ في غمدِ

٣-(لا) النافية، و(ما) الزائدة معا. كما في قول الشاعر :

أردت لكيما لا ترى لي عشرةٌ ومن ذا الذي يُعطي الكمال فيكملُ

تقدم معمول معمول (كي)

لتقدم معمول (كي) ثلاث صور:

الأولى: تقدمه على المعمول فقط. نحو: جئتُ كي النحوَ أتعلمَ.

الثانية: تقدمه على (كي) ومعمولها. نحو: جئتُ النحوَ كي أتعلمَ.

الثالثة: تقدمه عليها وعلى العامل. نحو: النحو جئتُ كي أتعلمَ.

والنحاة يمنعون كل هذه الصور، للفصل بين (كي) ومعمولها في الأولى؛ لأن (كي) من الموصولات، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول في الثانية والثالثة؛ وإن كانت (كي) جارة، فإن الفعل بعدها منصوب بـــ(أن) مضمرة، وهي موصولة أيضا .

الناصب الرابع: إذن

وضعها:

الجمهور على أن (إذن) حرف بسيط .

وذهب الخليل إلى أنها حرف مركب من (إذ) و(أن) المصدرية، نقلت حركة همزة (أن) إلى ذال (إذْ)، ثم حذفت الهمزة، فصارت (إذن) وغلب عليها بعد التركيب حكم الحرفية .

دلالتها :

ذهب سيبويه إلى أن (إذن) حرف جواب وجزاء، والمراد بكونها للجواب أنها تقع في كلام يجاب به كلام آخر، ملفوظ به أو مقدر، سواء وقعت في أوله أو في وسطه أو في آخره؛ والمراد بكونها للجزاء أن مضمون الكلام الذي تقع فيه جزاء لمضمون كلام آخر .

وذهب أبو علي الشلوبين إلى أنها تدل على الجواب والجزاء في كل مكان تقع فيه .

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن دلالتها على الجواب لا تفارقها، وقد تفارقها الدلالة على الجزاء، ولذا فهي تدل على الجواب والجزاء في الأكثر، وقد تتمحض للدلالة على الجواب فقط، وذلك كما لو قال لك قائل : إني أحبك، فقلت له : إذن أظنك صادقا، فإن جوابك هذا لا دلالة فيه على الجزاء، قال الرضي : لأن ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة.

عملها :

تخلص مما تقدم إلى أن (إذن) حرف بسيط معناه الجواب والجزاء، وهي لا تختص بالأفعال، إذ تدخل على الأسماء نحو قولهم : إذن عبد الله يأتيك، فكان حقها ألا تعمل، لأنه لا يعمل إلا الحرف المختص نحو حروف الجر، وحروف الجزم .

ولكنهم شبهوها بـــ(أنْ) لغلبة مجيء الفعل بعدها مستقبلا، كما أنها تُخرِج الفعل عما كان عليه إلى جعله جوابا . كما تخرج (أن) الفعل عما كان عليه إلى جعله في تأويل المصدر، فحملت على (أنْ) فنصبت المضارع وإن لم تختص به، كما عملت (ما) عمل (ليس) وإن لم تختص بالأسماء لمشابهتها لها في إفادة نفي الحال، وهذا ما عليه جمهور النحاة .

وذهب الخليل بن أحمد في أحد قوليه، والزجاج، وأبو علي الفارسي إلى أن الناصب (أن) مضمرة بعد (إذن)، واحتجوا بعدم اختصاصها بالأفعال .

شروط عملها :

تنصب (إذن) المضارع بعدها بثلاثة شروط :

الأول : أن تكون مصدَّرة . وذلك لضعفها عن العمل بعدم تصدرها؛ والمراد بالمصدرة: ما لم يكن بعدها من تمام ما قبلها، إما لأنها لم يتقدمها شيء، وإما لأنه تقدمها كلام فيجوز أن يستأنف بها، وينصب الجواب كما لو لم يتقدمها شيء، وذلك نحو قول الشاعر :

اردُدْ حِمارَكَ لا تنزِعْ سَوِيتهُ إذن يُردُّ وَقيدُ العَيرِ مكرُوبُ

فالكلام قبل (أذن) قد استغنى وتم، ثم استؤنف كأن قائلا قال: لا أفعل ذلك، فأجاب بقوله: إذن يرد وقيد العير مكروب .

فإن افتقر ما بعدها إلى ما قبلها افتقار الخبر للمبتدأ نحو: زيد إذن يكرمُك، أو الشرط لجزائه نحو: إن تزرني إذن أكرمك، أو القسم لجوابه نحو قول الشاعر :

لئن عاد لي عَبدُ العزيز بِمِثلِها وأمكنني منها إذاً لا أُقيلُها

امتنع النصب في الصور كلها .

وأجاز هشام الضرير النصب بعد المبتدأ فيقال : زيد إذن يكرمك .

وأجازه الكسائي بعد اسم (إنَّ) كما في قول الشاعر :

لا تترُكنِّي فيهم شـــــطِيرا إنِّي إذن أهلكَ أو أطـــــيرِا

وبعد اسم (كان) نحو: كان عبد الله إذن يكرمَك .

وإن وليت (إذن) عاطفا قبل النصب، فالأكثر في لسان العرب إلغاؤها، قال الله – تعالى- : ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾، وقال –سبحانه- : ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ ؛ وقرئ شاذا (لا يلبثوا) و (لا يؤتوا)، فمن ألغى راعى تقدم حرف العطف، ومن أعمل راعى كون ما بعد العاطف جملة مستأنفة .

أما إذا وقعت (إذن) طرفا نحو : أكرمُك إذن، أهملت بلا خلاف .

الثاني: أن يكون الفعل مستقبلا. وذلك لأن جميع النواصب لا تعمل في فعل الحال. لأن له تحقيقا في الوجود كالأسماء، فلا تعمل فيه عوامل الأفعال، ومن ثم وجب الرفع في

(إذن تصدق) جوابا لمن قال: أنا أحبك، لأن من شأن الناصب أن يخلص الفعل للاستقبال.

الثالث: أن يكون الفعل متصلا بها . فإن فصل منها ألغى عملها لضعفها عن العمل بالانفصال، ومن ثم وجب الرفع في: إذن زيد يكرمُك .

ولكن يغتفر الفصل بينهما بالقسم، لأن القسم زيادة في الكلام لتأكيد الربط في (إذن) كما في قول الشاعر :

إذا والله نرميهم بحربٍ تُشيبُ الطفلَ من قبل المشيبِ

وذلك بنصب الفعل «نرمي» في البيت.

كما يغتفر أيضا الفصل لـ(لا) النافية، كما في قول الشاعر :

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذا لا أقيلها

على رواية النصب في (أقيلها)، وذلك لأن (لا) النافية لم يعتد بها فاصلة في (أن) نحو: أريد أن لا تخرج، فكذلك في (إذن) .

وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء نحو: إذن –يا زيد– أحسن إليك، وبالدعاء نحو: إذن –يغفر الله لك– يدخلك الجنة .

إبطال عمل (إذن)

إبطال (إذن) بإلغاء عملها النصب في المضارع مع توافر شروط عملها لغة لبعض العرب، حيث حكى عيسى بن عمر أن أناسا يقولون : إذن أكرمُك؛ وهي لغة نادرة، ولكنها القياس؛ لأن (إذن) غير مختصة، وإنما أعملها الأكثرون حملا على (ظن)؛ لأنها مثلها

في جواز تقدمها على الجملة، وتأخرها عنها، وتوسطها بين جزأيها، كما حملت (ما) على (لي) لأنها مثلها في نفي الحال؛ وتلقى البصريون هذه اللغة بالقبول، ووافقهم ثعلب .

وخالف سائر الكوفيين، فلم يجز أحد منهم الرفع مع توافر الشروط.

كتابتها :

الجمهور يكتبون (إذن) بالألف، وكذا رسمت في المصحف (إذا)، والمازني والمبرد يكتبانها بالنون (إذن) .

وذهب الفراء إلى أنها إن عملت كتبت بالألف، وإن لم تعمل كتبت بالنون، للفرق بينها وبين (إذا)، وتبعه على ذلك ابن خروف .

إظهار(أن) وإضمارها

بعد أن فصلنا القول في الأدوات الأربعة التي اتفق البصريون والكوفيون على أنها تنصب الفعل المضارع بنفسها وهي : أن، ولن ، وكي، وإذن؛ نشرع –بعون الله– في الحديث عن الحروف الستة الباقية التي اختلف الفريقان حول نصبها للمضارع وهي :أو، والواو، والفاء، وثم، وحتى، واللام، إذ يرى البصريون أن المضارع ينصب بـــ(أن) مضمرة بعدها، بينما يرى الكوفيون أنها تنصبه بنفسها كما تنصبه الأربعة الأولى .

ونظرا لأن (أن) هي أم الباب، فإنها لقوتها تنصب المضارع ظاهرة كما تنصبه مضمرة، أما ظهورها فمعروف وقد تقدم؛ وأما إضمارها فقد يكون واجبا وقد يكون جائزا.

ونظرا لأن حروف النصب الستة هذه تنقسم إلى نوعين :

١-حروف جر : اللام، وحتى .

٢-حروف عطف : أو، والواو، والفاء، وثم .

فإن لكل من النوعين أحكامًا وضوابط يترتب عليها وجوب إضمار (أن) وجوازه .

أولا : وجوب الإضمار:

تضمر (أن) وجوبا بعد خمسة أحرف، اثنان من حروف الجر وهما اللام، وحتى، وثلاثة من حروف العطف : أو، والواو، والفاء، وذلك على التفصيل الآتي :

١-(لام) الجحود

وهي اللام، الواقعة بعد كون ناقص منفي ماض لفظا، كما في قول الله -تعالى- : ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ ، أو ماض معنى كما في قول الله -تعالى- : ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ ، فإن الفعلين (يعذب) و (يغفر) منصوبان بـــ(أن) مضمرة وجوبا بعد (اللام) عند البصريين، حيث يرون أن (اللام) حرف جر، و(يعذب) فعل مضارع منصوب بأن مضمرة، وهي والفعل في تأويل مصدر مجرور بـــ(اللام)، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف يقع خبرا لـــ(كان)، والتقدير: ما كان الله مريدا عذابهم، واستدلوا لذلك بأن من الشعراء من صرح بالخبر المحذوف في قوله:

سَمَوْتَ ولم تكن أهلا لتَسْمُو ولكن المُضيِّعَ قد يصابُ

فقد صرح بالخبر وهو (أهلا) مع وجود (اللام) والفعل بعدها .

وقد تحذف (كان) قبل (لام) الجحود كما في قول الشاعر :

فما جمع ليغلب جمع قومي مقاومة ولا فرد لفرد

أي: فما كان جمع ليغلب؛ ومنه قول أبي الدرداء في الركعتين بعد صلاة العصر : ما أنا لأدعها، أي: ما كنت لأدعها، حذفت (كان) انفصل الضمير .

٢-حتى

ترد حتى في كلام العرب على أربعة أوجه :

الأول: حرف جر . وذلك حين يقع بعدها اسم مفرد مجرور بها، كما في قول الله – تعالى- : ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ٥﴾ ، وهو أشهرها .

الثاني: حرف عطف . وذلك حين يقع بعدها اسم مفرد تابع لما قبلها في إعرابه، نحو: مات الناسُ حتى الأنبياءُ .

الثالث: حرف ابتداء. وذلك حين تقع بعدها جملة، إما اسمية كما في قول الشاعر :

وما زلتِ القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماءُ دجلة أشكلُ

وإما فعلية كما في قول الشاعر :

يغشون حتى ما تهرُّ كلابهم لا يسألون عن السواد المقبل

وقد اجتمعت الاسمية والفعلية في قول الشاعر :

سريتُ بهم حتى تكلَّ مطيهم وحتى الجيادُ ما يقدن بأرسان

الرابع: حرف نصب . ينصب الفعل المضارع نحو : لأقاتلن الكافرَ حتى يؤمنَ. وهذا الوجه هو محور الحديث الآن. حيث اختلف النحاة في ناصب (يؤمن) .

فقد ذهب الكوفيون إلى أن ناصبه حتى، واحتجوا لذلك بأن حتى تقوم مقام كي في نحو : أطع الله حتى تدخل الجنة، إذ المعنى: أطع الله كي تدخل الجنة، أو تقوم مقام (إلى أن) في نحو : اذكر الله حتى تطلع الشمس، إذ المعنى: اذكر الله إلى أن تطلع الشمس: والشيء إذا قام مقام شيء أدى مؤداه .

وذهب البصريون إلى أن ناصبه (أن) مضمرة بعد حتى، وأن والفعل في تأويل مصدر مجرور بـــ(حتى)، والجار والمجرور متعلق بالفعل أقاتل . واحتجوا لذلك بأن أشهر استعمال لـــ(حتى) في كلام العرب أن تكون حرف جر يعمل في الأسماء كما في قول الله – تعالى- : ﴿حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ۝٥﴾ من ثم لم يجز أن تعمل –مع ذلك- في الأفعال؛ وإنما قلنا أن المضارع بعدها منصوب بـــ أن مضمرة، لتكون (أن) والفعل في تأويل مصدر مجرور بـــ(حتى)، حتى تبقى على حالها الذي ثبت لها، وهو جر الأسماء .

كما استدلوا على كونها حرف جر بحذف ألف (ما) الاستفهامية كما في قول الشاعر:

فتلك ولاة السوء قد طال ملكهم فحتَّامَ حتَّام العناء المطولُ

والبصريون حين قالوا إنها تنصب الفعل المضارع بـــ(أن) مضمرة بعدها ، اشترطوا أن يكون ذلك الفعل مستقبلا، إما باعتبار زمن التكلم كما في قول الله –تعالى- : ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾ ، إذ الفعل (تفيء) مستقبل بالنسبة لزمن التكلم وهو الأمر بالقتال: أو باعتبار ما قبل (حتى) كما في قول الله –تعالى- : ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ ، إذ الفعل (يقول) مستقبل بالنسبة لما قبل (حتى) وهو الفعل (زلزلوا) .

معناها :

اتفق النحاة على أن (حتى) التي ينصب بعدها المضارع تأتي للدلالة على معنيين:

الأول: معنى (كي) التعليلية. وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو: أسلم حتى تدخل الجنة، فإن الإسلام علة لدخول الجنة، وعليه قول الله –تعالى– : ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ﴾.

الثاني: معنى (إلى) الغائية. وذلك إذا كان ما بعدها غاية ينتهي إليه ما قبلها نحو: لأسيرن حتى تطلع الشمس، فإن السير ينتهي بطلوع الشمس، وعليه قول الله –تعالى– : ﴿قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ .

وقد زاد ابن مالك معنى ثالثا لـــ(حتى)، وهو أنها تأتي بمعنى (إلا) الاستثنائية، وخرج عليه قول الشاعر :

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجودَ وما لديك قليل

لأنك لو جعلت (إلا أن) مكان (حتى) فقلت: ليس العطاء من الفضول سماحة إلا أن تجود وما لديك قليل لكان المعنى صحيحا .

وقد خرّج أتباع ابن مالك على هذا المعنى قول الشاعر :

والله لا يذهبُ شيخي باطلا حتى أُبيرَ مالكا وكاهلا

أي: إلا أبير مالكا وكاهلا .

ويرى بدر الدين بن مالك أنه لو جُعِل (إلى أن) مكان (حتى) لم يكن المعنى فاسدا .

وجوب رفع الفعل بعد (حتى) :

يجب رفع الفعل المضارع بعد (حتى) بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون حالا. إما حقيقة نحو: سرت حتى أدخلُ المدينة، إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول، أو تأويلا نحو: سرت حتى أدخلُ المدينة، إذا قلت ذلك وأنت متمكن من الدخول؛ وعليه قراءة نافع لقول الله –تعالى–: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ فهذا على تقدير أن المستقبل معتبر وجوده في الحال. وعلامته صلاحية جعل (الفاء) في موضع (حتى) نحو: تأخر زيد حتى لا يتوقع حضوره، أي: فهو الآن لا يتوقع حضوره .

الثاني: أن يكون مسببا عما قبلها. وذلك ليحصل الربط في (حتى) معنى، لأنه لما لم يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظا، زال الاتصال اللفظي، وذلك نحو: ضُرب زيد حتى لا يستطيعُ الحركة، إذ إن عدم استطاعة الحركة مسبب عن الضرب .

ومن ثم يجب النصب في نحو: لأسيرن حتى تطلع الشمس، لأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير، وفي نحو: ما سرت حتى أدخلَ المدينة؟ لأن السبب –وهو السير– لم يتحقق .

الثالث: أن يكون فضلة . وذلك لئلا يبقى المبتدأ، أو ما أصله المبتدأ بلا خبر، نحو: تأخر زيد حتى لا يحضرُ الحفل، فقد تم الكلام قبل (حتى) بالجملة الفعلية (تأخر زيد)، حيث برفع الفعل (يحضر) تكون (حتى) حرف ابتداء، والجملة بعدها مستأنفة .

ومن ثم يجب النصب في نحو: سيري حتى أدخلَ المدينة، حيث تخلو الجملة من خبر المبتدأ (سيري) لو رفع الفعل (أدخل)، ونحو: كان سيري حتى أدخل المدينة، حيث تخلو الجملة من خبر (كان) إذا قدرتها ناقصة .

الفصل بين (حتى) والفعل :

الجمهور على أنه لا يفصل بين (حتى) وبين الفعل بشيء .

وجوز الأخفش وابن السراج الفصل بينهما بالظرف نحو: اقعد حتى –عندك– يجتمع الناس: وبشرط ماض نحو: أصحبك حتى –إن قدر الله– أتعلم النحو .

وجوز هشام الضرير الفصل بالقسم نحو: أُمهِلك حتى –والله– يعود الحاج؛ وبالجار والمجرور نحو: اصبر حتى إليك يجتمع الناس؛ وبالمفعول نحو: سرني حتى محمدًا يشكرُ الناس.

تعليق حتى :

أجاز الأخفش وابن مالك تعليق (حتى) عن العمل إذا وقعت قبل شرط مؤكد جوابه نحو: أصحبك حتى إن تحسن أُحسنْ إليك .

٣-أوْ: وهي حرف عطف ينصب بعدها الفعل المضارع بـــ(أن) مضمرة وجوبا بشرطين:

الأول: أن يصلح في موضعها (حتى) .

وذلك نحو قولك: كُل أو تشبع، تريد كُل حتى تشبع، وقولك: الزْم زيدا أو يعطيك، تريد: إلزم زيدا حتى يعطيك؛ ومنه قولهم: لألزمنك أو تقضيني حقي، أي: حتى تقضيني حقي، وقول الشاعر:

لأستسهلنَّ الصعبَ أو أدرك المنى فما انقادت الآمالُ إلا لصابرِ

أي: حتى أدرك المنى .

و(حتى) هذه هي المرادفة لـــ(إلى)، إذ يمكن التقدير في كل ما تقدم على الترتيب: كل إلى أن تشبع، ألزم زيدا إلى أن يعطيك، لألزمنك إلى أن تقضيني حقي، لأستسهلن الصعب إلى أن أدرك المنى .

الثاني: أن يصلح في موضعها(إلا) الاستثنائية. وذلك نحو قولهم: لأقتلن الكافر أو يسلم، أي: إلا أن يسلم؛ وقول الله –تعالى– "؛ ﴿لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ ، أي: إلا أن تعودوا في ملتنا؛ وقول الشاعر:

وكنتُ إذا غمزتُ قناة قومٍ كسرتُ كعوبها أو تستقيما

تريد: إلا أن تستقيم .

٤-الواو:

هي حرف عطف بمعنى (مع)، حيث تفيد التشريك بين ما قبلها وما بعدها، ومن ثم سميت (واو المعية)، وهي تنصب الفعل المضارع بعده بـــ(أن) مضمرة وجوبا بشرطين:

الأول: أن تسبق بنفي محض.

والنفي يشمل ما كان بحرف، كما في قول الله –تعالى– : ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾﴾.

وما كان بفعل نحو: ليس زيد حاضرا يكلمك .

وما كان باسم نحو: أنت غير آت وتحدثنا .

وما كان تقليلا يراد به النفي نحو : قلما تأتينا وتحدثنا .

الثاني: أن تسبق بطلب محصن .

والطلب يشمل:

الأمر كما في قول الشاعر:

فقلتُ ادعي وأدعوَ إنَّ أندي لصوت أن يُناديَ داعيان

يريد: وأن أدعو .

والنهي. كما في قول الشاعر :

لا تَنهَ عن خُلُقٍ وتأتي مثلهُ عارٌ عليكَ إذا فعلتُ عظيمُ

وشرط النهي عدم النقض بـــ(إلا)، إذ لو نقضت النهي بـــ(إلا) لم يجز النصب نحو: لا تضرب إلا عمرا ويغضبُ، حيث يجب الرفع .

والتمني. كما في قول الله –تعالى– : ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ بنصب (نكذب) و(نكون) في قراءة حمزة وحفص .

قال الشيخ خالد الأزهري: "والطلب يشمل الأمر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام... وزاد الفراء: والترجي"

إلا أن ابن هشام الأنصاري قال :"ولم يُسمع نصب الفعل المضارع بعد (الواو) إلا بعد واحد من أربعة : النفي والأمر والنهي والتمني، ولذلك أقتصر الموضح في التمثيل عليها".

وقال أبو حيان: "ولا أحفظه بعد الدعاء والعرض والتحضيض والترجي، فينبغي ألا يقدم على ذلك إلا بسماع".

٥-الفاء:

حرف عطف، يكون ما قبلها سببا في حدوث ما بعدها، ومن ثم سميت (فاء السببية)، وهي تنصب الفعل المضارع بعدها بـــ(أن) مضمرة وجوبا بذات الشرطين اللذين نصبت بهما (واو المعية) الفعل المضارع بعدها وهما :

الأول: أن تسبق بنفي محض .

والنفي يشمل :

ما كان بحرف ، كما بقوله –تعالى– : ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ .

أو بفعل. نحو: ليس زيدٌ حاضرا فيكلمك .

أو باسم. نحو: أنت غيرُ آتٍ فتحدثنا .

أو ما كان تقليلا مراد به النفي. نحو: قلما تأتينا فتحدثنا .

والطلب يشمل :

الأمر. كما في قول الشاعر :

يا ناقُ سيري عَنقا فسيحا إلى سليمان فنستريحا

أي: فأن نستريح .

والنهي . كما في قول الله تعالى : ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾.

والدعاء، كما في قول الشاعر :

ربِّ وقفني فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن

والعرض. كما في قول الشاعر:

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدثوكُ فما راء كمن سمعا

والتحضيض. نحو: هلا اتقيت الله فيغفر لك .

والاستفهام، كما في قول الشعر :

هل تعرفونَ لباناتي فأرجو أن تقضي فيرتد بعض الروح للجسد

والتمني. كما في قوله –تعالى- : ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧٣﴾﴾ .

وزاد الفراء (الترجي) ومثل له بقول الله –تعالى-: ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾. بالنصب في (أطلع)؛ إلا أن البصريين تأولوا ذلك على أن (لعل) أشربت معنى (ليت) .

ثانيا : جواز الإضمار

ينصب الفعل المضارع بـت(أن) مضمرة جوازا بعد خمسة أحرف .

أحدهما : اللام الجارة .

وهي التي تفيد التعليل، ومن ثم يطلقون عليها أحيانا اسم: لام كي، وهي تنصب الفعل المضارع بـــ(أن) مضمرة جوازا بشرطين:

الأول: ألا تسبق بكون ماض منفي.

حيث لو سبقت بهذا الكون الناقص الماضي المنفي، لكان نصب الفعل بعدها بـــ(أن) مضمرة وجوبا، كما مرينا عند الحديث عن لام الجحود .

الثاني: عدم اقتران الفعل بعدها بـــ(لا) .

حيث لو سبق الفعل بـــ(لا) لوجب إظهار(أن)، لئلا يتوالى مثلان، وهما لام (كي) ولام(لا) من غير ادغام، وهو ركيك في الكلام، ومثال ذلك قول الله تعالى : ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ بإدغام (النون) في (لا) النافية لتقارب مخرجيهما.

والحاصل أن لـــ(أن) بعد (اللام) ثلاث حالات:

١-وجوب الإضمار. بعد لام الجحود.

٢-وجوب الإظهار. إذا اقترن الفعل بعدها بـــ(لا) .

٣-جواز الأمرين. بعد لام كي، ولام العاقبة، ولام التوكيد. ومثال الجواز. قول الله – تعالى- : ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧١﴾﴾ ، وقوله –سبحانه- ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٢﴾﴾ . حيث أضمرت (أن) مع (نسلم)، وأظهرت مع (أكون) .

وكل ما تقدم من أن الناصب للفعل المضارع هو (أن) مضمرة جوازا هو مذهب جمهور البصريين، أما جمهور الكوفيين فيذهبون إلى أن الناصب هو (اللام)، وجوازا إظهار (أن) بعدها توكيدا.

أما الأحرف الأربعة الباقية التي ينصب بعدها الفعل المضارع بـــ أن مضمرة جوازا فيحكمها شرط واحد: أن يعطف بها على اسم صريح ليس في تأويل الفعل؛ وهذا الاسم الصريح الذي ليس في تأويل الفعل نوعان: مصدر، وغير مصدر. وإليك التمثيل لكل حرف من هذه الأربعة منفردا.

ثانيهما : أو:

وذلك كما في قوله –تعالى-: ﴿ ۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾ ، بنصب (يرسل) بأن مضمرة بعد أو، والتقدير: أو أن يرسل، و(أن يرسل) في تأويل مصدر منصوب عطفا على وحيا، والتقدير: إلا وحيا أو إرسالا، و(وحيا) مصدر ليس في تأويل الفعل. وقول الشاعر:

ولولا رجال من رزام أعزة وآل سُبيع أو أسوءك علقما

فـ(أسوءك) معطوف على (رجال) وهو ليس مصدرا، وليس في تأويل الفعل، و(أسوءك) منصوب بـ(أن) مضمرة جوازا بعد (أو)، والتقدير: لولا رجال موجودون أو أن أسوءك يا علقمة .

ثالثها : الواو.

وذلك كما في قول الشاعر:

لبيت تخفق الأرواح فيه أحب إلي من قصر منيف

ولبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف

فالفعل (تقر) منصوب بـ(أن) مضمرة جوازا، و(أن تقر) في تأويل مصدر مرفوع عطفا على لبس.

رابعها : الفاء.

وذلك كما في قول الشاعر:

لولا توقع معتر فأرضيه ما كنت أوثر أترابا على تربي

فالفعل (أرضي) منصوب بـ(أن) مضمرة جوازا بعد (الفاء)، و(أن أرضي) في تأويل مصدر مرفوع معطوف على (توقع)، والتقدير: لولا توقع معتر فإرضائي إياه، و(توقع) مصدر ليس في تأويل الفعل .

خامسها : ثم

وذلك كما قال الشاعر :

إني وقتلي سُليكا ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر

فالفعل (أعقل) منصوب بـــ(أن) مضمرة جوازا بعد (ثم)، و(أن أعقل) في تأويل مصدر معطوف على (قتلى)، والتقدير: وقتلى سليكا ثم عقلي إياه، و(قتل) مصدر ليس في تأويل الفعل.

ملاحظة:

المقصود باشتراط ألا يكون الاسم المعطوف عليه المصدر بالواو، والفاء، وثم، وأو، ليس في تأويل الفعل، ألا يكون على صورة الاسم الواقع صلة للألف واللام. كما في قولهم:

الطائر فيغضب زيد الذباب، بالرفع في (يغضب)وجوبا، لأن الاسم (طائر) في تأويل الفعل، و(أل) الداخلة عليه اسم موصول مرفوع بالابتداء، ونقل إعرابها إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف، و(يغضب زيد) جملة معطوفة على صلة أل وهي طائر، ولكونها معطوفة بـــ(الفاء) لم تحتج إلى رابط، (الذباب) خبر المبتدأ؛ وقد صح عطف الاسم على الفعل لأن الاسم هنا في تأويل الفعل لكونه صلة الموصول، إذ التقدير: الذي يطير فيغضب زيد الذباب .

ولا ينصب الفعل المضارع بـ(أن) مضمرة وجوبا أو جوازا في غير هذه المواضع العشرة إلا شذوذا، و(أن) في ذلك على قسمين:

الأول: أن يكون في الكلام (أن) مثلها، فيحسن حذفها، كما في قولهم: تسمع بالمعيديِّ خيرٌ من أن تراه، بنصب (تسمع) بإضمار (أن)، والذي حسن حذفها من (تسمع) ذكرها في (أن تراه)، وقول الشاعر:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

بنصب (أحضر) بأن مضمرة، ويؤيده قوله (وأن اشهد)، والتقدير: أن أحضر .

الثاني: ألا يكون في الكلام مثلها، كما في قول الشاعر:

ونهنهت نفسي بعد ما كدت أفعله

بالنصب في (أفعله) والتقدير: بعد ما كدت أن أفعله؛ وقولهم: خذ اللص قبل يأخذك، بنصب (يأخذك) بـــ(أن) مضمرة، والتقدير: خذ اللص قبل أن يأخذك؛ وقراءة بعضهم لقول الله –تعالى–: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ﴾ بنصب يدمغه بـــ(أن) مقدرة، والتقدير: أن يدمغه؛ وقراءة الحسن لقول الله –تعالى–: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴿٦٤﴾﴾، بنصب (أعبد) بأن مضمرة، والتقدير: تأمروني أن أعبد .

فقد حذفت (أن) في كل ما سبق دون أن يكون معها ما يحسن حذفها، وهذا شاذ لا يقاس عليه عند البصريين، بينما ذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين إلى أنه يقاس عليه .

جزم الفعل المضارع

تجزم الفعل المضارع أدوات بعينها، وهذه الأدوات الجازمة نوعان: نوع يجزم فعلا واحدا، ونوع يجزم فعلين .

أولا : ما يجزم فعلا واحدا :

يُجزم الفعل المضارع بعد أربعة حروف:

الأول: (لا) الناهية:

وهي تنصرف لنفي الفعل المضارع، وتخلصه للاستقبال. كما في قول الله –تعالى– : ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ١٣﴾.

فالفعل «تشرك» مجزوم بـــلا الناهية، وعلامة جزم (تشرك) السكون، هو يفيد النهي عن مقاربة الفعل في المستقبل.

وقد تنصرف إلى الدعاء، وتخلص المضارع أيضا للاستقبال، كما في قول الله–تعالى–: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَا﴾.

وقد تنصرف إلى الالتماس –وهو طلب الشخص من مساويه– حيث الأمر من الأعلى إلى الأدنى، والدعاء من الأدنى إلى الأعلى، وذلك كما في قول الشاعر :

وقوفا بها صبحي عليَّ مطيهم يقولون لا تهلك أسى وتجمل

إذ الفعل (تهلك) مجزوم بـــ(لا) الناهية، وعلامة جزمه السكون.

وزعم بعض النحويين أن أصل (لا) الناهية (لام) الأمر، زيد عليها الألف فانفتحت، وزعم السهيلي أنها (لا) النافية، والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها، وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ .

الثاني : لام الأمر:

وهي تنصرف لإفادة الأمر، كما في قول الله –تعالى– : ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾، فافعل (لينفق) مجزوم بلام الأمر، وعلامة جزمة السكون.

كما تنصرف لإفادة الدعاء، كما في قوله –تعالى–: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾، **فافعل** (يقض) مجزوم باللام، وعلامة جزمه حذف حرف العلة (الياء).

كما تنصرف إلى الالتماس، كما تقول لمن يساويك: لتتقن عملك، من غير استعلاء، فالفعل (تتقن) مجزوم باللام، وعلامة جزمه السكون .

والأصل في لام الأمر السكون، لأن الأصل عدم الحركة، لكن منع منه أنها قد تكون في ابتداء الكلام، والابتداء بالساكن متعذر، فكسرت، ونقل ابن مالك فتحها، وحكاه الفراء عن بني سليم، ويجوز إسكانها بعد الواو والفاء، وهو أكثر من تحريكها، كما في قول الله –تعالى–: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾، ويجوز إسكانها بعد (ثم)، وبه قرأ الكوفيون، وقالون، والبَزِّي قوله –تعالى– : ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾، وقوله –تعالى–: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ ﴿١٥﴾﴾، وذلك رجوع إلى الأصل (السكون) حيث زحزحت عن الابتداء بدخول هذه الأحرف عليها .

الثالث والرابع : لم ، ولما :

ويشتركان في أمور بعينها، وينفرد كل منهما عن الآخر بأمور أخرى؛ فهما يشتركان في:

الحرفية، والاختصاص بالمضارع، والنفي، والجزم، قلب الفعل للماضي، وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما.

فكل منهما حرف، يختص بالمضارع، ويجزمه، وينفي معناه، ويقلب زمانه إلى الماضي، ويجوز دخول همزة الاستفهام عليه.

ومثال ما تحققت فيه الصفات الستة السابقة قول الله تعالى : ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾، وقول الشاعر:

يقول الغواني والمشيب مفارقي ... ألما تصح والشيب وازع

ما تنفرد به (لم)

تنفرد (لم) عن (لما) بأربعة أمور:

الأول: مصاحبة أداة الشرط:

كما في قول الله تعالى : ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾. وهذا لا يتأتى مع (لما).

الثاني : جواز انقطاع منفيها واتصاله :

كما في قو الله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١﴾ ،أي: لم يكن ثم كان، وقوله –سبحانه–: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ۝٤﴾ إذ إن النفي في

الآية الثانية مستمر إلى زمن التكلم. وذلك بخلاف (لما)، إذ لا يكون نفي منفيها إلا مستمرا حتى زمن التكلم .

الثالث : قد يفصل بينها وبين مجزومها :

وذلك كما في قول الشاعر:

فذاك ولم إذا نحن امترينا تكن في الناس يدركك المِراء

وقول الآخر: وأضحت مغانيها قفارا رسومها كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهلِ

الرابع : قد تلغى :

إذ يرتفع الفعل المضارع بعدها، كما في قول الشاعر:

لولا فوارس من ذهل وأسرتهم يوم الصَّلَيْفَاءِ لم يوفون بالجارِ

حيث لم يجزم الفعل (يوفون) بعد (لم) وإنما جاء مرفوعا، لعدم إعمالها الجزم فيه.

ما تنفرد به (لما)

وتنفرد (لما) عن (لم) بأمرين :

الأول : توقع ثبوت منفيها :

بمعنى أنها تنفي الفعل في زمن التكلم، ولكن يتوقع ثبوته في المستقبل، كما في قول الله تعالى : ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾، أي: لم يذقوا عذابي إلى الآن، وسوف يذقونه في المستقبل.

و(لم) لا تفيد ذلك، لأن (لما) لنفي (قد فعل) وهو مفيد للتوقع، بخلاف (لم) فإنها لنفي (فعل) ولا دلالة فيه على التوقع .

الثاني : جواز حذف منفيها :

أي: أنه يجوز حذف الفعل المضارع الذي تعمل فيه الجزم إذا كان في الجملة ما يدل عليه، تقول: قاربت المدينة ولما، أي: ولما أدخلهاكما في قول الشاعر:

فجئتُ قبورهم بدءًا ولما فناديتُ القبور فلم يجبنهْ

أي: ولما أكن بدءا قبل ذلك. أي: سيدا، وقوله(يجبنه) في آخر البيت أصلها(فلم يجبن) ولكن لحقتها (هاء) السكت تماشيا مع حرف الروي في القصيدة.

وعلة ذلك أن (لما) نفي لــ(قد فعل)، والفعل قد يحذف بعد (قد) كما في قول الشاعر:

أفد الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد

أي: وكأن قد زالت.

ولا يتأتى ذلك في (لم)، فلا تقول : قاربت المدينة ولم، إلا إذا لم تتوقع دخولها، ولذا عد من قبيل الضرورة قول الشاعر:

إحفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعازب إن وصلت وإن لم

أي: وإن لم تصل .

الثاني: ما يجزم فعلين

النوع الثاني مما يجزم الفعل المضارع، وهو ما يجزم فعلين، وهو إحدى عشرة كلمة وتسمى (أدوات الشرط) وهذه الكلمات لها انقسامات عدة باعتبارات معينة. نفصلها فيما يأتي:

أولا : بحسب حقيقتها.

تنقسم أدوات الشرط بحسب حقيقتها إلى أربعة أنواع:

١)حرف باتفاق . وهو (إنْ) بكسر الهمزة وسكون النون، وهي أم الباب .

٢)حرف على الأصح. وهو (إذما).

وقد ذهب سيبويه إلى أنها حرف بمنزلة (إنْ) الشرطية، فإذا قلت: إذما تقم أقم، فمعناه: إن تقم أقم.

٣)اسم. باتفاق وهو: مَنْ، وما، ومتى، وأي، وأين، وأيان، وأنَّى، وحيثما.

٤)اسم على الأصح. وهو: (مهما).

فقد ذهب جمهور النحاة إلى أنها اسم، مستدلين على ذلك بعود الضمير عليها في نحو: قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾﴾.حيث الضمير في (به) عائد على (مهما) .

ثانيا : بحسب وضعها :

وهذه الأنواع الأربعة تنقسم –بحسب وضعها– إلى ستة أقسام:

الأول: ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط. وهو (إنْ) كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾.

و(إذما) كما قال الشاعر :

وإنك إذ ما تأت ما أنت آمر به تلف من إياه تأمر آبيا

الثاني : ما وضع للدلالة على من يعقل، ثم ضُمن معنى الشرط، وهو (مَنْ) كما في قوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾.

الثالث: ما وضع للدلالة على ما لا يعقل، ثم ضُمن معنى الشرط، وهو: (ما) كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ .

ومهما كما في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾﴾.

الرابع: ما وضع للدلالة على الزمان، ثم ضمن معنى الشرط، وهو (متى) كما في قول الشاعر:

أنا ابن جَلا وطلاع الثَّنايا متى أضع العمامة تعرفوني

و(أيان) كما في قول الشاعر:

أيان نؤمنكَ تأمن غيرنا وإذا لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا

الخامس: ما وضع للدلالة على المكان، ثم ضمن معنى الشرط، وهو (أين) **كما** في قول الله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾.

و(أنَّى) كما في قول الشاعر :

خليلي أنَّى تأتياني تأتيا أخا غير ما يرضيكما لا يحاول

و(حيثما) كما في قول الشاعر:

حيثما تستقم يُقدِّر لكَ اللـــ ـــه نجاحا في غابر الأزمان

السادس: ما هو متردد بين أنواع الاسم الأربعة، وهو(أي) ، فإنها بحسب ما تضاف إليه؛ ففي نحو قولهم: أيهم يقم أقم معه، تكون من باب (مَنْ)وفي نحو: أي الدواب تركب أركب، تكون من باب (ما)؛ وفي نحو: أي يوم تصم أصم، تكون من باب (متى)؛ وفي نحو : أي مكان تجلس أجلس ،تكون من باب (أين) .

مقتضى أدوات الشرط :

وتقتضي كل من هذه الكلمات الإحدى عشرة فعلين، يسمى أولهما شرطا لتعلق الحكم عليه، ويسمى ثانيهما جوابا وجزاء؛ وهي تسمية مجازية، ووجهه أنه شاب الجواب من حيث كونه مرتبا على الشرط كما يرتب الجواب على السؤال، وشابه الجزاء من حيث كون مضمونه جزاء لمضمون الشرط، ثوابا عليه أو عقابا الذي هو حقيقته الجزاء.

ولا يشترط في فعلي الشرط أن يكونا من نوع واحد، بل قد يكونا مضارعين، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾؛ وقد يكونا ماضيين كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾؛وقد يكونا مختلفين، إذ يكون الأول ماضيا والثاني مضارعا كما في قوله تعالى : ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾ أو يكون الأول مضارعا والثاني ماضيا كما في الحديث الشريف: "من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه".

عامل الجزم :

تعددت آراء النحاة حول ما يعمل الجزم في الشرط والجواب:

فذهب جمهور البصريين إلى أن أداة الشرط هي الجازمة لهما معا، واختاره ابن عصفور ، والأبذي .

واعترض بأن الجازم كالجار، فلا يعمل في شيئين، وأنه ليس ثمة ما يتعدد عمله إلا ويختلف كرفع ونصب.

وأجيب بالفرق، بأن الجازم لما كان لتعليقكم على آخر، عمل فيهما بخلاف الجار، وبأن تعدد العمل قد عُهد من غير خلاف كمفعولي (ظن)، ومفاعيل(أعلم).

وذهب الأخفش إلى أن الشرط المجزوم بالأداة، والجواب مجزوم بالشرط، كما أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ، واختاره ابن مالك .

وذهب الأخفش في قول آخر إلى أن الشرط والجواب تجازما، كما قال الكوفيون في المبتدأ والخبر أنهما ترافعا.

وذهب الخليل وسيبويه إلى أن الأداة والشرط كليهما جزم الجواب، كما قيل أن الابتداء والمبتدأ كليهما رفع الخبر.

ورد بأن العامل المركب لا يحذف أحد جزئيه ويبقى الآخر، وفعل الشرط قد يحذف، وبأن العامل المركب لا يفصل بين جزئيه، وقد جاء الفصل بينهما في قوال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾.

وأجيب بأن فعل الشرط هو المحذوف، وهذا مفسر له .

وذهب الكوفيون إلى أن الجواب مجزوم بالجوار، قياسا للجزم على الجر.

ورد بأنه قد يكون بينهما معمولات فاصلة، فلا تجاور.

إعراب أدوات الشرط:

إذا وقعت أداة الشرط على زمان كما في قول الله تعالى " ﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿٢١﴾﴾ ،أو على مكان كما في قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴿٢٦﴾﴾ ، فهي في موضع نصب على الظرفية.

وإذا وقعت على حدث كما في قوله تعالى : ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴿٢٢٧﴾﴾ فهي مفعول مطلق .

وإن وقع بعدها فعل لازم نحو: من يقمْ أقمْ معه، فهي مبتدأ خبره فعل الشرط، وفيه ضميرها .

وقيل: الخبر فعلا الشرط والجواب معا، لأن الكلام لا يتم إلا بالجواب، فكان داخلا في الخبر .

ورد بأن الخبر أجنبي عن المبتدأ .

وإن وقع فعل متعد نحو قول الله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾، فهي مفعول به؛ وإن وقع على ضميره نحو: من يضربه زيدٌ أضربه، أو على متعلقها نحو: من يضرب غلام أخيه أضربه، فيجوز فيها أن تكون في موضع رفع على الابتداء، أو تكون في موضع نصب بفعل مضمر يفسره الظاهر بعدها، حيث تكون المسألة حينئذ من باب الاشتغال .

اقتران جواب الشرط بالفاء:

الأصل في وضع الشرط هو تعليق ما ليس بحاصل على حصول غيره، فاستلزم في جملتيه امتناع الثبوت أو إمكان الحصول، ومن ثم فقد اشترط في جملتي الشرط والجواب أن

تكون كل منهما خالية مما يفيد ثبوتها أو إمكان وقوعها، بمعنى أن تكون كل منهما خالية مما يفيد ثبوتها أو إمكان وقوعها، بمعنى أن تكون كل منها محتملة الوقوع وعدم الوقوع، فكان لزاما أن تتوافر في الشرط أولا سبعة أمور:

الأول أن يكون فعلا. فلا يجوز أن يكون جملة اسمية، وأما قول الله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾. فإن "أحد" فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، إذ التقدير: وإن استجارك أحد من المشركين فأجره.

الثاني: ألا يكون ماضي المعنى. نحو: إن قام زيد أمس قمت، وأما قول الله تعالى : ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ فإنه مؤول بتقدير: إن ثبت الآن أو فيما بعد أني كنت قلته فيما سبق فقد علمته .

الثالث: ألا يكون طلبيا. إذ لا يصح أن يقال: إن قم، ولا : إن لا تقم، على أن "لا" ناهية، وأما إن كانت نافية فإنه يصح نحو: إن لا تؤد واجبك تندم:

الرابع: ألا يكون جامدا. إذ لا يصح أن يقال: إن عسى زيد أن يقوم، ولا : إن ليس زيد قائما.

الخامس: ألا يقترن بـــ(قد). إذ لا يصح أن يقال : إن قد قام زيد.

السادس: ألا يكون منفيا بغير (لم) و (لا). إذ لا يصح أن يكون منفيا بـــ(ما) أو بـــ(لن) أوبـــ(لما)، ومن ثم لا يصح أن يقال: إن لما يقم زيد، ولا: إن لن يقم زيد، ولا: إن ما قام زيد، على أن(ما) نافية، ويصح أن يقال: وإن لم تفعل ما آمرك به أعاقبك، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾.

السابع: ألا يكون مقترنا بحرف تنفيس. إذ لا يصح أن يقال: إن سيقوم زيد، ولا إن سوف يقدم زيد.

وهذه الأمور السبعة يجب توافرها في الجواب أيضا حتى -يأتي على مقتضى الأصل- صالحا لأن يكون شرطا، ومثال ما جاء من الشرط والجواب مستوفيين قول الله تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا﴾، وقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيۡهِمۡ أَعۡمَٰلَهُمۡ فِيهَا﴾.

أما إذا جاء الجواب على غير ما هو الأصل فيه، بأن لم يكن على وفق ما يقتضيه الشرط، إذ لم يصلح أن يكون شرطا ، وجب اقترانه بالفاء ليعلم ارتباطه بالشرط، وتعلق أداته به، وذلك بأن يكون :

-جملة اسمية. كما في قوله تعالى-: ﴿وَإِن يَمۡسَسۡكَ بِخَيۡرٖ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ١٧﴾.

-جملة طلبية. كما في قوله تعالى :﴿إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي﴾

-جملة فعلية فعلها جامد. كما في قوله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالٗا وَوَلَدٗا ٣٩ فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤۡتِيَنِ خَيۡرٗا مِّن جَنَّتِكَ﴾

-جملة فعلية فعلها مقرون ب(قد) كم في قوله تعالى : ﴿۞ إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُ﴾

-جملة فعلية فعلها منفي بـ(لن) كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَلَن يُكۡفَرُوهُ﴾

-جملة فعلية فعلها منفي بـ(ما) كما في قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾

-جملة فعلية فعلها مقرون بحرف تنفيس كم في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ﴾

علة اختيار(الفاء) للربط:

اختيرت الفاء دون غيرها من حروف العطف لربط جواب الشرط في الحالات السبعة السابقة، لما فيها من معنى السببية، والتعقيب، إذ الجواب متسبب عن الشرط، ومتعقب منه.

قال ابن مالك بعد أن ذكر الحالات السبع: "فالفاء في أمثال كل هذا واجبة الذكر، لا يجوز أن تقام الواو وغيرها مقامها"؛ وذلك لأنها بمنزلة الربط السببي، وسيقت هنا للربط لا للتشريك.

حذف الفاء:

اختلف في جواز حذف الفاء الرابطة بين الشرط والجواب على ثلاثة أقوال: نقل أبو حيان عن بعض العرب جوازا حذفها ضرورة واختيارا، وعليه قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾.

وذهب سيبويه إلى جواز حذفها ضرورة، مستدلا بقول الشاعر:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

وتابعه ابن مالك مستدلا على ذلك بقول الشاعر:

ومن لا يزل ينقاد للغي والهوى سيلفى على طول السلامة نادما

أو ندروا كما ورد في الحديث الشريف في شأن اللقطو "فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها"

وذهب المبرد إلى منع حذفها مطلقا، زاعما بأن الرواية الصحيحة للبيت: من يفعلِ الخيرَ فالرحمنُ يشكرهُ.

العطف على الشرط والجواب:

إذا وقع المضارع مقرونًا بـ(الفاء) أو(الواو) بع انقضاء جملتي الشرط والجزاء. ففيه ثلاثة أوجه:

الأول: الجزم. عطفا على لفظ الجواب إن كان مضارعا مجزوما، أو على محله إن كان ماضيا أو جملة.

الثاني: الرفع. على الاستئناف، أي بالبناء على مبتدأ محذوف. والجملة الفعلية خبره.

الثالث: النصب. بـ(أن) مضمرة وجوبا؛ وذلك لأن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه، فأشبه الواقع بعد الاستفهام، والأمر، والنهي، وهذا قليل.

وقد قرئ بالأوجه الثلاثة قول الله تعالى : ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾، حيث قرأ الجمهور (يغفر) بالجزم، وقرأها عاصم، وابن عامر بالرفع، وقرأها ابن عباس، وأبو حمزة، والأعرج بالنصب .

وإذا توسط المضارع المقرون بـ(الفاء) أو (الواو) بين جملتي الشرط والجواب، فالوجه الجزم، ويجوز النصب، ويمتنع الرفع إذ لا يصح الاستئناف قبل مجئ الجواب كما في قول الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٩٠﴾﴾ .

وقول الشاعر:

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما

حيث روي(يصبر) في الآية، و(يخضع) في البيت بالجزم والنصب، وإن تعين النصب في (يخضع) مراعاة لوزن البيت. قال سيبويه: "سألت الخليل عن قولك: إن تأتني فتحدثني أو وتحدثني أحدثك بالنصب. قال: هذا يجوز والوجه الجزم".

ويمتنع الرفع إذ لا يصح الاستئناف قبل مجئ الجواب، وقد أجازه ابن خروف مع(الواو) خاصة، على أن الفعل خبر مبتدأ محذوف، والجملة حال.

كما أجازه المرادي على أن تكون الجملة معترضة بين الشرط والجزاء .

ونقل عن الكوفيين أنهم أجروا (ثم) مجرى الفاء والواو، فيقولون: إن تأتني ثم تحدثني أكرمك، بنصب (تحدثني)؛ واحتجوا بقراءة الحسن : ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٠٠﴾﴾ ، بنصب (يدركه)، وهي قراءة قتادة والجراح، وقرأها طلحة بن سليمان، وإبراهيم النخعي بالرفع، وقرأها الجمهور بالجزم.

مما جاء بعد انقضاء الشرط والجزاء بالرفع قول الله تعالى: ﴿وَلَئِن قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴿١٥٨﴾ وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴿١٥٨﴾﴾، وبالجزم قوله تعالى: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم ﴿٣٨﴾﴾؛ويمتنع النصب إذ لا مدخل فيه لـــ(ثم) .

وقد ألحق بعضهم (أو) بالفاء، والواو، وثم .

الحذف في أسلوب الشرط

يعتري الحذف أسلوب الشرط بأجزائه الثلاثة، وذلك على النحو التالي:

حذف الأداة:

اتفق جمهور النحاة على عدم جواز حذف أداة الشرط. وإن جاز بعضهم حذف (إنْ) خاصة، فيرتفع الفعل بعدها، وتدخل (الفاء) على الجواب إشعارا بذلك، وخرج عليه قول الله (ﷻ): ﴿تَحۡبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعۡدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقۡسِمَانِ بِٱللَّهِ﴾ سورة المائدة، الآية ١٠٦.

حذف الشرط:

يجوز حذف فعل الشرط إن دل عليه دليل، كما في قول الله (ﷻ): ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ﴾ سورة التوبة، الآية ٦، إذ التقدير: وإن استجارك أحد، وكما جاء في الأثر: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير، وإن شرا فشر، إذ التقدير إن كان عملهم خيرا فهو خير، وإن كان عملهم شرا فهو شر.

واشترط ابن هشام لحذف الشرط أن تكون الأداة (إنْ) مقرونة بـ(لا)، مستدلا بقول الشاعر:

فَطَلِّقها فَلَستَ لَها بِكُفءٍ وَإِلّا يَعْلُ مَفرِقَكَ الحُسامُ

أي: وإلا تطلقها يعل مفرقك الحسام.

إلا أن ابن مالك استشهد عليه بقول الشاعر:

مَتَى تُؤْخَذُوا قَسْرًا بِظُنَّةِ عَامِرٍ وَلَا يَنْجُ إِلَّا فِي الصِّفادِ يَزِيدُ

أي: متى ندرككم، أو متى تثقفوا تُؤْخَذُوا قَسْرًا.

حذف الشرط مع الأداة:

يجوز حذف الشرط مع أداة الشرط كثيرا. ومما ورد منه في القرآن الكريم قول الله (جل جلاله): ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ سورة الأنفال، الآية ١٧. إذ التقدير: إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم ولكن الله قتلهم.

حذف الجواب

يجب حذف جواب الشرط إذا دل عليه دليل، وذلك في حالتين:

الأولى: إذا كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى، نحو: أنت ظالم إن فعلت، إذ التقدير: أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم، ونحو: فلم تؤد واجبك إن فعلت ذلك، إذ التقدير: فلم تؤد واجبك إن فعلت ذلك لم تؤد واجبك، ونحو: أقوم إن قمت، إذ التقدير: أقوم إن قمت أقم.

الثانية: أن يكون الدال عليه ما تأخر من جواب قسم سابق. نحو قول الله (جل جلاله): ﴿لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ سورة الإسراء، الآية ٨٨، إذ اللام في (لئن) موطئة للقسم، و(اجتمعت الإنس والجن) جملة الشرط، و(لا يأتون بمثله) جواب القسم، وقد أغنى عن جواب الشرط، فوجب حذفه.

وقد يغني عن جواب الشرط خبر ذي خبر مقدم على أداة الشرط، كما في قول الله (جل جلاله): ﴿وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهۡتَدُونَ﴾ سورة البقرة، الآية ٧٠، وقول الشاعر:

هَذَا سُرَاقَةُ لِلْقُرآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إنْ يَلْقَهَا ذِيبُ

أو خبر مبتدأ مقدر بعد الشرط، كما في قول الشاعر:

بَني ثُعَلٍ لا تَنْكَعُوا الْعَنْزَ شِرْبَهَا بَني ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَعِ العَنْزَ ظَالِمُ

أي: فهو ظالم.

وقد اشترط النحاة لحذف جواب الشرط – سواء كان وجوبا أم جوازا – أن يكون الشرط ماضيا لفظا، أو معنى كأن يكون مضارعا منفيا بـ(لم)، نحو قول الله (جل جلاله): ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَهُمۡ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ سورة الزخرف، الآية ٨٧.

ولا يجوز: أنت ظالم إن تفعل، ولا: والله إن تقم لأقومن، لكون الشرط مضارعا غير منفي بـ(لم)؛ وذلك عند البصريين والفراء، أما بقية الكوفيين فقد أجازوه قياسا في الاختيار، أما في الشعر فيحمل على الضرورة، كما في قول الشاعر:

لَئِنْ يَكُقَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتُكُمْ لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي واسْعُ

حيث حذف جواب الشرط، مع أن فعل الشرط في البيت (يكن) مضارع لم ينف بـ(لم) ضرورة.

كما يجب إغناء جواب الشرط عن جواب قسم تأخر عنه، نحو: إن تقم والله أقم، حيث حذف جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط وهو (أقم).

ويجوز حذف الجواب إذا فهم من الكلام، كما في قول الله (جل جلاله): ﴿قَالُوا۟ طَـٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْ ۚ أَئِن ذُكِّرْتُم ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ سورة يس، الآية ١٩، إذ التقدير: أئن ذكرتم تطيرتم، وقوله (جل جلاله): ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ﴾ سورة الأنعام، الآية ٣٥. حيث (استطعت) فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف تقديره: فافعل؛ وقوله (جل جلاله): ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ سورة الرعد، الآية ٣١، أي: لكان هذا القرآن.

حذف الشرط والجواب معا:

يجوز حذف الشرط والجواب معا إذا فهم المعنى، كما في قول الشاعر:

قالَتْ بَناتُ العَمِّ يا سَلْمي وَإِنْ كانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قالَتْ وَإِنْ

أي: وإن كان فقيرا معدما تزوجته.

قال السيرافي: "يقول القائل: لا آتي الأمير لأنه جائر، فيقال: إيته وإن، يراد بذلك: وإن كان جائرا فائته".

وشرط ابن مالك جواز حذفهما بأن تكون الأداة (إنْ) حيث قال: "وهذا لا يجوز مع غير (إن)، وهو مما يدل على أصالتها في باب المجازاة".

ولكن خالد الأزهري أورد قول الشاعر:

فَإِنَّ المَنِيَّةَ مَن يَخشَها فَسَوفَ تُصادِفُهُ أَينَما

أي: أينما يذهب تصادفه.

وقد اجتمع حذف الشرط، وحذف الجواب في جملتين من كلام واحد، وذلك في قوله (ﷺ) في شأن اللقطة: "فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها" فحذف من الجملة الأولى الجواب، ومن الثانية الشرط، إذ التقدير: فإن جاء صاحبها فأدها إليه، وإن لم يجيء فاستمتع بها، وفيه حذف (الفاء) من جملة الجواب الطلبية.

اجتماع الشرط والقسم

إذا اجتمع في الكلام شرط وقسم، استغنى بجواب المتقدم منها عن جواب المتأخر، وذلك لشدة الاعتناء بالمتقدم، ومثال ذلك قول الله (جل جلاله): ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ سورة الإسراء، الآية ٨٨، حيث جملة (لا يأتون بمثله) جواب القسم، وقد أغنت عن جواب الشرط، فوجب حذفه؛ وقولهم: إن تقم والله أقم، حيث (أقم) جواب الشرط وقد أغنى عن جواب القسم، فوجب حذفه.

وإذا تقدمها ذو خبر أي: ما يطلب خبرا، من مبتدأ، أو اسم (كان)؛ أو اسم (إن)، كان الجواب للشرط تقدم أو تأخر، وكان جواب القسم محذوفا؛ وذلك لأن سقوط الشرط يخل بمعنى الجملة التي هو فيها، بخلاف القسم فإنه مسوق لمجرد التوكيد، وذلك نحو: زيد والله إن يقم أقم، وهذا ما ارتآه ابن عصفور، وأوجبه ابن مالك.

وأجاز الفراء جعل الجواب للشرط المتأخر عن القسم مع عدم سبقها بذي خبر، مستدلا بقول الشاعر:

لَئِنْ كانَ ما حُدِّثْتُهُ اليَوْمَ صادِقًا أَصُمْ في نَهَارِ القيظ للشمْسِ بَادِيًا

حيث جاء (أصم) مجزوما جوابا للشرط مع تأخره عن القسم.

دخول الشرط على الشرط

إذا توالى شرطان، فقد يكون تواليهما بعطف، وقد يكون دون عطف.

فإذا كان تواليهما بدون عطف، كان الجواب للشرط الأول، وكان الشرط الثاني مقيدا للأول كتقييده بحال واقعة موقعه، مستغنيا عن جوابه لقيامه مقام ما لا جواب له وهو الحال، ومثال ذلك قول الشاعر:

إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إِنْ تُذْعَرُوا تَجِدوا مِنَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ زَانَهَا كَرَمُ

إذ (تجدوا) جواب (تستغيثوا)، و(تذعروا) بالبناء المجهول مقيد للشرط على معنى: إن تستغيثوا مذعوورين تجدوا؛ ومنه قول الله (جل جلاله): ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِيٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ سورة هود، الآية ٣٤، إذ (لا ينفعكم نصحي) دليل الجواب المحذوف، والشرط (إن أردت أن أنصح لكم) و(إن كان الله يريد أن يغويكم) مقيدا للأول مستغنٍ عن الجواب، والتقدير: إن أردت أنصح لكم مرادا غيكم لا ينفعكم نصحي.

وإن كان تواليهما بعطف، فقد أطلق ابن مالك أن الجواب لأولهما لسبقه. وفصل غيره فقال:

إن كان العطف بالواو، فالجواب لهما معا، لأن (الواو) للجمع نحو: إن تأتيني وإن تحسن إليّ أحسن إليك؛ ومنه قول الله (ﷻ): ﴿وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾ سورة محمد، الآية ٣٦.

وإن كان العطف بـ(أو)، كان الجواب لأحدهما، لأن (أو) لأحد الشيئين نحو: إن جاء زيد أو إن جاءت هند فأكرمه أو فأكرمها.

وإن كان العطف بالفاء، فالجواب للثاني، والثاني وجوابه جواب للأول، كما في قول الله (ﷻ): ﴿وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ ۝ إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا فَيُحْفِكْكُمْ تَبْخَلُواْ"﴾ سورة محمد، الآيتان ٣٦-٣٧، إذ (تبخلوا) جواب (يحفكم)، وهو وجوابه جواب (يسألكموها).

ومنهم من جعل الجواب للأخير، وجواب الأول الشرط الثاني وجوابه، وجواب الشرط الثالث وجوابه، وهكذا على إضمار (الفاء)، فإذا قال: إن جاء زيد إن أكل زيد إن ضحك زيد فعبدي حر، فعلى الأصح: الضحك أول، ثم الأكل، ثم المجيء، فإذا وقع على هذا الترتيب ثبت عتقه، وعلى مقابله عكسه؛ فإذا وقع المجيء، ثم الأكل، ثم الضحك لزم العتق.

دخول الاستفهام على الشرط

إذا دخل استفهام على الشرط، فإن سيبويه يجعل الاعتماد على الشرط كأن الاستفهام لم يكن، وعليه يكون الجواب للشرط، فيقول: أإن قام زيد تقم؛ محتجا بقول الله (ﷻ): ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ سورة الأنبياء، الآية ٣٤.

ويونس يجعل الاعتماد على الاستفهام، فيجعل الجواب للاستفهام لتقدمه، قياسا على مسألة تقدم القسم على الشرط، فيقول: "أإن قام زيد تقوم؟".

توسط المضارع بين الشرط والجزاء:

إذا توسط بين الشرط والجزاء فعل مضارع، فإما أن يكون صفة، أو لا يكون، فإن كان صفة، أخذ حكم الموصوف نحو: إن يأتني رجل يتقي الله أكرمه، فجملة (يتقي الله) في محل رفع صفة للرجل؛ وإن كان غير صفة فنوعان:

الأول: إن وافق الشرط في المعنى وصح حذفه، أعرب بدلا من فعل الشرط، نحو: إن تأتني تحسن إليّ أكرمك، إذ (تحسن) بدل من (تأت).

الثاني: إن لم يوافق الشرط في المعنى، رفع وأعرب حالا، نحو: إن تأتني تضحك أحسن إليك، إذ (تضحك) حال من فاعل (تأت)؛ والماضي والمضارع في هذا الحكم سواء، فمثال الماضي: إن أتيتني مشيت أكرمك، وإن تأتني قد ضحكت أحسن إليك.

أما إن كان الشرط مما يتطلب معمولا، فلا يشترط الحذف، كما في نحو: إن تكن تحسن إليّ أحسن إليك؛ فإن المتوسط لا يعرب بدلا ولا حالا، بل يكون في محل نصب على أنه خبر (كان) في المثال الأول، والمفعول الثاني لـ(ظن) في المثال الثاني، وعليه قول الشاعر:

وَمَن لا يَزَل يَستَحمِلُ الناسَ نَفسَهُ وَلا يُغنِها يَومًا مِنَ الدَهرِ يَسأَمِ

حيث جاءت جملة (يستحمل) في محل نصب خبر(لا يزال).

اقتران أداة الشرط بـ(ما) :

يجب اقتران كل من (إذ) و(حيث) بـ(ما)، حيث لا يجزم بهما إلا مقرونتين بها، لأنهما إذا تجردتا لزمتهما الإضافة إلى ما يليها، والإضافة من خصائص الأسماء، فكانت منافية للجزم، فلما قصد جعلهما جازمتين ركبتا مع (ما) لتكفهما عن الإضافة وتهيئتهما لما لم يكن لها من عمل ومعنى، فصارت (ما) ملازمة لهما ما دامت المجازاة مقصودة بهما.

ويجوز اقتران (إن) و(أين) و(متى) و(أيان) بـ(ما).

فمثال (إنْ) قول الله (جل جلاله): ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ سورة الأعراف، الآية ٢٠٠.

ومثال (أين) قول الله (جل جلاله): ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ سورة النساء، الآية ٧٨. ومثال (متى) قول الشاعر:

مَتى ما تَلقَني فَردَينِ تَرجُف رَوانِفُ أَلْيَتَيكَ وَتُستَطارا

ومثال (أيان) قول الشاعر:

إذَا النَّعْجَةُ الأَدْمَاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلْ به الريح تَنْزِلِ

كما يجوز اقتران (أي) بـ(ما) بشرط عدم إضافتها، كأن لم تضف أصلا، كما في قول الله (جل جلاله): ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ سورة الإسراء، الآية ١١٠، أو

أضيفت إلى ضمير كما في قول الله (جل جلاله): ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ سورة القصص، الآية ٢٨.

ويمتنع اقتران (ما)، و(مَن)، و(أي) بـ(ما)، لعدم ورود السماع به.

أدوات ليست شرطية، وإنما يحصل بها التعليق

(أمَّا)

نطقها:

(أمَّا) بالتشديد والفتح، ويقال فيها (أيْما) بإبدال ميمها الأولى (ياء) استثقالا للتضعيف، كما في قول الشاعر:

رَأَت رَجُلًا أَمّا إِذا الشَمسُ عارَضَت فَيَضحى وَأَمّا بِالعَشِيِّ فَيَخصَرُ

وضعها:

الأصح أنَّ (أمَّا) حرف بسيط.

وقيل: مركب من (أم) و(ما).

معناها:

تأتي (أما) لثلاثة معانٍ:

المعنى الأول: الشرط. ويدل على ذلك مجيء (الفاء) في جوابها، كما في قول الله (جل جلاله): ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾ سورة البقرة، الآية ٢٦، ولا يجوز حذف هذه (الفاء) إلا في حالات ثلاث:

الأولى: إذا دخلت على قول قد طرح استغناء عنه بالمقول، كما في قول الله (ﷻ): ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم﴾ سورة آل عمران، الآية ١٠٦، أي: فيقال لهم: أكفرتم؟، فقد حذف القول مع (الفاء) استغناء بالمقول (أكفرتم).

الثانية: الضرورة. كما في قول الشاعر:

فَأَمَّا القِتالُ لا قِتالَ لَديكُمُ وَلَكِنَّ سَيرًا في عِراضِ المَواكِبِ

أراد: فلا قتال لديكم، ولكنه حذف (الفاء) ضرورة شعرية.

الثالثة: الندرة. كما في الحديث: "أما بعد، ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله"، وقول عائشة – رضي الله عنها –: "أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا".

الفصل بين (أما) و(الفاء)

باستقراء الكلام العربي نجد الفاصل بينهما واحدا من ستة أشياء:

الأول: المبتدأ من جملة الجواب. نحو: أما زيد فمنطلق.

الثاني: الخبر من جملة الجواب. نحو: أما في الدار فزيد.

الثالث: جملة شرط دون جوابه، تكون معترضة كما في قول الله (ﷻ): ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ فَرَوۡحٞ وَرَيۡحَانٞ وَجَنَّتُ نَعِيمٖ﴾ سورة الواقعة، الآيتان ٨٨-٨٩.

الرابع: اسم منصوب – لفظا أو محلا – بما بعد الفاء، كما في قوله (جل جلاله): ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ سورة الضحى، الآية ٩. وقوله (جل جلاله): ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ سورة الضحى، الآية ١١.

الخامس: اسم منصوب بفعل محذوف يفسره ما بعد (الفاء). نحو: أما زيدا فاضربه، وقول الله (جل جلاله): ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ سورة فصلت، الآية ١٧ بالنصب؛ ويجب تقدير العامل بين (الفاء) وما دخلت عليه، لأن (أما) نائبة عن فعل الشرط، فكأنها فعل، والفعل لا يلي الفعل.

السادس: ظرف معمول لـ(أما) لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه، أو للفعل المحذوف نحو: أما اليوم فإني ذاهب، وأما في الدار فزيد جالس.

ولا يفصل بين (أما) و(الفاء) بجملة تامة إلا إذا كانت دعاء، بشرط أن بتقدم الجملة فاصل، نحو: أما اليوم رحمك الله فالحر شديد.

المعنى الثاني: التفصيل. وهذا هو أغلب أحوالها، كما في قول الله (جل جلاله): ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ سورة البقرة، الآية ٢٦.

وقد يترك تكرار (أما) استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر، كما في قول الله (جل جلاله): ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُوا۟ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ﴾ سورة النساء، الآية ١٧٥، أي: والذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا؛ أو بكلام

يذكر بعدها في موضع ذلك التقسيم، كما في قول الله (ﷻ): ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ﴾ سورة آل عمران، الآية ٧، أي: وأما غيرهم فيؤمنون به؛ ويدل على ذلك قوله (ﷻ): ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ سورة آل عمران، الآية ٧؛ فكأنه قال: وأما الراسخون في العلم فيقولون.

المعنى الثالث: التوكيد. وهذا المعنى ملازم لها في جميع أحوالها، رغم قلة من ذكره من النحاة.

عمل ما بعد (الفاء) فيما قبلها:

يعمل ما بعد (الفاء) فيما قبلها وفاقا، كما في قول الله (ﷻ): ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ سورة الضحى، الآية ٩، قال سيبويه:

"ما جاز عمله بعد حذف (أما) و(الفاء) عمل فيما قبل، وما لا فلا، ألا ترى أنك لو حذفت (أما) و(الفاء) في الآية وقلت: اليتيم لا تقهر، لكان جائزا بخلاف نحو: أما زيدا فإني ضارب، لا يجوز إذ لو حذفت (أما)، و(الفاء) لم يجز تقدم معمول خبر (إنَّ) عليها، وكذلك لا يجوز: أما درهما فعندي عشرون، إذ المميَّز لا يعمل فيما قبله وفاقا". وتابعه على ذلك المازني، والزجاج، وابن السراج.

عمل (أما)-:

ذهب الكوفيون إلى جواز عمل (أما) في الاسم الصريح، كأن تنصب المفعول نحو: أما زيدا فعنده عشرون درهما، وأما زيدا فقائم، وذلك لما فيها من معنى الفعل.

ورده البصريون بأن الأسماء الصريحة لا تعمل فيها المعاني، وإنما تعمل في الظرف والمجرور والحال، لأنها قابلة للتأثر بما فيه معنى الفعل.

حذف (أما) -:

قد تحذف (أما) من الكلام، ويقدر وجودها، ويطرد ذلك في حالتين:

الأولى: قبل الأمر. كما في قول الله(جل جلاله): ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾ سورة المدثر، الآيات ٣-٥، وقوله (جل جلاله): ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾.

الثانية: قبل النهي. كما في قولنا: الكذب فلا تنطق، العلماء فلا تفارق.

إذ التقدير في الجميع: وأما ربك فكبر، وأما ثيابك فطهر، وأما الرجز فاهجر، وأما بذلك فليفرحوا، وأما الكذب فلا تنطق، وأما العلماء فلا تفارق.

(لو)

تأتي (لو) في الاستعمال العربي على ستة أوجه:

الأول: للعرض. نحو: لو تنزل عندنا فتصيبُ خيرا.

الثاني: للتحضيض. نحو: لو تأمرُ فتطاعُ.

الثالث: للتقليل. نحو ما جاء في الحديث: "تَصَدَّقوا ولَوْ بِظِلْفِ مَحْرَقٍ".

الرابع: للتمني. نحو: لو تأتينا فتحدثنا؛ وذلك إذا كان المخاطب ميئوسا من إتيانه، أو متعسرا إتيانه عادة، إذ التمني: طلب ما لا طمع فيه، أو ما فيه عسر؛ ولذا جاء جوابها منصوبا في قول الله (جل جلاله): ﴿لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ سورة الزمر، الآية ٥٨ كجواب (ليت) في قوله (جل جلاله): ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ سورة النساء، الآية ٧٣.

الخامس: مصدرية. أي حرفا مصدريا بمنزلة (أنْ) إلا أنها لا تنصب، وعلامتها أن يصلح في موضعها (أنْ).

وأكثر وقوع (لو) المصدرية بعد (وَدَّ) كما في قول الله (جل جلاله): ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾، أو (يَوَدُّ) كما في قول الله (جل جلاله): ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ سورة البقرة، الآية ٩٦.

وقد تقع بعد غيرهما كما في قول الشاعر:

ما كانَ ضَرَّك لَوْ مَنَنْتَ ورُبَّما مَنَّ الفَتَى وهوَ المَغيظُ المُحْنِقُ

السادس: شرطية . وهى قسمان:

أ. بمعنى (إنْ). وهى لتعليق فعل بفعل في المستقبل، إلا أنها لا تجزم، ومن ثم وجب ألا يليها إلا الفعل المستقبل في اللفظ والمعنى جميعا، كما في قول الشاعر:

لا يُلْفِكَ الراجُونَ إلا مُظْهِرًا خُلُقَ الكرَامِ ولِو تَكونُ عَدِيمًا

أو الفعل المستقبل في المعنى دون اللفظ، بأن يكون ماضيا مؤولا بالمضارع. كما في قول الله (جل جلاله): ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَـٰفًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ﴾ سورة النساء، الآية ٩.

ب. أن تكون امتناعية وهي لتعليق فعل بفعل في الماضي، وهي أغلب أقسام (لو)، وهي تفيد امتناع وقوع الجواب لامتناع وقوع الشرط، ومن ثم سماها النحاة: حرف امتناع لامتناع.

وهي تقتضي امتناع شرطها دائما – مثبتا كان أو منفيا – خلافا للشلوبين الذي ذهب إلى أنها لا تفيد الامتناع بوجه، حيث زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط، ولا على امتناع الجواب.

ولا تقتضي امتناع جوابها خلافا للمعربين، حيث ذهبوا إلى أنها تفيد امتناع الشرط، وامتناع الجواب جميعا.

والصحيح أن جواب (لو) إن لم يكن له سبب غير شرطها، لزم امتناعه.

كما في قول الله (ﷻ) في بلعم بن باعوراء: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾ سورة الأعراف، الآية ١٧٦، حيث لا سبب للرفع إلا المشيئة، وقد انتفت المشيئة فانتفى الرفع.

وإذا ولى (لو) هذه فعل مضارع أُوِّل بالماضي، كما في قول الله (ﷻ): ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ سورة الحجرات، الآية ٧، أي: لو أطاعكم لعنتم.

جواب (لو) -:

جواب (لو) إما ماضٍ معنى، كما في قول عمر بن الخطاب – رضي الله عنه –: "لو لم يخف الله لم يعصه"، أو ماضٍ لفظا، وهو: إما مثبت، فاقترانه بـ(اللام) كما في قول الله (ﷻ): ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا﴾ سورة الواقعة، الآية ٦٥ أكثر من تجرده منها كما في قوله (ﷻ): ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ﴾ سورة الواقعة، الآية ٧٠.

وإما منفي بـ(ما) فتجرده من (اللام) كما في قوله (ﷻ): ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ سورة الأنعام، الآية ١١٢ أكثر من اقترانه بها كما في قول الشاعر:

وَلَو نُعطي الخَيارَ لَما اِفتَرَقنَا وَلَكِن لا خَيارَ مَعَ اللَيالي

قيل: وقد تجاب (لو) بجملة اسمية مقرونة بـ(اللام) كما في قول الله (ﷻ): ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾ سورة البقرة، الآية ١٠٣، وعلله ابن مالك بأن بين الماضي والاسم تشابها.

لَوْلَا

وضعها:

ذهب ابن القواس إلى أن (لولا) بسيطة غير مركبة. قال: "لأن الأصل عدم التركيب".

وذهب أبو حيان، والسكاكي إلى أنها مركبة من (لو) و(لا).

معناها:

تأتي (لو) في الاستعمال العربي على أربعة أوجه:

الأول: التحضيض. نحو قول الله (جل جلاله): ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ سورة المنافقون، الآية ١٠.

الثاني: الاستفهام. نحو قول الله (جل جلاله): ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ سورة الأنعام، الآية ٨.

الثالث: النفي. نحو قول الله (جل جلاله): ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ﴾ سورة يونس، الآية ٩٨، وقوله (جل جلاله): ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ سورة النور، الآية ١٣.

الرابع: الشرط. وهي حينئذ حرف امتناع لوجود نحو: لولا زيد لأكرمتك، فقد امتنع الإكرام لوجود زيد. وهذا الوجه الرابع هو الأصل في المعاني التي تؤديها، والثلاثة الباقية فروع عليه.

أحكامها:

تكتنف (لولا) أحكام ثلاثة:

أولا: يلي (لولا) اسم أو ما في تأويله، وذلك على النحو التالي:

فالاسم نحو: لولا الغواصُ لغرق الطفل.

وما في تأويل الاسم نحو: (أنَّ) و(أنْ) المخففة منها و(أنْ) المصدرية ومعمولاتها.

فـ(أنَّ) كما في قول الله (ﷻ): ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ لَلَبِثَ فِى بَطْنِهِۦٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ سورة الصافات، الآيتان ١٤٣-١٤٤.

و(أنْ) المخففة من الثقيلة كما في قول الله (ﷻ): ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا﴾ سورة القصص، الآية ٨٢.

و(أنْ) المصدرية كما في قول الله (ﷻ): ﴿وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ ...﴾ سورة الزخرف، الآية ٣٣.

ويعرب ما بعد (لولا) من الاسم وما في تأويله مبتدأ وخبره محذوف وجوبا، مقدرا بكون عام تقديره: كائن أو موجود أو ثابت.

ثانيا: يأتي جوابها على ثلاث صور:

الأولى: مثبت مقرون بـ(اللام). كما في قول الله (جل جلاله): ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ سورة النور، الآية ١٤.

وذهب ابن عصفور إلى أن حذف (اللام) من جواب (لولا) ضرورة، وجوزه صاحب الترشيح، ودُرَيْد، مستدلين بقول الشاعر:

لَوْلَا الحَيَاءُ وبَاقِي الدِّينُ عِبْتُكُمَا ... بِبَعْضِ مَا فِيكُمَا إِذْ عِبْتُمَا عَوَرِي

ولم يرد حذف (اللام) من جواب (لولا) في القرآن الكريم البتة.

الثانية: مثبت مقرون بـ(اللام) و(قد)، كما في قول الله (جل جلاله): ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلاً﴾ سورة الإسراء، الآية ٧٤.

الثالثة: منفي بـ(ما). كما في قول الله (جل جلاله): ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ سورة النور، الآية ٢١.

الرابعة: منفي بـ(لم). كما في قول الشاعر:

أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا ... وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لأَحْسَابِنَا حُسْنُ

ثالثا: يجوز حذف جوابها إذا دل عليه دليل حالي كما في قول الله (ﷻ): ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة النور، الآية ٢٠، أي: لأخذكم، أو دليل مقالي كما في قول الله (ﷻ): ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ سورة يوسف، الآية ٢٤ أي: لَهَمَّ بها؛ وقوله (ﷻ): ﴿إِنَ كَادَتْ لَتُبْدِى بِهِۦ لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾ سورة القصص، الآية ١٠، أي: لأبدت به؛ حيث تقدم على (لولا) في الآيتين من الكلام ما يدل على الجواب.

العَدَدَ

العدد – لغة –:

اسم للشيء المعدود، كالقبص، والنقض، والخبط، بمعنى: المقبوص، والمنقوض، والمخبوط، بدليل قول الله (ﷻ): ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ سورة المؤمنون، الآية ١١٢، والمراد به هنا: الألفاظ التي تعد بها الأشياء.

وقال ابن أبي الربيع: العدد، والمعدود، والعد: المصدر؛ وقال ابن هشام: وهو ظاهر في قوله (ﷻ): ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ و﴿إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَدًّا﴾ سورة مريم، الآية ٨٤.

واصطلاحا:

ما وضع لكمية آحاد الأشياء. هكذا عرّفه ابن الحاجب، وعليه فالواحد عنده عدد؛ وعرّفه غيره بقوله: هو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين على السواء، نحو (اثنان) فإن حاشيته السفلى (واحد)، والعليا (ثلاثة)، ومجموعها (أربعة)، ونصف الأربعة (اثنان)؛ ونحو (عشرة) فإن حاشية السفلى (تسعة)، والعليا (أحد عشر)، ومجموعها (عشرون)، ونصف العشرون (عشرة)؛ أما الحاشيتان البعيدتان فنحو (عشرة) فإن حاشيته السفلى (ستة)، والعليا (أربعة عشرة)، ومجموعهما (عشرون) ونصف العشرين (عشرة)، وذلك بأن تنقص من العدد عددا معينا، فتكون حاشيته السفلى، وتزيد عليه نفس العدد الذي أنقصته، فتكون حاشيته العليا، ثم نجمعهما، ونأخذ النصف فيكون الناتج هو العدد الذي معنا؛ وعلى هذا يكون (الواحد) – عند هذا الفريق – ليس عددا، وإنما هو مبتدأ للعدد، إذ ليس له حاشية سفلى.

أنواع ألفاظ العدد:

ألفاظ العدد – بحسب الاستعمال – أربعة أنواع:

الأول: مفرد، وهو عشرة ألفاظ: واحد، واثنان، وعشرون، وتسعون، وما بينها من ألفاظ العقود.

الثاني: مضاف. وهو عشرة ألفاظ أيضا: مائة، وألف، وثلاثة، وعشرة، وما بينها.

الثالث: مركب. وهو تسعة ألفاظ: أحد عشر، وتسعة عشر، وما بينها.

الرابع: معطوف. وهو واحد وعشرون، وتسعة وتسعون، وما بينها.

تمييز ألفاظ العدد:

يترتب على التنوع في ألفاظ العدد التنوع أيضا في تمييزها، وذلك على التفصيل التالي:

(الواحد) و(الاثنان): لا يجمع بينهما وبين المعدود، فلا يقال: واحد رجل، ولا اثنان رجلان، لأن قولك (رجل) يفيد الجنسية والوحدة، وقولك (رجلان) يفيد الجنسية وشفع الواحد، فلا حاجة إلى الجمع بينهما.

العدد المفرد: وهو (الثلاثة) و(العشرة) وما بينهما. ولا يكون تمييزه إلا جمعا مجرورا، وحق هذا الجمع أن يكون مكسرا، حتى يتطابق العدد والمعدود لفظا، وأن يكون من أبنية القلة وهي: أفْعُل، وأفعال، وأفْعِلة، وفِعْلة، تقول: ثلاثة أكلب، وأربعة أثواب، وخمسة أكْبِة، وستة صبية، حتى يتطابق العدد والمعدود معنى؛ فإذا توافرت هذه الثلاثة – الجمع، والتكسير، والقلة – جر بالإضافة؛ وقد يتخلف كل واحد من هذه الثلاثة:

فيأتي مفردا. كأن يكون اسم جنس كشجر، وتمر، وبقر، وطير، أو اسم جمع كقوم، وهط، وركب، ونسوة، وهذا النوع الأصل فيه أن يجر بـ(من)، تقول: ثلاثة من الشجر غرستها، وخمسة من التمر أكلتها، وسبعة من القوم لقيتهم، وعشرة من الرهط صحبتهم، قال الله (جل جلاله): ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ﴾ سورة البقرة، الآية ٢٦٠.

وقد يجر اسم الجنس، واسم الجمع بإضافة العدد إليه سماعا نحو قول الله (جل جلاله): ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ سورة النمل، الآية ٤٨، وقول الرسول الكريم (ﷺ): "ليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة"، وقول العرب: خمسة رجلة، وقول الشاعر:

ثَلاثَةُ أَنفُسٍ وَثَلاثُ ذَودٍ لَقَد جارَ الزَمانُ عَلى عِيالي

وجعل بعضهم من اسم الجنس لفظة (حنظل) في قول الشاعر:

كأنَّ خصْيَيْه مِنَ التَّدلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فيهِ ثِنْتَا حُنْظُلِ

حيث قيل: إن (حنظل) اسم جنس مخفوض بالإضافة على حد (تسعةُ رهطٍ).

وقد يأتي جمع تصحيح، وذلك في حالتين:

الأولى: أن يهمل تكسيره. نحو ﴿سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ سورة البقرة، الآية ٢٩، و﴿سَبْعَ بَقَرَٰتٍ﴾ سورة يوسف، الآية ٤٣، و﴿تِسْعُ ءَايَٰتٍ﴾ سورة الإسراء، الآية ١٠١، و"خَمْسُ صَلَوَاتٍ" حيث إن: سماء، وبقرة، وآية، وصلاة، لم يسمع لها جمع تكسير،

فضلا على أن يكون للقلة؛ ومن ثم فقد جيء بجمع التصحيح لأنه يفيد القلة عند سيبويه ومن تبعه.

الثانية: أن تجاوز ما أهمل تكسيره، كما في قول الله (جل جلاله): ﴿وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ﴾ سورة يوسف، الآية ٤٣، فإن (سنبلة) تكسر على (مَفَاعِل) وهو مسموع مستعمل، وجاء منه في القرآن الكريم: ﴿أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾ سورة البقرة، الآية ٢٦، و﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَآئِقَ﴾ سورة المؤمنون، الآية ١٧، و﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ﴾ سورة الحاقة، الآية ٧، و﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾ سورة المائدة، الآية ٨٩؛ ولكنه لما جاور (سبع بقرات)، المهمل تكسيره، حسن تصحيحه مراعاة للمشاكلة بين اللفظين.

وقد يأتي جمع كثرة، وذلك في حالتين.

الأولى: أن يكون جمع القلة فيه غير مقيس، كما في قول الله (جل جلاله): ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ سورة البقرة، الآية ٢٢٨، وذلك لأن مفرده (قُرْ) كفَلْس، وجمع مثله للقلة على (أفعال) شاذ، ولذا عُدِل عن (أقراء) إلى جمع الكثرة (قروء) وهو قياس فيه؛ ومثال إيثار (قروء) على (أقراء) لخروجه عن القياس كإيثار (شهداء) على (أشهاد) في قول الله تعالى- تعالى-: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾، لأن مفرد (شهداء) إما (شاهد) وإما (شهيد)، ولكل واحد منها نصيب في (أفعال) كشريف وأشراف، وصاحب وأصحاب، فعدل (شهيد) عن أفعال إلى فعلاء، كما عن أقراء إلى قروء.

الثانية: أن يكون جمع القلة فيه قليل الاستعمال. كما في قولهم: "ثلاثة شسوع"، فزعم أن جمع مفرده (شِسْع) على (أفعال) مطرد، إلا أن أكثر العرب يستغنون بجمعه على (فعول) عن (أفعال).

العدد المركب: وهو من (أحد عشر) إلى تسعة عشر)، وهو عدد مركب من كلمتين هما: النيف، والعقد، إلا أنه يقال: أحد، وإحدى مع التركيب بدلا من: واحد، وواحدة في الأفراد، خوف الالتباس بالصفة، حيث إن (ألف) أحد، وإحدى أصلها (واو)، حتى قال بعضهم: وحد عشر.

وتبنى الكلمتان- النيّف والعقد- على الفتح حتى تعادل خفته ثقل التركيب؛ أما بناء الكلمة الأولى فلأنها نزلت منزلة صدر الكلمة عن عجزها، إذ صدر الكلمة ليس محلا للإعراب وإنما عجزها؛ إلا (اثنين) و(اثنتين) فتعربان بالألف رفعا، وبالياء نصبا وجرا كالمثنى، لوقوع ما بعدها موقع النون المحذوفة لشبه الإضافة، حيث امتنعت الإضافة لأن الاسم الثاني لما طال به اللفظ، صار بحيث يحجب عن الإضافة.

وإلا (ثماني) فيجوز فيها أمران:

الأول: فتح (الياء) لأنها مفتوحة في (ثمانية) فتقول: ثمانيَ عشرة، ويقل حذف (الياء) لأنها زائدة، مع بقاء كسر (النون) دليلا عليها، فأشبهت قول الله- تعالى-: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾، فيقال: ثمانِ عشرة.

الثاني: فتح (النون) لأنها لما كانت تضم في الآخر، إذا كان الآخر (النون) كما في قوال شاعر:

لهَا ثَنَايَا أَرْبُعٌ حِسَانُ وأَرْبَعٌ فَثَغْرُهَا ثَمَانُ

جاز فتحها على أن تكون فتحة بناء على التركيب، وعليه قول الشاعر:

ولَقَدْ شَرِبْتَ ثَمَانيًا وثَمَانيًا وثَمَانَ عَشْرَةَ واثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعَا

ومنه قراءة بعضهم: "وله الجوارُ المنشآتُ في البحر كالأعلامِ"، وقراءة: "ومن فوقهم غواشٌ".

أما الكلمة الثانية- وهي (العشرة)- فتبنى على الفتح مطلقا؛ أما بناؤها مع (اثنين) و(اثنتين) فلأنها واقعة منها موقع (النون) المحذوفة لشبه الإضافة، والاسم إذا وقع موقع الحرف بُنِيَ؛ وأما بناؤها مع غيرها، فلأنها واقعة موقع (التنوين)، وهو حرف مبني على السكون؛ وقد بنيت على الحركة لأن لها أصلا في الإعراب، فبناؤها فرعي؛ وكانت الحركة فتحة طلبا للتخفيف.

وفي (العشرة) أربع لغات:

الأولى: تسكين (الشين) إذا كانت مختومة ب (التاء)، وهي لغة الحجازيين، حيث ينطقون بها ساكنة، كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وبها قرأ الأعمش: ﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗا﴾.

الثانية: كسر (الشين)، وهي لغة أكثر بني تميم، تشبيها لها بتاء (كتف)، وبها قرأ الأعمش أيضا.

الثالثة: فتح (الشين)، وهي لغة القليل من بني تميم، إبقاء لها على أصلها من الفتح، وبها قرأ الأعمش كذلك.

الرابعة: تسكين (العين)، وبها قرأ يزيد بن القعقاع في (أحدَ عْشر)، وقرأ هبيرة صاحب حفص (اثنتا عشْر).

ألفاظ العقود:

ألفاظ العقود هي (العشرة) ومضاعفاتها، و(المائة) ومضاعفاتها، و(الألف) ومضاعفاتها؛ والعقود الأولى- وهي مضاعفات (العشرة) هي: عشرون إلى تسعين؛ وهي ألفاظ مشتقة من أسماء الأعداد المفردة للدلالة على أنه قد خرجت بالعدد عن إفراده إلى تضعيفه، والدليل على ذلك ما يلحقه من الزيادة، وهي الواو والنون في الرفع، والياء والنون في النصب والجر، ليجري مجرى (مسلمين)، وذلك قولك: عندي عشرون درهم.

وقد ألزموا ألفاظ العقود- من عشرين إلى تسعين- وجها واحدا، وهو الإعراب بالواو رفعا، وبالياء نصبا وجرا، مع إلزامها (النون) في جميع الأحوال، حتى يسير الجميع على نسق واحد، وحتى يمنع وجود (النون) فيها من الإضافة إلى المعدود، حيث لم يعهد في العربية جعل ثلاث كلمات كالكلمة الواحدة.

وقد كسروا العين، من عشرين لأنه لما كان الأصل أن يشتق من لفظ (اثنين)، وأول الاثنين مكسور، كسروا أول (عشرين) ليدلوا بالكسر على الأصل المتروك.

وفي العدد المعطوف- وهو من الواحد والعشرين إلى التسعة والتسعين- يذكر النيف أولا، ثم يذكر العقد معطوفا، على النيف نحو: ثلاثة وعشرون رجلا، وتسع وتسعون امرأة؛ ولا يجوز تركيب النيف مع العقد، فلا يقال: خمسة عشرين، منعا للإلباس في نحو: رأيت خمسة عشرين رجلا، فإنه يحتمل خمسة لعشرين رجلا.

وتمييز كل من العدد المركب، والمعطوف، وهما ما بين العشرة والمائة، مفرد نكرة منصوب، كما في قول الله- تعالى-: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ و﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ و﴿إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ ، وإنما كان مفردا، لأن الأصل في التمييز الإفراد، وأما ما ذهب إليه الزمخشري في تفسير قوله- تعالى-: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ من أن (أسباطا) تمييز، لا دليل عليه، حيث إن (السِّبط) في بني إسرائيل بمنزلة (القبيلة) عند العرب، فعلى هذا يكون معنى الآية: قطعناهم اثنتى عشرة قبائل، فأسباط واقع موقع قبائل، وليس قبيلة، فلا يصح كونه تمييزا، وإنما هو بدل من (اثنتي عشرة)، والتمييز محذوف، أي: اثنتي عشرة فرقة، ومثله (بني مخاض) في قول ابن مسعود- رضي الله عنه-: "قضي- صلى الله عليه وسلم- في دية الخطأ عشرين بنت مخاض، وعشرين بني مخاض، وعشرين ابنة لبون، وعشرين حِقّة، وعشرين جَذَعَة"، إذ (بني مخاض) حال من (عشرين) أو نعت لها.

(المائة) و(الألف) وما فوقهما: يكون تمييزها مفردا مجرورا بالإضافة كما في قول الله- تعالى-: ﴿فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ﴾؛ وذلك لأن (المائة) اجتمع فيها ما افترق في (عشرة) و(عشرين) من الإضافة والإفراد، لأنها مشتملة عليهما، فأخذت من (العشرة) الخفض، ومن (العشرين الإفراد.

ومما تجدر الإشارة إليه، ضرورة حذف (التاء) من النيف حين إضافته إلى (المائة) في نحو: ثلاثمائة إلى تسعمائة، وذلك لكونه مضافا إلى (المائة) وهي مؤنثة، لأن المضاف يكتسي من المضاف إليه التأنيث.

أما (الألف) فقد أجرى مجرى (المائة) في تمييزه بمفرد مجرور بالإضافة، لأن (الألف) عقد كما أن (المائة) عقد، وإذا أضيف النيف- من ثلاثة إلى عشرة- إلى (الألف)، جاء الألف معها مجموعا؛ تقول: ثلاثة آلاف، وأربعة آلاف إلى عشرة آلاف، وذلك لأن (الألف) طرف كما أن النيف طرف، حيث إن النيف أول والألف آخر، ثم تتكرر الأعداد؛ كذلك أجرى مجرى ما يضاف إليه النيف أصلا نحو: ثلاثة رجال، وأربع نساء.

والنيف الذي يضاف للألف تلزمه (التاء) أبدا- مؤنثا كان أو مذكرا- لأن (الألف) مذكر، لأنك تقول: عندي ألف واحد من الدراهم، وعلى ذلك تقول: عندي ثلاثة آلاف عبدٍ، وثلاثة آلاف جارية.

منتهى العدد:

لم تعرف العرب اسما لما جاوز (الألف) من العقود، ومن ثم فإن ما بعد (الألف) من العدد يكرر، وقياسه على نحو ما تقدم، يقال: (عشرة آلاف) كما في الآحاد، و(أحد عشر ألفا) كما في المركب، و(عشرين ألفا) كما في العقود من العشرات، و(مائة ألف) كما في العقود من المآت، و(ألف ألف) كما في المآت أيضا، حيث لم تعرف العرب اسما لما جاوز الألف من العقود، وعليه قول الشاعر:

لوْ زِيدَ فيهِمُ ألفُ ألفٍ لم يُزَدْ

أرجع إلى مَعْزِك تَيْسًا ذا حَيَدْ

تذكير العدد وتأنيثه:

(الواحد) و(الاثنان): لا يحتاجان إلى تمييز، ومن ثم لا يجمع بينهما وبين المعدود، فلا يقال: واحد رجل، ولا اثنان رجلان، لأن قولك (رجل) يفيد الجنسية والوحدة، وقولك (رجلان) يفيد الجنسية وشفع الواحد، فلا حاجة لهما إلى تمييز.

ويذكر لفظها مع المذكر، فيقال: واحد، واثنان؛ ويؤنث مع المؤنث، فيقال: واحدة، واثنتان- على لغة الحجاز، وثنتان- على لغة تميم-.

الأعداد المفردة: وهي من الثلاثة إلى العشرة، ولها ثلاثة أحوال:

الأولى: أن يقصد بها العدد المطلق، وحينئذ تثبت (التاء) فيها جميعا، يقال: ثلاثة نصف ستة، وعشرة ضعف خمسة، ولا تنصرف لأنها أعمال مؤنثة.

الثانية: أن يقصد بها معدود مذكور في اللفظ، وحينئذ لا يستفاد هو والجنس إلا من العدد والمعدود جميعا، وذلك لأن قولك (ثلاثة) تفيد العدة دون الجنس، وقولك (رجال) تفيد الجنس دون العدة؛ فإذا قصدت الإفادتين- العدة والجنس- جمعت بين كلمتين- العدد والمعدود- فقلت: ثلاثة رجال، وثلاث إماء، بإثبات (التاء) مع المعدود المذكر، وبحذفها مع المعدود المؤنث.

الثالثة: أن يقصد بها معدود لم يذكر في اللفظ، والفصيح حينئذ أن تثبت (التاء) مع المعدود المذكر، وتحذف مع المعدود المؤنث، كما لو ذكر المعدود، تقول: صمت خمسة- تريد أياما-، وسهرت خمسا- تريد ليالي-؛ كما يجوز أن تحذف (التاء) مع المعدود المذكر كما في قول الله- تعالى-: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ أي: عشرة أيام، وقول الرسول الكريم- صلى الله عليه وسلم-: "من صام رمضان ثم أتبعه بست من شوال فكأنما صام العام كله" أي: أتبعه بست أيام، وما حكاه الكسائي: صمنا من الشهر خمسًا" أي: خمس أيام.

و(الثلاثة) وأخواتها أسماء جماعات كزمرة، وأمة، وفرقة، وعصبة، وصحبة، وسرية، وفئة، وعشيرة، وقبيلة، وفصيلة؛ فالأصل أن تكون ب (التاء) لتوافق الأسماء التي هي بمنزلتها، فاستصحب الأصل مع المعدود المذكر لتقدم رتبته لكونه الأصل ولخفته؛ وحذفت (التاء) مع المعدود المؤنث فرقا، لتأخر رتبته لكونه فرعا على المذكر، ولثقله، فقيل: ثلاثة أعبدٍ، وثلاث جوارٍ، كما في قول الله- تعالى-: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾.

والمعتبر من التأنيث تأنيث المفرد، لا تأنيث الجمع، ولذا يقال: ثلاثة إسطبلات، وعشرة سرادقات- بثبوت (التاء)- لأن مفرديها مذكران وهما: إسطبل، وسرداق؛ أما الكسائي فيعتبر لفظ الجمع حيث يقول: "مررت بثلاث حمامات، ورأيت ثلاث سجلات" وتابعه البغداديون.

ولا يعتبر تأنيث المفرد إذا كان علمًا لمذكر نحو: طلحة وحمزة، لأنه تأنيث لا تعلق به بالمعنى لا حقيقة ولا مجازا، ولذلك لا يؤنث ضميره، ولا ما يشار به إليه نحو: ثلاثة الطلحات لقيهم ثلاثة الحمزات، فثبتت (التاء) لأن تأنيثه لمجرد اللفظ، ولذلك لا يؤنث ضميره، ولا ما يشار به إليه نحو: الطلحات ذهبوا، والحمزات أتوا: وذلك بخلاف ما يتعلق تأنيثه بالمعنى حقيقة أو مجازا، فإن تأنيث ضميره، وما يشار به إليه لازم، حيث يقال: ثلاث الفتيات رُقّين عشر الدرجات.

وكذا لا يعتبر تأنيث المفرد إذا كان المعدود اسم جنس، أو اسم جمع، وإنما يعتبر حاله هو، فيعطي العدد عكس ما يستحقه ضميره، حيث يقال: ثلاثة من الغنم، وأربعة من القوم، لأنه يقال فيهما: غنم كثير، وقوم كثيرون- بتذكير الضمير المستتر في (كثير)، ويقال:

ثلاث من البط، وأربع من الإبل، لأنه يقال فيهما: بط كثيرة، وإبل كثيرة- بتأنيث الضمير- ؛ هذا ما لم يفصل بينه وبين العدد صفة دالة على المعنى، فإن فصل فالمراعي المعنى نحو: ثلاث إناث من الغنم، وأربع نساء من القوم، وثلاثة ذكور من البط، وأربعة فحول من الإبل؛ ولا أثر للوصف المتأخر حيث يقال: ثلاثة من الغنم إناث، وأربعة من القوم إناث، وثلاث من البط ذكور، وأربع من الإبل فحول.

وتثبت (التاء) في عدد اسمي الجنس والجمع المؤنث إن كان نائبا عن جمع مذكر كما في: ثلاثة أشياء، وثلاثة رجلة، فرغم أن مفرد أشياء (شيء) وهو مذكر، ومفرد رجلة (راجل) وهو مذكر، إلا أنها يراعي فيهما حالهما لا حل مفرديهما، وتوجيه ذلك أن جمع شيء- في الأصل-)أشياء). وجمع رجلة (أرجال) بزنة (أفعال) في كل منهما، وهووزن للجمع المذكر، ولكن لما حدث في (أشياء) من القلب المكاني فأصبحت (شيئاء) بزنة (لَفْعاء)، وعُدل عن (أرجال) إلى (رَجْلة) بزنة (فَعْلة) وكلاهما مؤنث، كان كل منهما نائبا عن الجمع المذكر (شيئاء) و(أرجال)، فقد استصحب الأصل، فثبتت (التاء) في عدده كما كانت تثبت في المنوب عنه.

وأما ما كان فيه لغتان- التذكير والتأنيث- فيجوز في عدده إلحاق (التاء) وعدمه، فيقال- على لغة من ذكر-: ثلاثة أحوال، ثلاثة أعضاء، وثلاثة ألسنة؛ ويقال- على لغة من أنث-: ثلاث أحوال، وثلاث أعضاء، وثلاث ألسن؛ ويكثر الوجهان في أسماء الأجناس المميز واحدها بالتاء نحو: بقر، نخل، وسحاب، فيقال- على لغة من ذكر-: لزيد ثلاثة من البقر، وثلاثة من النخل، وسيقت أرضنا بثلاثة من السحاب، و-على لغة من أنث-: ثلاث من البقر، وثلاث من النخل، وثلاث من السحاب.

وإذا كان المذكور بعد العدد صفة قامت مقام موصوفها، اعتبر- في الغالب- حال موصوفها لا حال الصفة، فيقال: ثلاثة ربعات، إذا قصدت رجالا، وثلاث ربعات، إذا قصدت نساء؛ ومنه قول الله- تعالى-: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ أي: فله عشر حسنات أمثالها؛ فقد اعتبر حال الموصوف (حسنات) فحذفت (التاء)، ولو اعتبر حال الصفحة لثبتت (التاء) لأن واحد الأمثال مذكر.

وقد سُمع من العرب إثبات (التاء) في العدد المضاف إلى (دواب) إذا قصدوا ذكورا، فيقولون: ثلاثة دواب، لأن (الدابة) صفة في الأصل، فغلبت عليها الاسمية، فكأنهم قالوا: ثلاثة بغال دواب؛ كما سُمع: ثلاث دواب- بإسقاط (التاء)- إجراء للدابة مجرى الاسم الجامد، فاعتبر لفظها وهو مؤنث، حيث قال ابن عصفور: "وأما ثلاث دواب فعلى جعل الدابة اسما".

أما إن كان المذكور بعد العدد اسما جامدا اعتبر حال لفظه، تقول: ثلاثة أشخص- قاصدا نسوة-، وثلاث أعين- قاصدا رجالا- لأن لفظ (شخص) مذكر، ولفظ (عين) مؤنث؛ أما إذا اتصل بالكلام ما يقوي المعنى، أو يكثر فيه قصد المعنى، جاز مراعاة المعنى، فالأول كما في قول الشاعر:

فَكانَ مِجَنّي دونَ مَن كُنتُ أَتّقي ثلاثَ شُخوصٍ كاعبانِ ومُعصِرُ

حيث القياس أن يقال: ثلاثة شخوص، إلا أنه كنى بالشخص عن النساء، وعضّد هذا المعنى بقوله: كاعبان ومعصر، وقول الآخر:

وإنّ كِلابا هذه عَشْرُ أبْطنٍ وأنتَ بَريءٌ من قَبَائلها العَشْرِ

حيث القياس أن يقول: عشرة أبطن، ولكنه كنى بالأبطن عن القبائل، ثم عضّد هذا المعنى بقوله: قبائلها العشر.

أما الثاني- وهو ما كثر فيه قصد المعنى- فكما في قول الشاعر:

ثلاثَةُ أَنْفُسٍ وثلاثُ ذَوْدٍ لقد جَارَ الزَّمانُ على عيالي

حيث القياس أن يقال: ثلاث أنفس، لأنها جمع (نفس) وهي مؤنثة، وإنما أثبتت (التاء) في عددها لأن (النفس) كثيرا ما تستعمل مقصودا بها (إنسان).

العدد المركب:

وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر. العددان (أحد عشر) و(اثنا عشر) يوافقان المعدود-بجزأيهما- تذكيرا وتأنيثا، تقول: عندي أحد عشر عبدا، واثنا عشر رجلا- بتذكير النيف والعقد مع المعدود المذكر (عبد) و(رجل)؛ وتقول: عندي إحدى عشرة أمة، واثنتا عشرة جارية- بتأنيثهما مع المعدود المؤنث (أمة) و(جارية).

وذلك إجراء (ثلاثة إلى تسعة) مجراها في حال الإفراد، حيث تذكّر مع المعدود المؤنث، وتؤنث مع المعدود المذكر، وأما (عشرة) فرجوعا بها إلى القياس في التذكير مع المعدود المذكر، والتأنيث مع المعدود المؤنث؛ وبذا لا يجمع بين علامتي تأنيث. نظرا لاستثقال علامتي تأنيث في (ثلاثة عشرة) وأخواتها، لأنها بلفظ واحد وبمعنى واحد، فإن مدلول (تاء) ثلاثة وعشرة تذكير المعدود، فاتحدا لفظا ومعنى، فكُره اجتماعها في شيئين كشيء واحد.

هذا بخلاف (إحدى عشرة) و(اثنتا عشرة)؛ أما (إحدى عشرة) فإن علامتيه مختلفتان لفظا ومعنى، حيث علامة (إحدى) الألف المقصورة، وعلامة (عشرة) التاء، هذا من حيث اللفظ، أما من حيث المعنى فإن ألف (إحدى) دالة على التأنيث، وتاء (عشرة) دالة على التذكير، وكذا (واحدة عشرة) فإن علامتيه وإن اتحدتا لفظا فقد اختلفا معنى، حيث تاء (واحدة) مدلولها تأنيث، ومدلول تاء (عشرة) تذكير، فلم يكن اجتماعهما كاجتماع تاءي (ثلاثة عشرة).

وأما (اثنتا عشرة)، فقد وردت فيها أقوال: منها أن (التاء) من (اثنتا) أصلية وليست للتأنيث، لأن الكلمة بنيت عليها حيث لا واحد لها من لفظها، أو أنها زائدة للإلحاق ب (أصبهان)؛ أو لأن (اثنتان) معربة، و(عشرة) مبنية، فهما كلمتان مبيتان؛ ونرى أن الأقرب والأصح القول بأن التاء في (اثنتا) مدلولها التأنيث كما في (واحدة)، والتاء في (عشرة) مدلولها التذكير، فاختلفا معنى؛ ومن ثم لم تكونا كشيء واحد.

العدد المعطوف:

وهو من الواحد وعشرين إلى التسعة والتسعين، النيف يأخذ حكمه الذي كان له في حالتي الإفراد والتركيب، حيث يذكّر العددان (واحد) و(اثنان) مع المعدود المذكر، ويؤنثان مع المعدود المؤنث، يقال: عندي واحد وعشرون عبدا، واثنان وعشرون عبدا، كما يقال: عندي إحدى وعشرون أمة، واثنتان أو ثنتان وعشرون أمة؛ أما الثلاثة إلى تسعة فتذكر مع المعدود المؤنث، وتؤنث مع المعدود المذكر، يقال: عندي ثلاثة وعشرون عبدا، وثلاث وعشرون أمة؛ وعليه قول الله- تعالى-: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾.

أما ألفاظ العقود من عشرين إلى تسعين فيأخذ صورة واحدة مع المذكر والمؤنث، لأنه مشتق مبهم، وليس من العدد الذي هو أصل، إذ الأصل هو المفرد- من واحد إلى عشرة-؛ أو لأنه صيغ مرتجلة للجمع، وذلك كما في قول الله-تعالى-: ﴿ ۞ وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ وَأَتۡمَمۡنَٰهَا بِعَشۡرٖ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗ﴾ و﴿فَلَبِثَ فِيهِمۡ أَلۡفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمۡسِينَ عَامٗا﴾ و﴿فَإِطۡعَامُ سِتِّينَ مِسۡكِينٗا﴾ و﴿ذَرۡعُهَا سَبۡعُونَ ذِرَاعٗا﴾ و﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ﴾ و﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾.

تتمتان:

الأولى: إذا قصد تعيين العدد المركب، أو المعطوف، جيء بالنيف، فقيل: أحد عشر رجلا، واثنتا عشرة امرأة إلى تسعة عشر رجلا، وتسع عشرة امرأة؛ كما يقال: واحد وعشرون رجلا واثنتان أو ثنتان وعشرون امرأة إلى تسعة وعشرين رجلا، وتسع وعشرين امرأة؛ وكذلك أخوات (العشرين) إلى التسعين كما في قول الله- تعالى-: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسۡعٞ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةٗ﴾، ولا يقال لشيء منها "نيف" إلا ومعه عشرة أو عشرون وأخواتها.

أما إذا لم يقصد تعيين العدد فيقال (بِضعة) للمذكر، و(بِضع) للمؤنث حيث يقال: بضعة عشر رجلا، وبضع عشرة امرأة، وبضعة وعشرون رجلا، وبضع وعشرون امرأة إلى بضعة وتسعين رجلا، وبضع وتسعين امرأة.

وقد يستعمل (البضع) دون تركيب أو عطف كما في قول الله- تعالى-: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَ ﴾.

الثانية: يعطف (العشرون) وإخوته على: أحد، وإحدى، كما يعطف على: واحد، وواحدة، فيقال: أحد وعشرون رجلا، وإحدى وعشرون امرأة، ولا يستعملان غالبا دون التركيب مع العشرة، أو العطف مع العشرين وإخوته إلا مضافين لغير علَم كما في قول الله- تعالى-: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ﴾ و﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ و﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا﴾ و﴿فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾، وقول العرب عند إرادة التعظيم والمبالغة: إنه لأحدُ الأحديْن.

واستعمالهما بلا تركيب ولا عطف قليل كما في قول الله- تعالى-: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾.

حيث الغالب عند عدم التركيب أو العطف- استعمال: واحد، وواحدة.

تعريف العدد:

العدد- من حيث نوعه- أربعة أنواع: مفرد، ومضاف، ومركب، ومعطوف، ولكل نوع منها حكم خاص عند إرادة تعريفه بالأداة.

فالمفرد: وهو من واحد إلى عشرة، والعقود: عشرون وإخوته، ومائة وألف، وهذا النوع تدخله (أل) كما تدخل على سائر الأسماء المفردة، فيقال: خذ الواحد، ودع الاثنين، وأقبل الثلاثة، وعليه قول حذيفة- رضي الله عنه-: "يا رسول الله، أتخاف علينا ونحن ما بين الستمائة إلى السبعمائة".

والمضاف: وهو الثلاثة إلى عشرة، والمائة، والألف- مما أضيف إلى مميزه- وهذا يعرّف بدخول (أل) على المضاف إليه دون المضاف، حيث يكتسب المضاف من المضاف

إليه التعريف، فيقال: ما فعلت ثلاثة الأثواب، وخمس الجواري، وعشرة الغلمان، ومائة الدرهم، وألف الكتاب؛ وعليه قول الشاعر:

وهل يُرجِعُ التَسليمَ أو يدفَع البُكا ثَلاثُ الأَثافي وَالرسومُ البَلاقِعُ

وجوز الكوفيون دخول (أل) على المضاف والمضاف إليه كليهما، فيقولون: قبضت الخمسة الدنانير، واشتريت العشر الجواري، ولكن البصريين يردون ذلك محتجين بأن الإضافة لا تجامع (أل)؛ ويرى ابن مالك أن ذلك إن صح فهو شاذ فيحفظ ولا يقاس عليه.

أما دخول (أل) على المضاف مع تجرد المضاف إليه منها نحو: اشتريت الثلاثة أثواب، والخمس جوارٍ، فممتنع بإجماع النحاة.

المركب:

وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر، وهذا يعرف بدخول (أل) على الصدر دون العجز، فيقال: أخذت الأحد عشر كتابا، وقبضت الخمسة عشر درهما، واشتريت التسع عشرة جارية؛ ومنه قول الرسول الكريم- صلى الله عليه وسلم- لعمر بن الخطاب- رضي اللهعنه-: "إن كنت صائما فصم الثلاث عشرة، والأربع عشرة، والخمس عشرة" أي: يوم الثلاث عشرة ليلة، ويوم الأربع عشرة ليلة، ويوم الخمس عشرة ليلة، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

وجوز بعضهم دخول (أل) على جزأي التركيب، وعلى التمييز جميعا، فيقولون: ما فعلت الخمسة العشر الرجل، والخمس عشرة الجارية، ولكنه مردود بأن تعريف التمييز خطأ، ووجهه ابن مالك على زيادة (أل) مرتين.

المعطوف: وهو النيف معطوفا عليه العشرون وأخوته، وهذا يعرّف بدخول (أل) على المعطوف والمعطوف عليه كليهما، وذلك لأن المتعاطفين كل منهما معرب، وليسا كاسم واحد، فيقال: قبضت الأحد والعشرين درهما، واشتريت التسع والتسعين جارية، وعليه قول الشاعر:

إذا الخَمْسَ والخَمْسِين جاوَزْتَ فارْتقِبْ قُدُوما على الأمواتِ غيرَ بعيدِ

وجوّز قوم دخول (أل) على تمييز المعطوف فيقولن: قبضت الخمسة والعشرين الدرهم، ولكنه قبيح في العربية.

تمييز العدد بشيئين:

إذا ميز العدد بمذكر ومؤنث معا، فالحكم في إثبات التاء في العدد وحذفها يختلف بحسب نوع العدد، وكون المميز عاقلا أو غير عاقلا، وكون العدد متصلا بالمضاف إليه أو منفصلا عنه، وذلك على النحو التالي:

أولا: العدد المضاف. وهو العشرة فما دونها، والمائة، والألف؛ وهذا يكون حكم إثبات (التاء) وحذفها للسابق منهما مطلقا، مذكر كا أو مؤنثا، وسواء كان عاقلا أو غير عاقل، ومتصلا أو منفصلا، يقال: عندي ستة أعبدٍ وإماء، وستة إماءٍ وأعبدٍ.

ولا يكون مميز هذا النوع أقل من (ستة)، لأنه إذا كان أقل من (ستة) كان أحدهما أقل من ثلاثة، لأن ذلك العدد نصفه ذكور، ونصفه إناث؛ والخمسة وأخواتها لا تضاف إلى أقل من ثلاثة. ويقول الأشموني: "لأن كلا من المميزين جمع، وأقل الجمع ثلاثة".

هذا بخلاف الأيام والليالي، فإنه إذا مُيِّز بهما عدد كان ذلك العدد للأيام، ومثله الليالي، فإذا قلت: مرت عشر بين يوم وليلة، كان المراد عشر ليال وعشرة أيام.

ثانيا: العدد المركب- وهو الأحد عشر إلى التسعة عشر-، وهذا يكون حكم إثبات (التاء) وحذفها للسابق منهما بشرط ألا يكونا عاقلين، وأن يكون المضاف متصلا بالمضاف إليه، وذلك نحو: عندي خمسة عشر جملا وناقة، وخمسة عشرة ناقة وجملا.

وإن كانا عاقلين، كان الحكم للمذكر مطلقا، سواء سبق أو تأخر، اتصل أو انفصل، فيقال: قابلت خمسة عشر عبد وأمة، وخمسة عشر أمة وعبدا، وقابلت خمسة عشر بين عبد وأمة، وخمسة عشر بين أمة وعبد.

وإن كانا غير عاقلين، وفصل المضاف من المضاف إليه، كان الحكم للمؤنث منهما، سواء سبق أو تأخر، لأن المذكر فيما لا يعقل في حكم المؤنث، فيقال: عندي تسع عشرة بين جمل وناقة، وست عشرة بين ناقة وجمل.

وإن كانا عاقلا وغير عاقل، كان الحكم للعاقل مطلقا على وجه التغليب، تقول: عندي عشرة أعبد ونوق، وعشر جوار وجمال، وستة عشر بين ناقة وعبد، وستة عشر بين جمل وجارية، قاله أبو حيان.

واختلف في العدد المعطوف، فذهب ابن عصفور إلى أن حكمه حكم المركب، وذهب ابن مالك إلى عكسه، وحجة ابن عصفور أن القياس يقتضي أن يكون المعطوف كالمركب، فيقال: عندي أحد وعشرون عبدا وأمة- بتغليب المذكر- وأحد وعشرون جملا وناقة- بتغليب السابق- وإحدى وعشرون بين جمل وناقة- بتغليب المؤنث-.

الاستغناء عن التمييز:

قد يضاف العدد المركب- فيما عدا اثنى عشر، واثنتي عشرة- إلى مستحق المعدود، أو ماله تعلق به، فيستغنى عن التمييز، حيث لا يكون ذلك إلا إذا كان المعدود معروفا جنسه. وذلك نحو: هذه أحد عشرك، وتلك خمسة عشر زيد؛ وإنما لم يجز أن يقال: اثنا عشرك، ولا اثنتا عشرة زيد، لأن ما بعد (اثنين) و(اثنتين) واقع منهما موقع (النون)، فكما أن الإضافة تمتنع مع (النون)، فكذلك تمتنع مع ما وقع موقعها، أما باقي العدد المركب فليس كذلك.

ويرى البصريون في هذا التركيب وجوب بقاء البناء في الجزأين معا كما لو كان مع التمييز، فيقال: هذه أحد عشرك، وتلك خمسة عشر زيد.

وجوز الأخفش إعرابها مضافة إلى اسم بعدها كإعراب (بعلبك) ببقاء بناء الصدر، وتغير الإعراب في آخر العجز بحسب العوامل، فيقال: هذه أحدَ عشرُ زيد، ورأيت أحدَ عشرَ زيد، ومررت بأحدَ عشرِك، واختاره ابن عصفور، وزعم أنها الفصحى، ووجه ذلك بأن الإضافة ترد الأسماء إلى أصلها من الإعراب؛ إلا أن سيبويه وصف هذه اللغة بأنها رديئة، حيث يقول: "ومن العرب من يقول: خمسةَ عشرُكَ، وهي لغة رديئة".

وجوز الفراء إضافة صدر المركب إلى عجزه. مزالا بناؤهما كما في (ابن عرس) فيقال: هذه خمسةُ عشرِك، ومررت بخمسةِ عشرِك- بإعراب الأول بحسب العوامل، وجر الثاني بالإضافة_ حيث حُكِيَ عن أبي فقعس الأسدي، وابن الهيثم العقيلي قولهما: ما فعلت خمسةُ عشرِك؟

وأجاز الكوفيون هذه اللغة، وهي إعراب المتضايفين، حتى ولو لم يضافا إلى مستحق معدود، فيقولون: هذه خمسةُ عشرٍ، ورأيت خمسةَ عشرٍ، ومررت بخمسةِ عشرٍ، استدلالا بقول الشاعر:

كلِّفَ مِن عنائِه وشِقوَتِهِ ... بنْتَ ثماني عَشْرةٍ مِنْ حِجَّتِه

صوغ (فاعل) من العدد:

يجوز أن يصاغ من العدد اسم فاعل على وزن (فاعل) على نحو ما يصاغ من الفعل الثلاثي المفتوح العين فيقال: ثانٍ، ثالث، ورابع إلى عاشر، كما يقال من (ضرب) المتعدي: ضارب، ومن (قام) اللازم: قائم؛ إلا أن الاشتقاق من أسماء العدد سماعي، لأنه من قبيل الاشتقاق من أسماء الأجناس كما في (تَرِبَتْ يداك) من التراب، و(استحجر الطين) من الحجر، وذلك فيما عدا العدد (واحد) لأنه هو نفسه اسم للعدد، وقد جاء من أول الأمر على وزن (فاعل)، ومن ثم فلا أصل له حتى يصاغ منه.

أما إذا أريد باسم الفاعل هذا معنى (جاعل) فإنه يكون اسم فاعل فعل مستعملٍ، فيكون مصوغا من المصدر، حيث يقول ابن مالك: "وقولي (المصوغ من ثلاثة إلى عشرة) تقريب على المتعلم، والحقيقة أن يقال: المصوغ من الثَّلْثِ، والرَّبْعِ، والتَّسْعِ، والعَشْرِ، وهي مصادر: ثلث الاثنين، وربعت الثلاثة إلى عشرت التسعة؛ وإنما كانت الحقيقة هكذا، لأن فاعلا المشار إليه اسم فاعل، واسم الفاعل مشتق من المصدر؛ وقال الجوهري: "عشَّرتُ القوم أعشِّرُهم عَشْرًا، إذا صرتُ عاشِرهم".

وأفعال هذه المصادر المشتق منها اسم الفاعل من باب (ضرب) أي أنها مفتوحة (العين) في الماضي، مكسورتها في المضارع، إلا ثلاثة منها وهي ذوات (العين): رَبَع،

وسَبَع، وتَسَع، فهي مفتوحة العين في المضارع، لأنها من باب (سأل- يسأل) حيث تفتح عين المضارع لأجل حرف الحلق.

وحكم اسم الفاعل من العدد أن يذكَّر مع المذكر، ويؤنث مع المؤنث، كما هو الحال مع غيره من أسماء الفاعلين.

استعمالات اسم الفاعل:

يستعمل اسم الفاعل، المصوغ من العدد- بحسب المعنى المراد- على ثلاثة أوجه:

الأول: أن يراد بع إفادة الاتصاف بمعناه فقط، حيث يكون معناه حينئذ أنه واحد موصف بهذه الصفة، ويستوي في ذلك كونه مفردا، حيث يقال: ثانٍ وثانيةٍ، وثالث وثالثة، ورابع ورابعة، إلى عاشر وعاشرة، وعليه قول الشاعر:

تَوَهَّمتُ آياتٍ لَها فَعَرَفتُها لِسِتَّةِ أعوامٍ وذا العامُ سابعُ

أو مضاف إلى العشرة، حيث يقال: حادي عشر- بتذكير الجزأين على القياس-، وحادية عشرة- بتأنيثهما على القياس-، وكذا البواقي حيث يذكّر اللفظان مع المذكر، ويؤنثان مع المؤنث، فيقال: الجزء الخامس عشر، والمقامة التاسعة عشر.

أو معطوفا عليه أحد العقود، حيث يقال: حاد وعشرون، وحادية وعشرون، وتسع وتسعون: وكذا وما بينهما، ولهذا النوع الأخير أحكام ثلاثة:

أ) وجوب تقديم النيف على العقد، لأن الأقل سابق للأكثر طبعا.

ب) وجوب عطف العقد على النيف، حتى يتم الربط بينها.

ت) وجوب كون العاطف (الواو)، لأن المعطوف والمعطوف عليه عدد واحد، والواو للجمع.

الثاني: أن يراد به إفادة أنه بعض أصله، بمعنى أنه بعض ذلك الأصل الذي اشتق منه، كما لو قلت، هذا خامسُ خمسةٍ، أي: واحد جماعة منحصرة في خمسة أفراد: وحينئذ تجب إضافته إلى أصله، كما تجب إضافة البعض إلى كله، كيد زيد، وعين بكر، ورأس عمرو، وعليه قول الله- تعالى-: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾ و﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾، ويقول المبرد:

- اعلم أنك إذا قلت: هذا ثاني اثنين، فمعنى هذا: أحد اثنين واستشهد بالآيتين السابقتين ثم قال: "وتلك لا يجوز أن تنصب بها، لأن المعنى: أحد ثلاثة، وأحد أربعة، فتقول على هذا القول: هذا رابع أربعة، إذا كان هو وثلاث نسوة، لأنه قد دخل معهن، فقلت: أربعة- بالتذكير- لأنه إذا اجتمع مذكر ومؤنث، جعل الكلام على التذكير، لأنه الأصل.

وعليه فلا ينصب هذا المصوغ على وزن (فاعل) أصله المأخوذ منه، لأنه بمعنى (بعض) فلا فعل له، إذ لم يقولوا: ثنيّت الثلاثة، ولا ربّعت الأربعة، وعمل اسم الفاعل فرع الفعل.

فإذا جاوزت العشرة على هذا الوجه من الاستعمال، وهو إفادة أن المصوغ على وزن (فاعل) بعض أصله الذي اشتق منه على غرار (ثاني اثنين) فلك في ذلك ثلاث صور:

الأولى: أن يركب (فاعل) مع العشرة، ثم يضاف لمركب مطابق، فيقال: ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ، وتاسعةَ عشرةَ، تسعَ عشرةَ، مع بناء التركيبين على الفتح، ويكون التركيب الأول مضافا، والتركيب الثاني مضافا إليه، وهذا هو الأصل، وهو أقل استعمالا.

الثاني: أن تحذف (العشرة) من التركيب الأول، استغناء بها في التركيب الثاني، فيقال: هذا ثالث ثلاثة عشر، وهذه تاسعة تسع عشرة، ويكون (ثالث) معربا بالعوامل لزوال التركيب، مضافا إلى التركيب الثاني الذي يكون مبنيا على فتح الجزأين في محل جر مضافا إليه؛ وهذه الصورة أكثر استعمالا وجائزة اتفاقا.

الثالثة: أن تحذف (العشرة) من التركيب الأول، ويحذف النيف من التركيب الثاني، فيقال: هذا ثالث عشر، وهن تاسعة عشرة، ولك في هذه الصورة وجهان:

الأول: أن يعرب (فاعل) بحسب العوامل، وتجر (عشرة) بالإضافة، وذلك لزوال مقتضى البناء، وعليه ابن عصفور، إلا أن أبا حيان قال: ولا ينبغي أن يقدم على هذا إلا بسماع، لما فيه من الإجحاف".

الثاني: أن يعرب (فاعل) بحسب العوامل لزوال التركيب، ويبنى (العشرة) على الفتح، حيث حذف النيف ونوى بقاؤه، فاستصحب البقاء بناء العشرة، وهو شبيه بقول من قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، على تقدير: ولا قوة- بالبناء- ثم حذفت (لا) ونوى بقاؤها، فاستصحب بقاؤها البناء؛ وعليه الكسائي وابن السكيت، وابن كسيان؛ وقال أبو حيان: "ولا يقاس على هذا الوجه إلا لقلته".

الوجه الثالث: أن يراد به إفادة معنى الجعل والتصيير. وذلك بأن يستعمل مع ما دون أصله الذي صيغ منه بمرتبة واحدة، نحو: هذا رابع ثلاثة، وعاشر تسعة، بمعنى:

جاعل الثلاثة- بانضمامه إليهم- أربعة، ومصيرة التسع- بانضمامعها إليهن- عشرا، كما في قول الله- تعالى-: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ و﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ ، ويجوز في هذا الوجه من الاستعمال صورتان:

الأولى: تنوين (فاعل)، ونصب ما بعده مفعولا به فيقال: رابعٌ ثلاثةً، وعاشرةٌ تسعًا.

الثانية: إعراب (فاعل) دون تنوين وإضافته إلى ما بعده فيقال: رابعُ ثلاثةٍ، وعاشرةُ تسعٍ.

وهاتان الصورتان مشروطتان بأن يكون (فاعل) بمعنى الحال والاستقبال، ومعتمدا على نفي أو استفهام أو ذي خبر، أو حال أو موصوف؛ أما إذا كان بمعنى الماضي فليس فيه إلا الإضافة لا غير، على نحو ما هو مبسوط في شروط عمل اسم الفاعل.

وإنما ساغ عمل (فاعل) من العدد، لأن له فعلا، كما أن (جاعلا) كذلك، قال الله- تعالى-: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا ﴾، فقد حكى: ثلثت الاثنين، وربعت الثلاثة".

فإذا جاوزت العشرة قلت: رابع عشر ثلاثة عشر، وحينئذ يتعين بناء الألفاظ الربعة، وإضافة التركيب الأول إلى التركيب الثاني الذي يكون في موضع خفض بالإضافة، إذ يمتنع النصب، وإن كان الوصف فيه بمعنى (جاعل)، لأن عمل الوصف إنما يتأتى مع تنوين أو اقترانه ب(أل) وهما منتفيان مع التركيب، وهذا هو الأصل.

ويجوز في هذا الوجه أن تحذف (العشرة) من التركيب الأول فيقال: ثاني أحد عشر، ورابع ثلاثة عشر، ولا يجوز- مع حذف العشرة، من الأول- حذف النيف من الثاني

فيقال: ثاني عشر، ورابع عشر- ببناء الجزأين- وذلك للإلباس بما ليس أصله تركيبين؛ ومقتضى البناء في الجزأين الباقيين حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه، ويزول الإلباس بإعراب الأول؛ وقد أجاز ذلك سيبويه وجماعة من المتقدمين قياسا إذ لم يرد به سماع، حيث يقول سيبويه: "وتقول: هو خامس أربعة، إذا أردت أنه صير أربع نسوة خمسة، ولا تكاد العرب تكلم به؛ وعلى هذا تقول: رابع ثلاثة عشر، كما قلت: خامس أربعة عشر".

وذهب بعض النحويين إلى جواز: هذا ثانٍ أحدَ عشرَ، وثالثٌ اثنى عشر- بتنوين الوصف ونصب ما بعده- لعدم تركيب الوصف مع (العشرة).

أما الكوفيون وأكثر البصريون فيمنعون هذا الوجه من الاستعمال فيما جاوز (العشرة) متمسكين بعدم ورود السماع به.

قال المبرد: "فإن قلت على قياس قول من قال: هذا رابعٌ ثلاثةً، وخامسٌ أربعةً، فإن النحويين كانوا يقولون: هذا خامسٌ أربعةَ عشرَ، وهذه خامسةٌ أربعَ عشرةَ، ويقيسون هذا أجمع ويقولون: هذا رابعٌ ثلاثَ عشرةَ، وإذا كن نساء فصرن به أربعة عشر، كما تقول: هذا رابعُ ثلاثٍ، وخامسُ أربعٍ، فهذا قول النحويين المتقدمين؛ وكان أبو الحسن الأخفش لا يراه صوابا، وذلك لأنك قلت: رابعٌ ثلاثةً، فإنما تجريه مجرى (ضارب) ونحوه، لأنك كنت تقول كانوا ثلاثةً فربَّعهم، وكانوا خمسة فسدسهم، ولا يجوز أن تبنى (فاعلا) من خمسة، وعشرة جميعا لأن الأصل: خامس عشر أربعة عشر".

كنايات العَدَدِ

ثمة ألفاظ ثلاثة يكنى بها عن العدد هي: كم، وكأيِّن، وكذا؛ ومن ثم فقد رؤى أن تكون ردفا لباب العدد، ولكل منها حديث يخصه، ويكشف حقيقته.

أولا: كَمْ

(كم) اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار، وهي أشد إبهاما من أسماء العدد، لأن أسماء العدد تدل على العدد دلالة تنصيص، ولا تدل على جنس معدود؛ أما (كم) فلا دلالة فيها على العدد، ولا على الجنس المعدود، ومن ثم كان افتقارها إلى التمييز أشد من افتقار أسماء العدد. ويستدل على اسمية (كم) بأربعة أمور:

الأول: الإسناد إليها، وعود الضمير عليها. نحو: كم رجالٍ جاءوك، فالضمير (واو) الجماعة عائد إلى (كم) لأنها في معنى: عشرة رجالٍ جاءوك.

الثاني: دخول حرف الجر عليها. نحو: بكم رجلا مررت؟

الثالث: الإضافة إليها. نحو: رزق كم نفسا ضمنت؟

الرابع: تسليط عوامل النصب عليها. نحو كم كتابا قرأت؟ حيث تعرب (كم) مفعولا به مقدما؛ ونحو: كم يوم صمت؟ حيث تعرب (كم) ظرف زمان؛ ونحو: كم فرسخا سرت؟ حيث تعرب (كم) ظرف مكان؛ ونحو: كم ضربة ضربت زيدا؟ حيث نعرب (كم) مفعولا مطلقا؛ ونحو: كم كانت دراهمك؟ حيث تعرب (كم) خبرا ل(كان)؛ قال سيبويه: "وهي تكون في الموضوعين اسما"، وقال المبرد: "اعلم أن (كم) اسم يقع على العدد".

و(كم) مبنية على السكون دائما لا يلحقها الإعراب، وسوف يأتي تعليل ذلك.

موقع (كم) من الإعراب:

عرفنا آنفا أن (كم) مبنية على السكون أبدا، لا يلحقها الإعراب، ولكن لابد لها من موضع من الإعراب: رفع أو نصب أو جر.

فالتي تكون في محل رفع لا تكون إلا مبتدأ، نحو: كم رجلا عندك؟ وكم غلام عندي؛ ف(كم)، في محل رفع مبتدأ، والظرف خبرها؛ أو خبر مبتدأ نحو: كم دراهمك؟ ف(كم) في محل رفع خبر مقدم، و(دراهمك) مبتدأ مؤخر، ولم يجز أن تكون غير ذلك، لأن الفعل لا يتقدم عليها.

أما التي في محل نصب فقد تكون مفعولا به نحو: كم عبدا اشتريت؟ وكم أميرٍ مدحت؛ ف(كم) في محل نصب مفعول به مقدم.

أو مفعولا مطلقا نحو: كم ضربةً ضربت زيدا؟ وكم ضربةٍ ضربت زيدا، ف(كم) في محل نصب مفعول مطلق مبين للعدد.

أو ظرفا نحو: كم ميلا سرت؟ وكم ميلٍ سرت؟؛ وكم يوما صمت؟ وكم يومٍ صمت؟، ف(كم) في محل نصب ظرف زمان في الأولين، وظرف مكان في الآخيرين.

أو معمولا لناسخ يعمل فيما قبله نحو (كان) و(ظن)، يقال: كم كان مالك؟ وكم ظننت طلابك؟ بخلاف الناسخ الذي لا يعمل فيما قبله نحو (ما) و(إنْ) وأخواتهما.

وفي كل ذلك لا يتقدم الفعل عليها أيضا، لأن لها صدارة الكلام؛ وعن هذا يقول سيبويه:

و(كم) مبنية لمشابهتها الحرف في المعنى، حيث تضّمن معنى (همزة) الاستفهام، إذ إن: كم رجلا عندك؟ في معنى: أعشرون رجلا عندك؟ وأثلاثون رجلا عندك؟ وما أشبه ذلك؛ وقيل: لمشابهتها الحروف في الوضع، حيث وضعت على حرفين؛ وكان بناؤها السكون، وهو الأصل في البناء حيث لم يكن لها حظ في الإعراب قبلا.

تمييز (كم) الاستفهامية:

علمنا آنفا أن سبب بناء (كم) الاستفهامية، تضمنها معنى (همزة) الاستفهام: كما علمنا أيضا أنها كناية عن عدد مبهم، ومجموع الأمرين أنها في منزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام كما لو قلنا: كم درهما لك، إذ هو بمنزلة خمسة عشر درهما لك.

فلما أشبهت (كم) العدد المركب، فقد أجريت مجراه، بأن جعل مميزها كمميزه في النصب والإفراد.

وذهب المبرد والزجاجي إلى أنها بمنزلة عدد منون، ومن ثم جاء مميزها مفردا منصوبًا كتمييزه، حيث يقول المبرد: "وتكون استفهاما، فمجراها مجرى عدد منون، وذلك قولك: كم رجلا عندك؟ وكم غلاما لك؟، تريد: أعشرون غلاما أم ثلاثون، وما أشبه ذلك".

ويجمع ابن الأنباري بين القولين بقوله: "وإنما جعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده، لأنها في الاستفهام بمنزلة عدد يصلح للقليل والكثير، لأن المستفهم يسأل عن عدد كثير وقليل، ولا يعلم مقدار ما يستفهم عنه، فجعلت في الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير، وهو من أحد عشر إلى تسعة وتسعين، وهو ينصب ما بعده، فلهذا كان ما بعده في الاستفهام منصوبا".

وعلى ذلك فإن تمييز (كم) الاستفهامية مفرد منصوب نكرة كتمييز العدد المركب والمعطوف.

وذهب الكوفيون إلى جواز مجيئه جمعا مطلقا نحو: كم غلمانا لك؟ ولكنه رد لعدم ورود السماع به.

وأجازه الأخفش إذا أريد بالجمع أصنافا من الجموع، واختاره بعض المغاربة، لأنه إذ ذاك بمنزلة المفرد، كما لو قيل: كم رجالا عندك؟ تريد: كم جمعا من الرجال عندك؟ ويسوغ أيضا باسم الجنس نحو: كم بطا عندك؟ تريد: كم صنفا من البط عندك؟

وكل هذا يمنعه البصريون حيث يقول سيبويه: "وإن شئت قلت: كم غلمان ذلك؟ فتجعل (غلمان) في موضع خبر (كم) وتجعل (لك) صفة لهم".

ويقول ابن مالك: "ولا يجوز جمع مميز الاستفهامية، كما لا يجوز جمع مميز العدد الذي أجريت مجراه، وإن ورد ما يوهم جواز ذلك، يحمل على أن المميز محذوف، وأن الجمع الموجود منصوب على الحال نحو أن يقال: كم لك شهودا؟ وكم نفسا عليك رقباء؟

هذا من حيث الإفراد، أما من حيث النصب فثمة ثلاثة مذاهب.

الأول: أنه لازم، ولا يجوز جره مطلقا، لأنه الأصل، وهو مذهب بعض النحويين.

الثاني: أنه ليس بلازم، بل يجوز جره مطلقا، حملا على الخبرية، وإليه ذهب الفراء، والزجاج، والفارسي، والسيرافي، وحمل عليه أكثرهم قول الشاعر:

كَم عَمَّةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ فَدعاءَ قد حلبت عليَّ عِشاري

الثالث: أنه يجوز جره، إن جرت (كم بحرف)؛ وفي جاره رأيان:

أولهما: أنه مجرور ب(من) مضمرة نحو: بكم درهم تصدق، وتريد: بكم من درهم، فحذفت(من) وأبقى عملها، لأن الحرف الداخل على (كم) عوض منها، ولا يجمع بين العوض والمعوَّض؛ وإليه ذهب الخليل وسيبويه، والفراء، وجماعة.

قال سيبويه: "وسألته عن: على كم جزع بيتك مبني؟ فقال: القياس النصب، وهو قول عامة الناس؟ فأما الذين جَرُّوا، فإنهم أرادوا معنى (من)، ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفا على اللسان، وصارت (على) عوضا منها... وليس كل جار يضمر، لأن المجرور داخل في الجار، فصار عندهم بمنزلة حرف واحد، فمن ثم قَبُح".

وإنما جاز إضمار (من) ههنا- وإن كانت حروف الخفض لا تضمر- لأنه عرف موضعها، وكثر استعمالها فيه، فجاز إضمارها لذلك كما أضمروا (رب)، قال سيبويه: "ولا خلاف في ذلك بين النحويين أجمعين".

ثانيهما: إنه مجرور بإضافة (كم) إليه، وعليه أبو القاسم الزجاج، ورده ابن خروف بأن (كم) بمنزلة عدد مركب ينصب ما بعده قولا واحدا، فيجب لما حمل عليه ونزل منزلته أن يكون كذلك.

الفصل بين (كم) وتمييزها:

يجوز الفصل بين (كم) الاستفهامية وتمييزها في السعة، وحينئذ لا يكون في تمييزها غير النصب، كحاله في الاتصال، تقول: كم لك غلامًا؟، وبكم يوم الجمعة درهما اشتريت ثوبك؟ بينما لم يجز الفصل بين العدد وتمييزه إلا في ضرورة كما في قول الشاعر:

وأشهدُ عِندَ اللهِ أنّي رأيتُها ... وعشرونَ منها إصبَعا من وَرائيا

حيث فصل بين العدد (عشرون) وتمييزه (إصبعا) بالجار والمجرور (منها).

وعلة ذلك أن العدد المميز بمنصوب مستطال بالتركيب إن كان مركبا، وبالزيادتين في آخره إن كان للعشرين أو إحدى أخواتها، فموضع التمييز منه بعيد دون فصل، فلو فصل بشيء لازداد بعدا، فمنع الانفصال إلا في الضرورة؛ و(كم) بخلاف ذلك، فلم يلزم اتصال تمييزها.

وقيل: إنها لما لزمت الصدر، ونظيرها من الأعداد التي ينصب تمييزها ليس كذلك، بل تقع صدرا، وغير صدر، جعل هذا القدر من التصرف فيها عوضا من ذلك التصرف الذي سلبته.

والملاحظ أنه يفصل بين (كم) وتمييزها بالظرف والمجرور بكثرة، وقد يفصل بعاملها نحو: كم ضربت رجلا؟ أو بالخبر نحو: كم أتاك رجلا؟ ولكن اتصالها هو الأصل والأقوى.

حذف تمييز (كم) :

يجوز حذف تمييز (كم) الاستفهامية إذا وجدت قرينة تدل عليه كما في قولهم: كم ضربت رجلا؟ على أن (رجلا) مفعول (ضربت)، والتمييز محذوف، إذ التقدير: كم مرة ضربت رجلا؟ وقولهم: كم رجلٌ جاءك؟ على أن (رجل) مبتدأ، وما بعده الخبر، والتمييز محذوف، إذ التقدير: كم يوما رجل جاءك؟ ومنه قول الله- تعالى-: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ﴾ إذ التقدير: كم يوما لبثتم؟ بدليل الجواب: "لبثنا يوما أو بعض يوم"؛ وذلك الحذف في تمييز (كم) موافق للحذف في تمييز العدد كما في قول الله- تعالى-: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ إذ التقدير: عليها تسعة عشر ملكا.

يقول المبرد: "ولا يكون في قولك: كم غلمانُك؟ إلا الرفع لأنه معرفة، ولا يكون التمييز بالمعرفة، فإذا قلت: كم غلمانك؟ فتقديره من العدد الواضح: أعشرون غلاما غلمانك؟ فإذا قلت: أعشرون غلمانك؟ فذلك معناه، لأن ما أظهرت دليل على ما حذفت؛ فتقول: بكم ثوبك مصبوغ؟ لأن التقدير: بكم منا ثوبك مصبوغ؟ أو بكم درهما؟".

ويقول الزجاجي: "وإذا وقع بعد (كم) معرفة رفعته، وأضمرت التمييز كقولك: كم مالك؟ وكم غلمانك؟ وكم ثوبك؟ ف(كم) مرفوع بالابتداء، والخبر الأسماء المرفوعة بعدها، والتقدير: كم درهما مالك؟ وكم غلاما غلمانك؟ وكم ذراعا ثوبك.

الثانية: خبرية:

وهي بمعنى: عدد كثير، ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير، يقال: كم رجلٍ (عندي) بمعنى: كثير من الرجال عندي، ومنه قول الله- تعالى-:﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾؛ وقد سميت (خبرية) لأن ما هي فيه خبر مسوق للإعلام بالكثرة، محتمل للصدق والكذب.

وهي مبنية لمشابهتها الحرف في المعنى، وهو حرف التكثير الذي كان يستحق الوضع، ولكنه لم يوضع، أو مشابهتها الحرف في الوضع، حيث وضعت على حرفين؛ وقيل: لأنها حملت على (رب) لأنهما تقاسمتا العدد، ف(كم) للكثرة، و(رب) للقلة، أي أنه حمل على النقيض؛ ومن ثم فقد وجب أن تلزم صدر الكلام، لأن (رب) تفيد التقليل، والتقليل مضارع للنفي، والنفي له صدر الكلام؛ قال ابن مالك: "وتنفرد الخبرية بمناسبة (رب) إن قصد بها التقليل، وبمقابلتها إن قصد بها التكثير"؛ وذلك بناء على ما ذهب إليه سيبويه، والمبرد، والجرجاني، والزمخشري، من أن (رب) تفيد التكثير كما تفيد التقليل، قال

ابن مالك: "والصحيح أن معنى (رب) التكثير، ومن ثم يصلح (كم) في كل موضع وقعت فيه غير نادر... والتقليل بها نادر"، وقد استشهد على إفادتها التكثير بأكثر من عشرة شواهد، بينما لم يعثر على أكثر من ثلاثة شواهد لإفادتها التقليل.

تتميز (كم) :

لما كانت (كم) الخبرية مشابهة ل(رب) في المعنى، فقد حملت عليها في العمل، فكما أن (رب) تختص بالدخول على النكرة فتعمل فيها الجر، فكذلك وجب أن يكون مدخول (كم) الخبرية مجرورا بإضافتها إليه.

ولما كانت (كم) الخبرية كناية عن عدد مبهم، فقد حملت من العدد على ما يضاف إلى ضميره، وهو نوعان: ما يضاف إلى جمع كالعشرة فما دونها، وما يضاف إلى المفرد كالمائة، فحملت عليهما معا، فتارة تضاف إلى جمع حملا على (عشرة)، وتارة تضاف إلى المفرد حملا على (مائة) فيقال: كم رجال صحبت، وكم بلد دخلت، كما يقال: عشرة رجالٍ صحبت، ومائة بلدٍ دخلت.

يقول سيبويه: "واعلم أن (كم) في الخبر بمنزلة اسم يتعرف في الكلام غير منون، يجر ما بعده إذا أسقط التنوين، وذلك الاسم نحو، مائتي درهم، فانجر الدرهم لأن التنوين ذهب. ودخل فيما قبله، والمعنى معنى (رب)، وذلك قولك: كم غلامٍ لكك".

أما ابن الأنباري فقد ذهب إلى أن جر تمييز الخبرية للفرق بينها وبين الاستفهامية، وقد تابعه على ذلك ابن مالك، حيث يقول ابن الأنباري: "وإنما ذلك للفرق بينهما، فجعلت الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده، وفي الخبر بمنزلة عدد يجر ما بعده... لأنها في الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير، وهو من أحد عشر إلى تسعة

وتسعين، وهو ينصب ما بعده... أما في الخبر فلا تكون إلا للتكثير، فجعلت بمنزلة العدد الكثير، وهو يجر ما بعده، ولهذا كان ما بعدها مجرورا"؛ ويقول ابن مالك: "لما كانت الاستفهامية بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهامية، أشبهت العدد المركب، فأجريت مجراه، بأن جعل مميزها كمميزه في النصب والإفراد... ثم قصد امتياز الخبرية فحملت من العدد على ما يضاف إلى مميزه".

ومثال مجيء تمييز (كم) الخبرية مفردا قول الشاعر:

كَم عَمَّةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ فَدعاءَ قد حلبت عليَّ عِشاري

ومثال مجيئه جمعا قول الشاعر:

كم ملوكٍ بادَ ملكُهُم ونَعيمِ سُوقةٍ بَادوا

ولكن مجيئه مفردا أكثر وأفصح من مجيئه جمعا، حتى زعم العكبري أن مجيئه جمعا شاذ.

وقيل: إذا جاء جمعا كان على معنى واحد، فإذا قلت: كم رجالٍ عندك، فكأنك قلت كم جماعة من الرجال عندك.

ويرى البصريون أنه مجرور بإضافة (كم) إليه، حملا لها على ما هي مشابهة له من العدد كما تقدم، حيث يقول سيبويه: "جر ب(كم) لأنها مضافة إليه"، وقال الزجاجي: "فأما (كم) في الخبر فهي بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده، فتجري مجرى (رب) في العمل، فتخفض ما بعدها".

وذهب الفراء إلى أنه مجرور ب(من) مضمرة، حذفت وأبقى عملها كما حذفت (رب) وأبقى عملها في قول الشاعر:

رسمِ دارٍ وقفْتُ في طَلَلِه

كِدتُ أقْضي الحياة مِن جَلَلِه

يقصد: رب رسم دار؛ وحجته أن (من) لما كثر دخولها على تمييز الخبرية، جاز إضمارها لدلالة الحال عليها، وصرح ابن الخبار بأن هذا رأي الخليل حيث يقول: وقال الخليل: جر ب(من) المضمرة، وصوبه أبو علي في كتاب الشعر". ولكنه ضُعِّف بأن إضمار حرف الجر وإبقاء عمله إنما يكون في ضرورة أو شذوذ، حيث يقول المبرد: "وقد زعم قوم أنها على كل حال منونة، وأن ما انخفض بعدها ينخفض على إضمار (من)، وهذا بعيد، لأن الخافض لا يضمر، إذا كان وما بعده بمنزلة شيء واحد".

ومن العرب من ينصب تمييز (كم) الخبرية مطلقا، وقال ابن مالك إنه لغة تميم، واستشهد بذلك قول الشاعر:

كَم عَمَّةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ فَدعاءَ قد حلبت عليَّ عِشاري

قال سيبويه: "واعلم أن أناسا من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر كما يعملونها في الاستفهام، فينصبون بها كأنها اسم منون".

وقال المبرد: "وقد يجوز أن تكون منونة في الخبر، فينتصب ما بعدها فتقول: كم رجلا قد أتاني، إلا أن الأجود ما ذكرنا، ليكون بينها وبين المستفهم بها فصل".

قال أبو حيان: "وهي لغة قليلة".

وعلل ذلك ابن الجناز بقوله: "وإنما جاز النصب بعد (كم) الخبرية، لما كانت عددا كثيرا، وقد ينون العدد الكثير، وينصبون ما بعده كقول الربيع:

إذا عاشَ الفتَى مائتَينِ عامًا فقد ذهبَ اللذَاذةُ وَالفتاءُ

جعلوا (كم) الخبرية منونة في التقدير، ونصبوا ما بعدها".

الفصل بين (كم) الخبرية وتمييزها:

الأصل ألا يفصل بين (كم) الخبرية وتمييزها، حيث يعد الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد، فإن فصل بينهما زالت عنهما هذه الصفة، وأصبح الجار غير مؤهل لجر ما بعده؛ ومن ثم فإنه إذا فصل بين (كم) الخبرية وتمييزها بجملة، وجب نصب التمييز مطلقا حملا لها على الاستفهامية، حيث إن الخافض لا يعمل فيما فصل منه، كما في قول الشاعر:

كم نالني مِنهمُ فضلًا على عَدمٍ إذ لا أكادُ مِن الإقتارِ أحتملُ

حيث جاء التمييز (فضلا) منصوبا للفصل بينه وبين (كم) بالجملة (نالني).

وكذلك الحال إذا فصل بينهما بظرف، وجار ومجرور معا، حيث يُعد أحدهما مقويا للآخر، مما يجعلها في قوة الفصل بالجملة كما في قول الشاعر:

تَؤُمُّ سِنانا وكمْ دونه منَ الأرضِ مُدودبا غارها

حيث جاء التمييز (محدودبا) منصوبا للفصل بينه وبين (كم) بالظرف (دونه) والجار والمجرور(من الأرض).

أما إذا كان الفاصل ظرفا فقط أو جارا ومجرورا فقط، جاز النصب والجر، بناء على توسعهم في الظرف والمجرور، إلا أن الجر لم يرد إلا في الشعر، كما في قول الشاعر:

كم بجودٍ مُقرِفٍ نال العلا وكريمٍ بُخله قد وضعه

حيث جاء التمييز (مقرف)- في البيت - مجرورا على الأصل، لأن الفاصل جار ومجرور (بجود).

إلا أن البصريين لا يقرون الفصل بين (كم) الخبرية وتمييزها البتة إلا مع نصب التمييز، حيث يقول سيبويه: "إذا فصل بين (كم) وبين الاسم بشيء- استغنى عنه السكوت أو لم يستغن- فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون، لأنه قبيح أن يفصل بين الجار والمجرور، لأن المجرور داخل في الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة، والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه". واستشهد بقول الشاعر:

كم نالني مِنهُمُ فضلًا على عدمٍ

وما جاء من جر التمييز مع الفصل، فيعزرونه إلى الشذوذ والضرورة، لما فيه من الفصل بين المتضايفين، حيث يقول المبرد: "ومن فصل للضرورة بين الخافض والمخفوض، فعل مثل ذلك في (كم) في الخبر، وذلك قوله:

كم بجودٍ مقرفٍ نال العلا وشريفٍ بخله قدْ وضعه

ولا يجوز أن يفصل بين الخافض والمخفوض في الضرورة إلا بحشو كالظروف وما أشبهها مما لا يعمل فيه الخافض".

أما الكوفيون فيجيزون جر التمييز مع الفصل، بناء على رأيهم بأن جره ب(من) مضمرة، كما يجيزه يونس بن حبيب بناء على رأيه من جواز الفصل بين المتضايفين في الاختيار بالظرف والجار والمجرور.

حذف تمييز (كم) الخبرية:

يجوز حذف تمييز (كم) الخبرية إذا دلت عليه قرينة حالية أو مقالية، فالحالية كأن ترى رجلا يبذل مالك للفقراء والمحتاجين، فتقول له في النهاية: كم أنفقت". أي: كم دينارٍ أنفقت، بمعنى: لقد أنفقت دنانير كثيرة؛ والمقالية كأن يقول رجل: لقد أخرجت زكاة مالي، فنقول له: إذن كم يثنى عليك. أي: كم ثناء يثنى عليك، بمعنى يثني عليك ثناء كثيرا.

ثانيا: كأيٍّ

أصلها:

(كأيٍّ) مركبة من (كاف) التشبيه و(أي) المنونة، ولهذا جاز الوقف عليها ب(النون)، لأن التنوين- لما دخل في التركيب- أشبه (النون) الأصلية، ولهذا رسم في المصحف نونا؛ ومن وقف بحذفه، اعتبر حكمه في الأصل، وهو الحذف في الوقف.

وقيل: هي اسم بسيط، واختاره أبو حيان، قال: "ويدلك على ذلك تلاعب العرب بها في اللغات" وذهب ابن عصفور إلى أن (الكاف) فيها زائدة حيث قال:" ألا ترى أنك لا تريد معنى التشبيه، وهي مع ذلك لازمة كلزوم (ما) الزائدة في (لاسيما)، وهي غير متعلقة بشيء كسائر حروف الجر الزوائد، و(أي) مجرورة بها".

لغاتها:

في (كأيٍّ) ست لغات.

١- (كأي) مثل: كَعَيٍّ، وهي أفصحها، وبها قرأ السبعة إلا ابن كثير، وقد رسمت في المصحف (كأين) كما تقدم.

٢- (كائن) مثل: كاعِنْ، وبها قرأ ابن كثير، وهي أكثر في الشعر من الأولى، ومنه قول الشاعر:

وكائِن بِالأباطحِ مِن صديقٍ يراني لو أُصِبتُ هُوَ المُصابا

قرأ بها أبو جعفر، ولكنه سهّل الهمزة مع المد والقصر فقال: كاين؛ ووقف على (الياء) أبو عمرو ويعقوب فقالا: كأيْ، بينما قرأ الباقون ب(النون).

٣- (كأْيِنْ) بهمزة ساكنة، ثم (ياء) مكسورة مثل (كَعْيِنْ)، قرأ بها قرأ الأعمش وابن محيصن.

٤- (كيْئن) بياء ساكنة، فهمزة مكسورة مثل: (كَيْعِنْ)،وأصلها (كأين) حيث قُدِّمت (الياء) مشددة على الهمزة ثم خففت، كما في كلمة (ميْت).

٥- (كإِنْ) بهمزة مكسورة، ونون ساكنة مثل: كَعِنْ.

٦- (كَيِ) بياء مكسورة. من غير همز، ولا ألف، ولا تشديد؛ قرأ بها الحسن البصري، ونسبت إلى ابن محيصن أيضا.

معناها:

(كأين) تفيد ما تفيده (كم) الخبرية في المعنى، وهو الدلالة على عدد مبهم الجنس والمقدار على سبيل التكثير.

وذهب ابن قتيبة، وابن عصفور، وابن مالك إلى أنها قد يستفهم بها، واستدل له ابن مالك بقول أُبيّ بن كعب- رضي الله عنه- لعبد الله بن مسعود- رضي الله عنه-: "كأيٍّ

تقرأ سورة الأحزاب؟ أو كأيٍّ تعد سورة الأحزاب؟ فقال: ثلاثا وسبعين، فقال أبي: قط؟! لقد رأيتها وإنها لتعادل سورة البقرة".

إلا أن جمهور النحاة ينكرون ذلك، ويقولون: لا تقع استفهامية البتة.

وتلزم (كأي) الصدر فلا تُجر، خلافا لابن قتيبة وابن عصفور، حيث ذكرا أنها يدخل عليها حرف جر نحو: بكأي تبيع هذا الثوب؟.

ورده أبو حيان بقوله: "ويحتاج دخول حرف الجر عليها إلى سماع".

تمييزها:

لما كانت (كأي) تشبه (كم) الخبرية في المعنى، حيث إن كلا منهما يقصد بها الإخبار عن عدد مبهم على سبيل التكثير، وأن كلا منهما تفتقر إلى تمييز يزيل ذلك الإبهام في العدد.

ولما كان تمييز (كم) الخبرية الأصل فيه أن يكون مجرورا بإضافة (كم) إليه، لكونها محمولة على الأعداد (عشرة) و(مائة) كما تقدم.

فكان حق (كأي) أن تضاف إلى تمييزها كما تضاف (كم) التي تساويها في المعنى، ولكن منع من إضافتها أنها من المحْكي لكونها مركبة، ولأن في آخرها تنوينا، والتنوين يمنع من الإضافة، ومن ثم تعين على من أراد جر تمييزها- على الأصل- أن يجره ب(من) ظاهرة، وهو الأكثر، كما في قول الله- تعالى-: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، وقول الشاعر:

وكائِن بِالأباطحِ مِن صديقٍ ... يراني لو أُصِبتُ هُوَ المُصابا

ومن أراد حمله على تمييز (كم) الاستفهامية نظرا لإفادتها الاستفهام- وإن كان نادرا- نصبه، كما في قول الشاعر:

وكَائِن لنا فَضلًا وَمِنَّةً قَديمًا فَما تَدرونَ ما مَنَّ مُنعِمُ

وزعم ابن عصفور أن جره ب(من) لازم، وأنه لا ينصب، ولكن سيبويه نص على خلاف ذلك حيث قال: "وكأين رجلا رأيت، زعم يونس ذلك، وكأن قد أتانا رجلا، إلا أن أكثر العرب لا يتكلمون به إلا مع (من).

وزعم قوم جواز جره مع عدم وجود (من)، ولكن رده أبو حيان بقوله: "إلا أنه لا يحفظ، فإن جاء كان على إضمار (من) وهو مذهب الخليل والكسائي، ولا يحمل على إضافة (كأين) كما ذهب إليه ابن كيسان. قال سيبويه: "إن جرها أحد من العرب، فعسى أن يجرها بإضمار (من)".

الفصل بين (كأين) وتمييزها:

الأفصح أن يكون تمييز (كأين) متصلا بها، حيث لم ترد في القرآن الكريم إلا وتمييزها متصلا بها، كما في قول الله- تعالى-: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ و﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ و﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا﴾ و﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا﴾.

ويجوز الفصل بينهما بجملة كما في قول الشاعر:

وكائِن ردَدْنا عنكم منْ مُدَجَّجٍ يجيءُ أمامَ الألْفِ يُرْدَى مُقنَّعا

وبالظرف أو الجار والمجرور كما في قول الشاعر:

وكائِن بِالأباطحِ مِن صديقٍ يراني لو أُصِبتُ هُوَ المُصابا

حذف تمييز (كأين) :

اختلف في حذف تمييز (كأين)، فقد جوزه المبرد والأكثرون.

وقال ابن العلج: "إنه ضعيف للزوم (من)، ففيه حذف عامل ومعمول".

وقال أبو حيان: "ومن يقول بجواز حذفه، لا يلتزم أنه حذف وهو مجرور ب(من)، بل حذف وهو منصوب، كما حذف خبر (كم) الاستفهامية وهو منصوب".

ثالثًا: كذا

أصلها:

(كذا) اسم مركب من (كاف) التشبيه و(ذا) الإشارية، وقد صار بعد التركيب- كناية عن عدد مبهم مثل (كأين) حيث قال عنها سيبويه: "وهو كناية للعدد، صار (ذا) بمنزلة التنوين".

وهو يتصرف بوجوه الإعراب، فيكون في موضع رفع نحو: كذا طالبا نجحوا في الامتحان، ونجح كذا طالبا، وفي موضع نصب نحو: قابلت كذا طالبا، وفي موضع جر بالإضافة نحو: ظهرت نتيجة كذا طالبا، وبالحرف نحو: سلمت على كذا طالبا، إذ لا يقتصر على إعراب خاص.

ومنه يفهم أنه ليس واجب التصدير، بل يأتي صدرا، وغير صدر.

وذهب ابن عصفور إلى أن (الكاف) فيه زائدة لازمة، و(ذا) مجرور بها، كما هو الحال في (كأين)، إذ لا معنى للتشبيه فيه؛ وما من سبب لما ذهب إليه سوى الفرار من التركيب حيث يعتبره اسما بسيطا.

معناها:

تأتي (كذا) لمعان ثلاثة:

الأول: كناية عن العدد المبهم- قليلا كان أو كثيرا-، وإليه ذهب سيبويه، والخليل، وتابعهما، واختاره ابن خروف، حيث يقول سيبويه: "هذا باب ما جرى مجرى (كم) في الاستفهام، وذلك قولك: له كذا وكذا درهما، وهو مبهم من الأشياء بمنزلة (كم)، وهو كناية للعدد، صار (ذا) بمنزلة التنوين، قال الخليل: كأنهم قالوا: له كالعدد درهما".

وقال ابن مالك والأشموني إنها تفيد التكثير مثل (كم) الخبرية.

الثاني: كناية عن غير عدد، وهي حينئذ المركبة أيضا من (كاف) التشبيه و(ذا) الإشارية، نحو (ما) من أنه قيل لبعضهم: أما بمكان كان كذا وكذا وَجذٌ؟ فقال: بلى وِجَذا"، فنصب بإضمار (أعرف)؛ وكما في الحديث الشريف: "يقال للعبد يوم القيامة: أتذكر يوم كذا وكذا؟ فعلت كذا وكذا".

الثالث: التشبيه، وهي حينئذ كلمتان باقيتان على أصلهما: (كاف) التشبيه، و(ذا) الإشارية، حيث الأولى مضافة إلى الثانية، وذلك نحو قوبهم: "رأيت زيدل فاضلا ورأيت عمرا كذا". أي: مثل ذلك؛ وقول الشاعر:

وأسلَّني الزمانُ كَذا ... فلا طربٌ، ولا أُنُسُ

يريد: مثل هذا الحال الذي تراني عليه، وقد تدخل عليها (ها) التنبيه كما في قول الله- تعالى-: ﴿أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ﴾، أمثل هذا عرشك؟

تمييز (كذا):

لما كانت (كذا) يقصد بها الإخبار- على سبيل التكثير- شأنها في ذلك شأن (كأين) و(كم) الخبرية كان حقها أن تضاف إلى تمييزها، كما تضاف (كم) التي تساويها في المعنى.

وقد علمنا آنفا أن (كأين) يمنع من إضافتها أنها تُحكى لأنها مركبة، وأنها منونة، إذ التنوين يمنع من الإضافة، ومن جاز في تمييزها أمران: إما النصب حملا على (كم) الاستفهامية، حيث تفيد الاستفهام- وإن كان نادرا- كما أنها تشبه الاستفهامية لفظا، أو جره ب(من) ظاهرة، وهو الأكثر.

ومثلها (كذا) في امتناع الإضافة، حيث إنها تحكي لكونها مركبة، ولأن عجزها اسم إشارة فلم يكن له نصيب في الإضافة قبل التركيب، فأبقى على ما كان عليه، ومن ثم وجب في تمييزها النصب، فلا يجوز جره ب(من) اتفاقا، ولا بالإضافة. كما في قول الشاعر:

عِدِ النفس نُعْمَى بعد بُؤساك ذاكرا كذا وكذا لطفا به نُسِيَ الجَهدُ

وأجاز الكوفيون جره كان يقال: كذا ثوبٍ، قياسًا على العدد الصحيح، على تنزيلها منزلة ثلاثة، ومائة.

وقال الزجاجي: "يجوز جره على ضرب من الحكاية"، وفسره بعضهم بقوله: "يمكن أن يكون معناه أن (كذا) محاكية ل"كم" نوع محاكاة فلذلك جر تمييزها"، ونرى أن ذلك النوع من المحاكاة قد يكون إفاتها التكثير.

وقال الحوفي: يجوز جره على البدل من (ذا)، على أساس أن (ذا) مخفوض بإضافة (الكاف) إليه.

وجوز الكوفيون الرفع بعد (كذا) حيث يجيزون: كذا ثوبٌ، وكذا أثوابٌ، على تقدير: هو ثوبٌ، وهي أثوابٌ: قال ركن الدين الاستراباذي: "ويجوز أن يكون مرفوعا، فإذا قيل: له عندي كذا درهم، ف(له) خبر مقدم، و(درهم) مبتدأ مؤخر و(كذا) حال".

قال السيوطي: "والأولى عندي أن يكون (كذا) مبتدأ، و(درهم) بدلا، أو عطف بيان، و(له) خبر (وعندي ظرف له)".

وبناء على تجويزهم كل ذلك قال فقهاؤهم: "إن من قال: له عندي كذا درهم ألزمه مائة، ومن قال: (كذا دراهم) ألزمه ثلاثة، ومن قال (كذا كذا درهما) لزمه أحد عشر، ومن قال (كذا درهما) لزمه عشرون، ومن قال (كذا كذا درهما) لزمه واحد وعشرون، حملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصحيح"، ووافقهم على هذا التفصيل- غير مسألتي الإضافة- المبرد، والأخفش، وابن كيسان، والسيرافي، وبه قال الشلوبين، وابن عصفور، والصفار؛ ووهم بن السيد، فنقل اتفاق النحويين على إجازة ما أجازه المبرد ومن ذكر معه.

وزاد بعضهم: "أما لو قال (كذا درهمٌ) فيلزمه واحد، وكأنه قال: عدد منهم هو درهم"، وكل ما ذهب إليه الكوفيون مردود عليه بمنع (كذا) من الإضافة لتركيبها؛ وما ذهب إليه الحوفي مردود بأن (كذا) لما ركبت صارت كلمة واحدة، ولا يبدل من جزء الكلمة، ورد أبو حيان جواز الرفع بقوله: "هو خطأ، لأنه لم يسمع".

قال ابن جني: "سألت أبا علي عن ذلك فقال: هذا من استخراج الفقهاء، وليس هو في النحو، إنما (كذا) بمنزلة عدد منون، والجر خطأ".

تتمة:

الغالب في استعمال (كذا) تكرارها بالعطف عليها كما في قول الشاعر:

عِدِ النفس نُعْمَى بعد بُؤساك ذاكرا كذا وكذا لطفا به نُسِيَ الجَهدُ

وأوجبه ابن خروف بقوله: "إنهم لم يقولوا: كذا درهما، ولا كذا كذا درهما، بدون عطف"؛ وذكر ابن مالك أنه مسموع ولكنه قليل، حيث قال: "واستعمال (كذا) دون تكرار قليل، وكذا استعماله مكررا بلا عطف".

النداء

اشتقاقه من ندى الصوت، وهو بُعْدْ؛ يقال فلان أندى صوتا، إذا كان أبعد صوتا منه.

وهو في اللغة: الدعاء بأي لفظ كان. أما في الاصطلاح: فهو طلب الإقبال بواسطة حرف من أحرف النداء ملفوظ به أو مقدر.

والإقبال المطلوب قد يكون حقيقيا إذا كان المنادى مميزًا كما في قوله-تعالى-:" يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلاَمٍ مِّنَّا"(هود:٤٨)،وقد يكون مجازيا، كما في نداء غير المميز لداعٍ بلاغي؛ نحو:" يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءكِ وَيَا سَمَاء أَقْلِعِي"(هود:٤٤).

حروف النداء:

حروف النداء ثمانية، وبيانها على النحو التالي:

١- الهمزة:

وهي لنداء القريب مكانًا أو مكانة، وقد ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن النداء بالهمزة قليل، لكن الواقع اللغوي عكس ذلك؛ فلم تزل العرب تستعمل الهمزة حرف نداء في جاهليتها وإسلامها حتى إن السيوطي جمع من كلام العرب أكثر من ثلاثمائة شاهد للنداء بها، وقد أفرد هذا الموضوع بتأليف، ومن شواهد النداء بها قول امرئ القيس في معلقته:

أفاطم مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التدلُّل وإنْ كنتِ قد أذمعتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

٢- يا:

هي أم الباب؛ ولهذا كانت أعم حروف النداء، ولا يقدر عند الحذف غيرها، وتتعين في نداء اسم الله -تعالى-؛نحو: "يا الله"، وفي نداء أي وأية؛ نحو:" يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ"(الانفال:٦٤)و" يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّة"(الفجر:٢٧)،وفي باب الاستغاثة؛ نحو: يا لله للمسلمين، وتتعين هي أو (وا) في باب الندبة، وإن كانت(وا) أكثر استعمالًا منها في ذلك الباب.

٣- أَيَا:

عند جمهور النحاة لنداء البعيد، وفي الصحاح أنها لنداء القريب والبعيد، قال ابن هشام في المغني: وليس وكذلك ومن شواهد النداء بها قول الشاعر:

أَيَا شَجَرَ الْخَابُورِ مَالَكَ مُورِقًا كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ ظَرِيفِ

٤- أيْ:

هي لنداء القريب، وقيل لنداء البعيد، وقيل لنداء المتوسط، ومن شواهد النداء بها ما ورد في الحديث: "أي ربِّ"، وقول الشاعر:

أَلَمْ تَسْمَعِي – أَيْ عبدَ- في رَوْنق الضُّحَى بكاءَ حماماتٍ لَهُنَّ هَدِيرُ

٥- آ:

وذلك نحو قولك: آمحمدُ ذاكر دروسك.

٦- هيا:

قيل هي أصل، وقيل: هاؤها مبدلة إبدالًا لغويا من همزة "أيا"، ومن شواهد النداء بها قول الشاعر:

فقال: هَيَا ربّاه ضيف ولا قرىً بحقك لا تحرمه تا الليلة اللحما

٧- آي:

نحو: آي صديقي: إنك أقرب الناس إليّ.

٨- وَا:

كقول الشاعر:

وا فقعسًا وأين مني فقِعسُ؟

والجمهور على أنها حرف لا يستعمل في غير الندبة، وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي.

أقسام المنادى وأحكامه:

المنادى على أربعة أقسام:

الأول: ما يجب فيه أن يبنى على ما يرفع به لو كان معربًا، وهو ما اجتمع فيه أمران:

أحدهما: التعريف، سواء كان ذلك التعريف سابقًا على النداء؛ نحو: "يا زيد"، أم عارضًا في النداء بسبب القصد والإقبال؛ نحو: "يا رجل" تريد به معينًا.

والثاني: الإفراد، ونعني به ألا يكون مضافًا ولا شبيها به، فيدخل في ذلك المركب المزجي، والمثنى، والمجموع؛ نحو: يا معدي كرب، ويا زيدان، ويا زيدون، ويا رجلان، ويا مسلمون، ويا هندان.

كما يدخل فيه أيضا ما كان مبنيًا قبل النداء؛ نحو:يا سيبويه.

الثاني: ما يجب نصبه، وهو ثلاثة أنواع:

أحدها: النكرة غير المقصودة؛ كقول الواعظ: يا غافلًا والموت يطلبه، وقول الأعمى: يا رجلًا خذ بيدي، وقول الشاعر:

فيا راكبا إما عرضت فبلغن ندامايَ من نجران ألا تلاقيا

الثاني: المضاف؛ نحو: ربنا اغفر لنا، ويا حسنَ الوجه.

الثالث: الشبيه بالمضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه، ويدخل فيه:

١- ما اتصل بالمنادى مرفوعًا به؛ نحو: يا بديعًا نظمه.

٢- ما اتصل بالمنادى منصوبًا به؛ نحو: يا قاضيًا حاجاتِ إخوانه.

٣- ما اتصل بالمنادى مجرورًا به؛ نحو: يا رفيقًا بالعباد.

٤- ما اتصل بالمنادى معطوفًا عليه؛ نحو: يا ثلاثة وثلاثين، إذا كنت قد سميت بهذا المعطوف والمعطوف عليه.

٥- الاسم المفرد المنكر الموصوف؛ نحو: يا أمة ضحكت من جهلها الأمم.

الثالث: ما يجوز ضمه وفتحه، وهو نوعان:

أحدهما: أن يكون علمًا مفردًا موصوفًا بابن متصلٍ به مضافٍ إلى علم؛ نحو:

يا حكم بن المنذر بن الجارود سرادق المجد عليك ممدود

ففي «حَكَم» البناء على الضم أو الفتح، فتقول: يا حكمُ، ويا حكمَ.

ويتعين البناء على الضم في نحو:

- "يا رجلُ ابن عمرو" وذلك لكون المنادى غير علم.

- "يا زيدُ الفاضل بن عمرو" لوجود الفصل بين المنادى وابن.
- "يا زيد ابن أخينا" لانتفاء علمية المضاف إليه.
- "يا زيدُ الفاضل" لكون الصفة غير (ابن).

ولم يشترط الكوفيون أن يكون الوصف "ابنًا" بناءً على أن علة الفتح هي التركيب، وأنشدوا:

فما كعب بن مامة وابن سُعْدى بأجود منك يا عمر الجوادا

فإن الرواية فيه بفتح عمر، وبفتح الجواد؛ بدليل قوافي القصيدة، وقد استدلوا به على أن المنادى الموصوف يجوز فيه الفتح سواء أكان الوصف لفظ "ابن" أم لم يكن، وهو عند البصريين محمول على أن عمر قد حذفت منه الألف وأصله "يا عمرا" تخلصًا من الساكنين، أو أن أصله: يا عمرًا بالتنوين ضرورة، ثم حذف التنوين لالتقاء الساكنين.

الثاني: أن يكرر المنادى مضافًا؛ نحو:

يا تيم تيم عدي لا أبا لكم لا يلفينكم في سوأة عمرُ

حيث يجوز في المنادى وجهان:

١- البناء على الضم؛ لأنه مفرد علم، وفي هذه الحالة ينصب الثاني، ونصبه يحتمل خمسة أوجه من أوجه الإعراب:

الأول: أن يكون توكيدًا للاسم الأول.

الثاني: أن يكون بدلًا منه.

الثالث: أن يكون عطف بيان عليه.

وهو في هذه الأوجه الثلاثة تابع في إعرابه لمحل الاسم الأول.

الرابع: مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعني، فهو كالنعت المقطوع إلى النصب.

الخامس: منادى مستأنف، وانتصب لكونه مضافًا.

٢- النصب:

وفي هذه الحالة يكون مضافًا للمضاف إليه المذكور في الكلام، ويكون الثاني مقحما بين المتضايفين على أنه مهمل زائد، أو على أنه توكيد لفظي للأول.

ويجوز توجيه نصب الأول على أن المنادى مضاف لمحذوف استغنى عنه بالمذكور؛ كأن الكلام: يا تيم عدي تيم عدي، وعلى هذا التوجيه يوجه نصب الثاني على أنه منادى بحرف نداء محذوف، أو مفعول به لفعل محذوف، أو توكيد لفظي، أو بدل، أو عطف بيان.

الرابع: ما يجوز ضمه ونصبه:

وهو المنادى المستحق للضم إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه؛ كقول الشاعر:

سلام الله يا "مطرٌ" عليها وليس عليك يا مطرُ السلام

ويكون هذا في العلم المفرد – كما مثلنا- كما يكون في اسم الجنس إذا نودي أيضا، كقول الشاعر:

ليت التحية كانت لي فأشكرها مكان يا "جملٌ" حييت يا رجلُ

وللشاعر في نداء " العلم المفرد واسم الجنس" إذا اضطر أن يتركه مبنيا على الضم على الرغم من تنوينه، كما يجوز له أن ينصبه، وقد رويت النصوص السابقة بالوجهين، حيث يجوز أن يقال: يا مطرٌ ويا مطرًا، ويا جملٌ ولا جملًا، قال ابن مالك:

واضمم أو انصب ما اضطرارًا نوِّنا مما له استحقاق ضم بُيِّنا

نداء ما فيه "أل":

لا يجوز نداء ما فيه "أل" إلا في أربع صور:

الصورة الأولى: اسم الله – تعالى-،أجمعوا على ذلك، تقول: يا الله، بإثبات الألفين، ويا لله بحذف الثانية فقط، والأكثر أن يحذف حرف النداء، ويعوض عنه الميم المشددة، فتقول: اللهم، وقد يجمع بينهما في الضرورة؛ كقوله:

إني إذا ما حدث ألما

أقول: يا للهم يا للهما

ويجوز في هذا الأسلوب أن يقال: لا هُمّ، بحذف(ال)؛كما في قول الشاعر:

لا هم إنّ العبد يمنع رحله فامنع رحالك

وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك

الصورة الثانية: الجملة المحكية:

نحو: " يا المنطلق زيد" فيمن سُمِّي بذلك، وتقدر عليها الحركات بسبب الحكاية، وزاد المبرد على ذلك ما سمى به من موصول مبدوء بأل.

الصورة الثالثة : في نداء اسم الجنس المشبه به :

نحو: يا الخليفة هيبة، ويا الثعلب مكرا، ويا الأسد شدة.

الصورة الرابعة: في ضرورة الشعر؛ كقوله:

عبّاس يا الملك المتوِّج والذي عَرَفتْ له بيتَ العلا عدنانُ

الحذف في باب النداء :

يجوز الحذف في باب النداء أن يحذف حرفُ النداء، كما يجوز أن يحذف المنادى، وبيان ذلك على النحو التالي:

أولًا : حذف حرف النداء :

تنفرد "يا" من بين حروف النداء بجواز حذفها، وذلك عند أمن اللبس، ومن نماذج ذلك قوله – تعالى- :" يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـذَا"(يوسف:٢٩) ؛أي: يا يوسف، وقول الشاعر:

حببتك قلبي قبل حبك من نأى وقد كان غدارًا فكنت أنت وافيا

أي: يا قلبي.

ويمتنع حذفها – منعا للبس – في المواضع الآتية:

١- في أسلوب الندبة؛ نحو: يا عمراه.

٢- في أسلوب الاستغاثة؛ نحو: يا لله للمسلمين.

٣- في المنادى البعيد أيا كان نوع المنادى.

٤- في النكرة غير المقصودة؛ نحو: يا غافلًا والموت يطلبه.

٥- في نداء الضمير عند من يجيز نداءه؛ كقول الأحوص:

يا أبجر بنَ أبجر يا أنتا

أنت الذي طلقت عام جعتا

٦- في نداء لفظ الجلالة إذا لم يعوض في آخره ميم عن حرف النداء؛ نحو: يا الله.

٧- في نداء المتعجب منه؛ كقول الشاعر:

يا حسنَهُ بين الحسان في شكله إن قيل: بانْ

كالبدر تأخذه العيو نُ وما لهن به يدانْ

ويقل حذف "يا" – مع جوازه – في حالتين:

الأولى: إذا كان المنادى اسم إشارة؛ كما في قول الشاعر:

إذا هملت عيني قال لها صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام

والتقدير: يا هذا.

وقول الآخر:

إنَّ الأُلَى وصفوا قومي لهم، فبهم هذا اعتصم تلق من عاداك مخذولا

أي: يا هذا.

الثانية: إذا كان المنادى اسم جنس؛ أي نكرة مقصودة؛ وذلك مثل قولهم: أَصْبحْ ليلُ، افتد مخنوقُ، وأطرق كرا إن النعام في القُرَى، وثوبي حَجَرُ، والتقدير في كل ما سبق: يا ليلُ، ويا مخنوقُ، ويا كروانُ، ويا حَجَرُ، ونظرًا لكثرة وروده فقد رأى البعض جواز القياس عليه، وقصر الحذف مع اسم الإشارة – وحده- على السماع؛ إذ لم يوجد إلا في الشعر، وأما قوله – تعالى- :" ثُمَّ أَنتُمْ هَـؤُلاء تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ"(البقرة:٨٥) فمتأول على أن " أَنتُمْ " مبتدأ، و" هَـؤُلاء " خبره، أو بالعكس، وجملة "تَقْتُلُونَ" حال.

ثانيا: حذف المنادى:

قد يحذف المنادى، ويبقى حرف النداء مؤذنًا به، وذلك بشرطين:

الأول: أن يكون حرف النداء " يا" دون سائر الحروف.

الثاني: أن يكون بعد حرف النداء فعل أمر أو فعل دعاء، فمثال الأمر قوله – تعالى:" أَلا يَا اَسْجُدُوا للهِّ"(النمل:٢٥) في قراءة الكسائي بتخفيف ألا، وهي على هذا حرف تنبيه، ومثال الدعاء قول ذي الرمة:

ألا يا اسلمي يا دارمَيّ على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطرُ

تابع المنادى:

وأقسامه أربعة:

أحدها: ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى، وهو ما اجتمع فيه أمران:

أحدهما: أن يكون نعتا أو عطف بيان أو توكيدًا.

الثاني: أن يكون مضافًا مجردًا من "أل"؛ نحو: يا زيدُ صاحب عمرو، ويا زيد أبا عبد الله، ويا تميمُ كُلُّهم أو كلكم.

الثاني: ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى، وهو نعت "أيّ" و"أيّة"، ونعت اسم الإشارة إذا كان اسم الإشارة وُصْلَةً لندائه؛ نحو: "يأيها الناس"، و"يأيتها النفس"، وقولك: يا هذا الرجلُ.

الثالث: ما يجب رفعه ونصبه، وهو نوعان:

أحدهما: النعت المضاف المقرون بأل؛ نحو: يا زيدُ الحسنُ الوجه.

والثاني: ما كان مفردًا من نعت أو عطف بيان أو توكيد أو كان معطوفا مقرونا بأل، نحو: يا زيدُ الحسنُ، والحسنَ، ويا غلامُ بشرٌ، وبشرًا، ويا تميم أجمعون وأجمعين، وقال الله – تعالى-:" يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ"(سبأ:١٠) حيث قرأت برفع الطير ونصبه.

الرابع: ما يعطي ما يستحقه إذا كان منادى مستقلًا، وهو البدل وعطف النسق المجرد من أل؛ نحو: "يا زيدُ بشرُ" بالضم وكذلك:" يا زيدُ وبشرُ"، وتقول: يا زيدُ أبا عبد الله، وكذلك يا زيدُ وأبا عبد الله، وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:

وهو أربعة أقسام:

أحدها: ما فيه لغة واحدة، وهو المعتل(المقصور والمنقوص)،فإن ياءه واجبة الثبوت والفتح؛ نحو: يا فتايَ، ويا قاضيَّ؛ إذ لا يجوز أن تسكن هذا الياء لئلا يلتقي ساكنان، كما لا يجوز ضمها أو كسرها؛ لأن هاتين الحركتين ثقيلتان، فلم يبق إلا الفتح.

الثاني: ما فيه لغتان، وهو الوصف المشبه بالفعل؛ نحو: مكرم، فعند ندائه مضافا لياء المتكلم فإن ياءه ثابتة مفتوحة أو ساكنة، تقول: يا مكرميَ، ويا مكرميِ.

الثالث: ما فيه ست لغات؛ وهو ما عدا ما تقدم، وليس أبا ولا أما، والأوجه الستة الجائزة فيه على النحو التالي:

١- حذف الياء والاكتفاء بالكسرة؛ نحو:" يَا عِبَادِ فَاتَّقُون"(الزمر:١٦).

٢- ثبوتها ساكنة؛ نحو:" يَا عِبَادِي لاَ خَوْفٌ عَلَيْكُمُ"(الزخرف:٦٨).

٣- ثبوتها مفتوحة؛ نحو:" يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا"(الزمر:٥٣).

٤- قلب الكسرة فتحة والياء ألفا؛ نحو:" يَا حَسْرَتَى علَى مَا فَرَّطتُ"(الزمر:٥٦).

٥- حذف الألف المنقلبة عن الياء، والاجتزاء عنها بالفتحة؛ نحو قول الشاعر:

ولست براجع ما فات مني بـ(لهفَ)،ولا بليت، ولا لواني

أي بقولي: يا لهفا.

٦- حذف الياء، والاكتفاء من الإضافة بنيتها، وضم المنادى كما تضم المفردات في غير الإضافة، وإنما ذلك فيما يكثر فيه ألا ينادى إلا مضافا؛ كقول بعضهم: يا أمُّ لا تفعلي، وكقراءة:" رَبُّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ"(يوسف:٣٣).

الرابع: ما فيه عشر لغات، وهو الأب والأم مضافتان لياء المتكلم، وفيهما مع اللغات الست السابقة أربع لغات أخرى هي:

١- تعويض تاء التأنيث عن ياء المتكلم وكسرها؛ نحو:" يَا أَبَتِ لاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ"(مريم:٤٤).

٢- تعويض تاء التأنيث من ياء المتكلم وفتحها، فيقال: يا أبتَ، يا أمتَ، وقد قرئ بها في الآية السابقة، وقد وصف كسر التاء بأنه أكثر، وفتحها بأنه أقيس.

٣- تعويض التاء السابقة من ياء المتكلم مع ضمها على التشبيه بنحو: ثُبَة وهبة، وهو شاذ، وقد قرئ بهن.

٤- الجمع بين التاء السابقة والألف، فيقال: يا أبتا، يا أمتا، ومن ذلك قول الشاعر:

تقول بنتي: قد أنى أناكا يا أبتا علك أو عساكا

والدليل على أن التاء عوض من الياء أنهما لا يكادان يجتمعان، ولهذا حكم البصريون بالضرورة على قول الشاعر:

أيا أبتي لا زلت فنيا فإنما لنا أمل في العيش ما دمت عائشا

عملا بقاعدة لا يجمع بين العوض والمعوض منه، وخالفهم في ذلك الكوفيون، وذهبوا إلى أن هذا البيت ليس من الضرورات؛ إذ يجوز في السعة أن تقول: يا أبتي.

نداء المضاف إلى مضاف إلى الياء:

إذا أضيف المنادى إلى مضاف إلى ياء المتكلم، فإنه يجب إثبات الياء ساكنة أو مفتوحة؛ نحو: يا مُنَى نفسي، ويا منى نفسيَ، إلا إن كان (ابن أم) أو (ابن عم) فالأكثر الاجتزاء بالكسرة عن الياء أو أن يفتحا للتركيب المزجي، وقد قرئ:" قَالَ يَا ابْنَ أُمَّ "(طه:٩٤) بالوجهين، ولا يكادون يثبتون الياء والألف إلا في الضرورة؛ كقوله:

يا ابن أمِّي ويا شقيق نفسي أنت خلَّفْتني لدهر شديد

وذلك بإثبات الياء ساكنة، وقوله:

يا بنة عمّا لا تلومي واهجعي

لايخرق اللوم حجاب مسمعي

وذلك بإثبات الألف.

أسماء ملازمة للنداء:

من أشهر هذه الألفاظ:

١ - فُلُ - بضم الفاء واللام - وفُلَة -بضم الأول وفتح الثاني - وهما عند النداء كناية عن معرفتين معينين من جنس الإنسان، الأول للمذكر، والثاني للمؤنث.

والأرجح أنهما كلمتان مستقلتان، وليستا احتقار فلان وفلانة، وأنهما مختومتان بتاء أصلية حذفت تخفيفا؛ كحذفهما من كلمة يد، وأصلهما فُلَى، وفلية، وأنهما عند النداء نكرة مقصودة، فتدل الأولى على رجل مقصود، والثانية على امرأة مقصودة.

٢- لؤمان وملأم: وهما وصفان بمعنى كثير اللؤم والدناءة، ويبنيان على الضم في محل نصب، تقول: يا لؤمان عد إلى رشدك، ويا ملأم لن يفيدك لؤمك.

٣- ملأمان ومخبثان: وهما وصفان بمعنى: لئيم وخبيث، ويجوز زيادة تاء التأنيث في مفعلان عند نداء المؤنث؛ تقول: يا مخبثانة ويا مطيبانة، وهما مبنيان أيضا في محل نصب.

٤- وزن فُعَل بمعنى فاعل: وهو وصف لذم المذكر وسبه، تقول: يا غُدَر، ويا فُسَق، وقد جوز البعض القياس على هذه الصيغة بشرط إفادة الذم والسب، وإعرابها كغيرها من الصيغ.

٥- وزن (فَعَال) : وهذا الوصف لذم المؤنث، وقد يخرج من النداء في ضرورة الشعر، كقول الحطيئة يهجو امرأته:

أطوِّف ما أطوّف ثم آوي إلى بيت قعيدته لكاع

٦- اللهم: وهو من الألفاظ الملازمة للنداء، كقوله:" قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاء"(آل عمران:٢٦)،وكما في قوله – صلى الله عليه وسلم :"اللهم اهدنا فيمن هديت".

أسلوب الاستغاثة

الاستغاثة :مصدر قولك " إستغاث فلان بفلان " إذا دعاه ليدفع عنه مكروهًا أو يعينه على دفع مشقه ، ومن ثم فمعناها : نداء من يخلص من شدة أو يدفع مكروها أو يعين على احتمال مشقة .

ووفقاً لهذا التعريف فهي تعد من أساليب النداء التي تنفرد بموقف معين ؛ إذ لا يقال هذا الأسلوب إلا في مواقف الأزمات وأوقات الضيق مما يستدعي طلب المعونة واستدعاء الغوث ؛ لقول عمر- رضى الله عنه – ياالله للمسلمين ، حيث يستغيث بالله – سبحانه – ليخلص المسلمي مما هم فيه .

وتختص " يا " من بين أدوات النداء بوورودها في هذا الأسلوب ،وبكونها مذكورة لازمة الذكر ، كما أنه لا يحل غيرها محلها .

وصور الاستغاثة ثلاثة على النحو التالي :

الأولي : وتتكون من أداة الاستغاثة (يا) ويليها المستغاث مجروراً بلام مفتوحة ، ثم المستغاث له مجروراً بلام مكسورة ؛ كما في : ياالله للمسلمين .

الثانية : وتتكون من أداة الاستغاثة ، يليها المستغاث مجروراً من اللام ومعوضاً عنها الألف في آخره ، ثم المستغاث له مجروراً بلام مكسورة كما في قول الشاعر :

يا يزيد الآمل نيل عز وغنى بعد فاقه وهواية

حيث جاء المستغاث به مختتماً بالألف لكونه لم يأت معه باللام المفتوحة التي تدخل على المستغاث به، يعرب منادى مستغاث به مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره

اشتغال المحل بالفتحة لأجل الألف في محل نصب ، والألف حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب .

الثالثة :وتتكون من أداة النداء " أداة الاستغاثة " ، ويليها المستغاث به مجرداً من اللام في أوله ومن الألف في آخره ، ويليهما المستغاث له مجروراً بلام مكسورة ، وفي هذه الحالة يعامل المستغاث معاملة المنادي المستقل ، حيث يبني إن استحق البناء ، وذلك ببناء صديق على الضم في قولنا: يا صديقُ لآ لام صديقك ، وينصب إن استحق النصب؛ كقول الشاعر :

ألا ياقوم ياللعجب العجيب وللغفلات تعرض للأريب

وذلك بنصب قوم لكونه مضافاً .

حركة اللام مع المستغاث به إذا عطف عليه مستغاث آخر :

إذا عطف على المستغاث مستغاث آخر ؛ فإما أن تتكرر معه (يا) أولاً: فإ تكررت لزم فتح اللام مع المعطوف كما في : يالله و ياللرسول لأمه القرآن ، ومن ذلك قول الشاعر :

يالقومي ويالأمثال قومي لأناس عتوهم في ازدياد

حيث فتحت اللام مع لقومي ، ولأمثال ؛ وذلك لتكرار الأداة (يا) فإ لم تتكرر ؛ نحو:

يبكيك ناء بعيد الدار مقترب ياللكهول و للشبان العجيب

فإن اللام تكسر مع المعطوف وهو كلمة الشبان في البيت .

جر المستغاث له بـ (مِنْ) :

قد يجر المستغاث له بحرف الجر "مِنْ" بدلاً من اللام المكسورة ؛ كما في قول الشاعر:

يالله للرجال ذوي الألباب من نفر لا يبرح السفه المردى لهم دينا

حيث جاء المستغاث لآجله (تفر) مجروراً ب (من) بدلاً من اللام .

نداء المتعجب منه :

يجوز نداء المتعجب منه ،فيعامل معاملة المستغاث من غير فرق ، والمتعجب منه على قسمين :

أ-أن يرى أمر عظيم ،فينادى جنسه ؛ مثل : يالله ، ويالله الدواهي ، إذا تعجب من كثرتها .

ب- أن يرى أمر عظيم يستعظم ؛ فينادى من له نسبة إليه ومكنة فيه ؛ مثل : يالله العلماء.

ويجوز الإستغناء عن اللام بالألف ؛ فيقال : " يا عجباً " بدلاً من " ياللعجب " ، ومن ذلك قول امرئ القيس :

ويوم عقرت للعذاري مطيتي فيا عجبا من رحلها المتحمّل

وقد يخلو المتعجب منه من اللام و الألف معاً ، فيقال : ياعجب ، ويعامل حينئذ معاملة المنادى .

حذف المستغاث به :

يجوز حذف المستغاث به عند وجود قرينة عند أمن اللبس ، فيلي أداة الاستغاثة المستغاث له مجروراً اللام الجر المكسورة كما في قول الشاعر :

يالأناس أبو إلا مثابرة على التوغل في بغي و عدوان

والتقدير في البيت : يالقومي لأناس .

متعلق اللام الجارة والمستغاث له :

اختلف في متعلق الجار والمجرور (اللام الجارة والمستغات له) على النحو التالي :

١)أنه متعلق بحرف النداء النائب عن فعل النداء .

٢) أنه ممتعلق بفعل محذوف بعد المستغاث به ، تقديره : أدعو ، فهنا جملتان (جملة المستغاث به)، وجملة المستغاث له .

٣) أنه متعلق بحال محذوفة ، والتقدير : يالله مدعواً للمسلمين في قوله : يالله للممسلمين .

نماذج إعرابية:

١- يا لله للمسلمين.

الكلمة	إعرابها
يا	حرف نداء واستغاثة مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
لله	اللام حرف جر واستغاثة، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، ولفظ الجلالة منادى مستغاث مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وهو منصوب محلاً.
للمسلمين	اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، والمسلمين اسم مجرور باللام، وعلامة جره الياء، لأنه جمع مذكر سالم، والجار والمجرور متعلقان بأداة النداء (يا).

٢- يا يزيدا لآمل نيل عز.

الكلمة	إعرابها
يا	حرف نداء واستغاثة مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
يزيدا	مستغاث به، منادى مبني على الضم المقدر الذي منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة لأجل الألف، والألف حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
لآمل	حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وآمل اسم

	مجرور باللام، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلقان بـ (يا) أو بالفعل المحذوف، أو بحال محذوفة. وفي آمل: ضمير مستتر جوازا؛ لأنه يعمل عمل الفعل.

٣- ألا يا قوم للعجب العجيب.

الكلمة	إعرابها
الأ	أداة استفتاح، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
يا	حرف نداء واستغاثة مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
قوم	منادى مستغاث منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة التي منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة ياء المتكلم المحذوفة.
للعجب	اللام للاستغاثة، حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، والعجب اسم مجرور باللام، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلقان بـ (يا) أو بالفعل المحذوف، أو بحال محذوفة.
العجيب	نعت مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

أسلوب الندبة

يقصد بالندبة في اللغة النواح على الميت و بكاؤه و ذكر خصاله الحميدة ، وأكثر ما يتكلم بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب، وأما في اصطلاح النجاة فالمراد بها نداء المندوب المتفجع عليه أو المتوجع له أو منه .

ومعلوم أن التفجع هو إظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول الحوادث ، ثم انه قد يكون حقيقة ، وقد يكون حكماً ، فأما التفجع حقيقة فكما يكون في رثاء الميت ؛ كقول جرير في عمر بن عبد العزيز :

حملت أمراً عظيماً فاصطبرت وقمت فيه بأمر الله يا عمرا

وأما التفجع حكماً فكقول عمر بن الخطاب – رضى الله عنه – وقد أخبر بجدب شديد أصاب المسلمين : " وا عمراه وا عمراه " .

والمتوجع منه قد يكون مكان الألم ، وقد يكون سبب الألم ،فمثل قولك : وا رأساه ، وا رجلاه، وأما سبب الألم فمثل قول ابن قيس الرقيات :

تبكيهم الدهماءُ مغولة وتقول سلمى وارزيتيه

أركان الندبة :

يتكون أسلوب الندبة من :

١-النادب : وهو من يقوم بالندب .

٢- المندوب : وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه .

٣- أداة الندبة : وهي (وا) وتستخدم (يا) عند أمن اللبس .

ما يندب :

لا يندب إلا مما هو معلوم مشهور خالص من كل إبهام ؛ حتى لا يفوت الغرض من الندبة ، وهو الإعلام بعظمة المتفجع عليه ومن ثم فلا تندب النكرة كرجل ، وأما ما ورد في الحديث من قوله : "وا جبلاه " فقد أنكره الجمهور ، وقالوا : إن صح الحديث فهو نادر ، وكذلك لا يندب الموصول المقترن بأل كالذي والتي مطلقا ، وكذلك الإشارة ،واستثنوا من الموصول ما كان صلته مشهورة فيندب ؛ نحو : وامنْ حفر بئر زمزماه ، فإنه بمنزلة واعبد المطلباه .

حدود المندوب :

للمندوب ثلاث صور :

الصورة الأولى :

تتكون من أداة الندبة (وا أويا) ، ثم المندوب متصلاً به ألف الندبة ، والتي تقتضي فتح ما قبلها، ثم تلى الألف هاء السكت ساكنة صحيحة في الوقف ؛ نحو : وا رأساه ، وا اذلاه .

الصورة الثانية :

وتتكون من أداة الندبة (وا أويا) ثم المندوب متصلاً ألف الندبة دون هاء السكن ، ومنها قول جرير:

حملت أمراً عظيماً فاصطبرت له وقمت فيه بأمر الله ياعمرا

الصورة الثالثة :

وتتكون من أداة الندبة (وا أويا) ثم المندوب فقط دون ألف أو هاء في آخره ، وفي هذه الحالة يعامل معاملة المنادى الأصلي ؛ نحو وا محمدُ ببناء محمد على الضم ، وا أمير الشعراء بنصب أمير لكونه مضافاً .

مكان ألف الندبة من المندوب :

تزاد هذه الألف في آخر المنادى المندوب ؛ لإظهار الأنين على المتفجع عليه أو المتوجع منه أوله، وقد تزاد بمفردها أو مقترنة بهاء السكت ، تقول : وا محمدا ، وا محمداه .

وفي هذه الحالة يكون المندوب مبنيا على الضم المقدر منع من ظهوره الفتحه التي جاءت لمناسبة الألف في محل نصب .

ومكان زيادتها في الاسم المندوب على النحو التالي :

١- العلم المفرد المندوب ؛ نحو : وا محمداه .

٢- في آخر التركيب الإضافي في المندوب ؛ نحو : وا صلاح الدنيا .

٣- وتزداد في آخر معمول الشبيه بالمضاف المندوب ؛ وا شاكياً ألما قلوبنا معك

ويكون المندوب منصوباً ؛ لأن شبيه بالمضاف ، والمعمول معربا يحركه مقدرة منع من ظهورها الفتحة التي جبلت من أجل ألف الندبة .

٤- في آخر المندوب المركباً تركيباً مزجياً ؛ نحو :

واحضر موتا كنت مدينة عظيمة .

وينصب المندوب في هذه الحالة بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة التي جلبت من أجل ألف الندبة .

٥- في آخر الاسم المندوب بصلته ؛ نحو : وامنْ حفر بئر زمزما .

٦- في آخر صفة العلم ؛ نحو : وا عمرَ الشهيدا .

ما يحذف من أجل ألف الندبة :

١- ألف الاسم المقصور ؛ نحو : وا موساه .

٢- التنوين من آخر الصلة مع الاسم الموصول ؛ نحو : وا من حفر بئر زمزما .

٣- التنوين من المضاف إليه ؛ نحو : وا غلامَ زيداه .

٤- التنوين من المحكى ؛ نحو : " وا قام زيداه " فيمن اسمه قام زيد .

٥- الألف المنقلبة عن ياء المتكلم ؛ نحو : وا غلاماه .

المندوب المضاف لياء المتكلم :

تحدثنا في باب النداء عن الحالات التي تجوز في نداء المضاف لياء المتكلم ، وقد علمنا أنها ست لغات على النحو التالي :

١- إثبات الياء ساكنة ؛ نحو : يا عبادي .

٢- إثبات الياء مفتوحة ؛ نحو : يا عبادِيَ .

٣- حذف الياء و الاستغناء عنها بالكسرة ؛ نحو : يا عبادِ .

٤- قلب الياء ألفا ، والكسرة قبلها فتحة ؛ نحو : يا عبادَا .

٥- حذف الألف المنقلبة و الياء و الاستغناء عنها بالفتحة ؛ نحو : يا عبادَ .

٦- حذف الياء ، و الاكتفاء من الإضافة بنيتها ، وضم المنادى نحو : يا عبادُ .

و إذا ندب الاسم في الحالة الأولى فإنه يجوز فيه وجهان : فتح الياء و إلحاق ألف الندبة ؛ فيقال: وا عباديا ، أو يقال : وا عبادَا بحذف الياء و إلحاق ألف الندبة .

وحين يندب في الحالة الثانية فإنه تلحقه ألف الندبة فقط ، فيقال : وا عباديا .

وحين يندب في الأحوال الأربعة الأخيرة يقال : وا عبادَا .

معنى ذلك أنه يجوز وجهان في المندوب اذا كان مضافاً على لغة من أثبت الياء ساكنة ، أما في غير هذه اللغة فيجب وجه واحد فقط .

الترخـيم

الترخيم في اصطلاح النحاة : حذف أواخر الكلمات إذا وقعت منادى ، وهو نوعان :

أ- ترخيم التصغير : كقولهم في أحمر : حمير.

ب- ترخيم النداء : وهو حذف آخر المنادى المبني تخفيفاً (العلم – النكرة المقصودة)، كما تقول : يا سعا في يا سعاد .

شروط الترخيم :

يشترط في المرخم مطلقاً – سواء أكان مختوماً بتاء التأنيث أم لا . سبعة شروط هي :

١ – أن يكون معرفة إن كان مجرداً من التاء ، فإن كان مختوماً بالتاء صح ترخيمه إن كان علماً لمؤنث أو لمذكر كفاطمة وحمزة ، أو كان معرفة بالقصد إليه كالنكرة المقصودة مثل جارية في قول الشاعر :

جَارِيَ لا تستكثري عَذِيري سَيْرِى وإشفاقي على تعبيري

وأصله يا جارية ، وحذف حرف النداء ، وقد رخمه بحذف التاء من آخره ،ومثله قولهم :يا شا ادجني ؛ أي : أقيمي ولا تسيرحي ، حيث رخمه بحذف التاء منه ، وأصله يا شاة .

وبناء على ذلك لا ترخم النكرة غير المقصودة ؛ كقول الأعمى : يا إنساناً خذ بيدي .

وإنما اختصت المعرفة بالترخيم ؛ لأن المعارف يكثر نداؤها ، والشيء إذا كثر نداؤه طلبوا فيه التخفيف ، والترخيم ضرب من التخفيف ، وقد جعلوا التخفيف بحذف الأواخر ؛ لأن الأواخر محل التغيير .

٢- ألا يكون مستغاثاً ، فلا ترخيم في نحو : يا لجعفر ، وقد أجاز النحاة للضرورة ترخيم

المستغاث المقرون باللام ؛ نحو قول الشاعر :

كلما نادى منادٍ منهم يا لتيم الله قلنا: يا لَآلِ

أي : يا لمالك ، وقد رخمه بحذف الكاف من آخره ، وأما ترخيم المستغاث غير المقترن باللام

فإنه موصوف بالشذوذ كقول الشاعر :

تماني ليقتلني لقيط أعام لك ابن صعصعة بن سعدِ

وقد جاء شذوذه من ناحيتين ؛ إحدهما : استعمال الهمزة في نداء المستغاث ، وثانيهما : ترخيمه.

٣- ألا يكون مندوباً ؛ فلا ترخيم في : واجعفراه .

٤- ألا يكون مضافاً ، وعن الكوفيين إجازة ترخيم ذي الإضافة بحذف عجز المضاف إليه ، تمسكا بنحو قوله :

أيا عرو لا تبعد فكل ابن حُرَّة سيدعوه داعي ميتة فيجيب

وأصله على هذا : يا أبا عروة ؛ بحذف عجز ما أضيف إليه المنادى، والبصريون لا يجيزون مثل هذا .

٥- ألا يكون مركباً تركيباً إسنادياً ، فلا ترخيم في نحو : يا تأبط شرا .

٦- ألا يكون مبنياً قبل النداء ؛ نحو : حزامِ ورقاش ، فهذه لا ترخيم فيها .

٧- ألا يكون مختصاً بالنداء ؛ نحو : يا فلُ وقُلَة ، فهذه ونحوها لا ترخيم فيها .

ثم إن المنادى في باب الترخيم إما يكون مختوماً بتاء التأنيث الساكنة أولاً :

أ- المختوم بالتاء :

يجوز ترخيم المختوم بالتاء دون شرط أو قيد ، فيقال: يا فاطم ،ومنه قول الشاعر :

أفاطم مهلا بعض هذا التدلل وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي

وذلك بحذف التاء من فاطمة ، ولا يحذف شيء آخر من آخر المنادى غير التاء ، لكن سيبويه أجاز أن يرخم الاسم ثانية على لغة من لا يراعي المحذوف ، فيقال : يا حار في حارثة ، وذلك بحذف التاء أولاً ، ثم ترخيمه ثانية بحذف الثاء ، ومنه قول الشاعر :

أحار بن بدر قد وليت ولاية فكن جرذا فيها تخون وتسرق

وكذلك قول زميل بن الحارث يخاطب أرطأة بن سُهَيّة :

يا أرط إنك فاعل ما قلته والمرء يستحي إذا لم يصدق

أراد : أرطأة ، فرخمه أولاً بحذف التاء ، وثانياً بحذف الألف .

ب- غير المختوم بالتاء :

إذا كان المختوم بالتاء يجوز ترخيمه بدون شرط ، يستوي في ذلك أن يكون علماً أو نكرة مقصودة ، كما يستوي أن يكون على ثلاثة أحرف غير التاء وأن يكون على أقل من ثلاثة كهبة ، إذا كان هذا جائزاً في ذي التاء ، فإن غير المختوم بها اشترطوا لترخيمه ثلاثة شروط هي:

١) كونه علماً ؛ نحو : يا مالِ في ترخيم : يا مالك ، ومنه قول الشاعر :

يا مالِ والحقّ عنده فقفوا

وهو في الشعر أكثر من أن يحصى – كما يقول سيبويه .

وقد ورد عن العرب ترخيم بعض أسماء الأجناس غير المختومة بتاء التأنيث، فمن ذلك لفظ " صاحب " رخموه بحذف الباء ، ومن ذلك قول الشاعر :

يا صاح إما تجدني غير ذي جدة فما التخلي عن الخلان من شيمي

وقول أبي العلاء المعري :

صاح هذي قبورنا تملأ الرُّحـ ب فأين القبور من عهد عاد ؟

ومن ترخيم اسم الجنس غير المختوم بالتاء قولهم في المثل " أطرق كرى " ، وأصل " كرى " عند أكثر حملة اللغة " كروان " ، وفي المثل بتمامة أطرق كرى ، إن النعام في القرى " وفيه ترخيم اسم الجنس غير المختوم بالتاء ، وحذف حرف النداء ؛ وذلك أن الأمثال في نظر النحاة مثل الشعر تكون محل الضرورة .

٢- أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف ؛ كجعفر وسعاد ، ولا يجوز ذلك في نحو إنسان لمعين ، ولا في نحو: زيد ، ولا في نحو : حَكَمٍ ، وإن كان الفراء قد أجاز ترخيم الثلاثي المحرك الوسط، قال ذلك قياساً ؛ لأنه رأى أن حركة الحرف قامت مقام حرف آخر مواضع منها في باب منع الاسم من الصرف فإنهم يفرقون بين هنْد وسقر؛ لأن الأول ساكن الوسط ، والثاني متحركه ، ومنها في باب النسب فإنهم يفرقون بين حُبْلى ومرطى لذلك السبب .

٣- ألا يكون مركباً تركيب إضافة ، ولا إسناد .

حكم ما قبل آخر المرخم :

يجب أن يحذف مع آخر المرخم الحرف السابق عليه بشروط أربعة :

١- أن يكون زائداً ، فإن كان أصلياً لا يحذف ؛ نحو : مختار ومنقاد علمين ؛ لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة ، فهذا ونحوه يقال في ترخيمهما : يا مختا ، ويا منقا، بحذف الحرف الأخير فقط دون الألف .

٢- أن يكون حرف لين ، فإن كان صحيحاً لا يحذف ، سواء أكان متحركاً ؛ نحو: سفرجل ، أو ساكناً ؛ نحو : قمطر ، فتقول في ترخيمهما : يا سفرج ، ويا قمط؛ وذلك بحذف الحرف الأخير فقط .

٣- أن يكون مسبوقاً بحركة مجانسة ، فإن كان متحركاً لم يحذف ؛ نحو : سنوّر ، وقنوّر ، فتقول : يا سنوّ ، ويا قنوّ .

٤- أن يكون رابعاً فصاعداً ، فإن كان ثالثاً لم يحذف ؛ كثمود وعماد وسعيد ؛ فنقول: يا ثمو ، ويا عما ، ويا سعي ؛ وذلك بحذف الحرف الأخير فقط .

ومما تحققت فيه الشروط السابقة قول الشاعر :

يا أسمُ صبراً على ما كان من حدث إن الحوادث ملقى ومنتظر

أراد : يا أسماء ، وقد رخمه بحذف الألف والهمزة .

وقول الفرزدق يخاطب مروان بن عبد الملك :

يا مرو إن مطيتي محبوسة ترجو الحباء وربها لم ييأس

أراد : مروان ، وقد رخمه بحذف النون والواو .

فإن كان حرف اللين واواً أو ياء مسبوقتين بفتحة مثل : فرعون ، وغرنيق ، ففي ترخيم مثل هذين الاسمين خلاف :

فبعض النحاة يعاملها معاملة عثمان ومنصور ومسكين ، فيقول : فِرْعَ ، و غِرْنَ .

وجمهور النحاة لا يجيزون ذلك ، فلا يحذف منها إلا حرف واحد ، فيقال – على رأيهم– يا فرعوْ ، يا غِرْنَيْ ، والغرنيق : الشاب الجميل الناعم .

وقد يحذف للترخيم كلمة برأسها كما في ترخيم المركب المزجي ، نقول : في ترخيم معد يكرب : يا معدي ، وهو قياس نحوي .

ترخيم غير المنادى :

يجوز ترخيم غير المنادى بشروط ثلاثة هي :

١- أن يكون ذلك في الضرورة .

٢- صلاحية الاسم للنداء ؛ فلا يجوز في نحو : الغلام .

٣- أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف أو بتاء تأنيث ؛ كقوله :

لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره طريفُ بن مالٍ ليلة الجوع والخضرَ

حيث رخم الاسم غير المادى ، وأصله (بن مالكٍ) ، ونظيره قول رؤية :

إما تريني اليوم أم حمز قاربتُ بين عنقي وجمزي

أراد : " يا أمّ حمزة " ، فحذف التاء من المضاف إليه ، وليس هو المنادى ، بل المنادى هو المضاف .

ولا يخفى عليك أن " مالك ، وحمزة " يجوز أن يقعا مناديين ، فيقال : يا مالك ، ويا حمزة ، قال تعالى :- ﴿ وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ ، وصلاحية الاسم للنداء هي التي سهلت ترخيمه في غير النداء للضرورة .

لغة من ينتظر ومن لا ينتظر :

يجوز في الاسم المرخم لغتان :

أ- لغة من ينتظر الحرف المحذوف :

الأكثر أن ينوي المحذوف ، فلا يغيّر ما بقى ؛ تقول في جعفر : يا جعفَ بالفتح، وفي حادث : " يا حارِ " بالكسر ، وفي منصر : يا منصُ ، بتلك الضمة .

ب- لغة من لا ينتظر المحذوف :

ومعناها أن نتناسى الحرف المحذوف ، ونعامل آخر الكلمة بعد الحذف كما لو كان هو آخر الكلمة في أصل الوضع ، فنبينه على الضم ، ونعامله معاملة الاسم التام ، فنقول في ترخيم الأسماء السابقة جعفر ، وحارث ومنصور يا جعفُ ، يا حارثُ ، يا منصُ .

ويستثنى من ذلك ما إذا حدث لبس ، كما في ترخيم المؤنث بتاء التأنيث الفارقة كما في " مسلمة " فلو رخم على لغة من لا ينتظر القيل : يا مسلمُ بضم الميم ، وحينئذ يلتبس بنداء المفرد المذكر؛ ولذلك فإنه يرخم على لغة من ينتظر دفعاً للبس ، فيقال : يا مسلمَ فقط، وكذلك الأمر في ترخيم " ليلى "، فلو قيل على لغة من لا ينتظر : يا ليلُ لا لتبس

بنداء النكرة المقصودة (يا ليلُ) ، من أجل ذلك يجب ترخيم " ليلى " على لغة من ينتظر ، فيقال : (يا ليلَ)، قال الشاعر :

يا ليلَ كم من حاجة لي مهمة إذا جئتكم بالليل لم أدر ماهيا

فإذا لم يحدث لبس جازت اللغتان بلا خلاف ، كما في ترخيم عنترة ، قال الشاعر :

ولقد شفي نفس وأبرأ سقمها قيل الفوارس : ويك عنتر أقدم

فيقال : يا عنترُ ، ويا عنترَ ، على السواء .

أسلوب الاختصاص

الاختصاص في اللغة: مصدر قولك اختصصت فلانا بكذا، تريد أنك خصصته به، وجعلته له لا يتجاوزه إلى غيره.

وهو في اصطلاح النحاة: تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف.

ويغلب على هذا الضمير أن يكون المتكلم؛ نحو:

- نحن العرب – أقرى الناس للضيف.
- وقوله – صل الله عليه وسلم –: "نحن معاشر الأنبياء – لا نورث".

وقل كونه لمخاطب نحو:

- بك – اللهَ – نرجو الفضل.

ويمتنع أن يكون لغائب.

فعند استعراض الأمثلة السابقة سنجد أن الأسماء (العرب، معاشر الأنبياء، الله) أسماء ظاهرة معرفة منصوبة، يلي ضميرا من الضمائر، ولهذا الضمير حكم معين في الجملة، فهذا الحكم مقصود تخصيص الاسم الظاهر به، ومن هنا سمى هذا الأسلوب بالاختصاص، ويسمى الاسم الظاهر بالمختص، ويعرف بأنه: اسم ظاهر معرفة قصد تخصيصه بحكم ضمير قبله.

الباعث على الاختصاص:

الباعث على الاختصاص أحد أمور ثلاثة، هي:

الأول: الفخر: نحو: "على أيها الجواد يعتمد المحتاج"، ونحو: "كلامي أيها العالم شفاء لما في الصدور".

الثاني: التواضع: نحو: "أنا أيها العبد محتاج إلى عفو الله"، ونحو: "أنا أيها المسكين أرجو فضل الله"، ونحو: "أنا أيها الضعيف أستمد القوة من الله".

الثالث: زيادة البيان والإيضاح: نحو: "نحن العرب أقرى الناس للضيف".

صور المنصوب على الاختصاص (الاسم المختص):

أشهر صور المختص وأكثرها استعمالا في اللغة العربية ثلاثة هي:

١- أن يكون مقترنا بـ(ال):

كما في المثال السابق: نحن – العرب – أقرى الناس للضيف.

٢- أن يكون مضافا:

كما في قوله- عليه الصلاة والسلام-: "نحن – معاشر الأنبياء – لا نورث".

٣- لفظ أي:

وتعامل في هذا الباب معاملتها في باب النداء، فيلتزم بناؤها على الضم، وتلزمها (ها) الدالة على التنبيه بعدها، وتؤنث مع المؤنث، فيقال: اللهم وفقني أيتها الطالبة، وتظل "أي" مفردة فلا تثنى ولا تجمع باتفاق، ولابد من وصفها أيضا باسم معرف بـ(ال) لازم الرفع، ويقل في المنصوب على الاختصاص أن يكون معرفا بالعلمية؛ كما في قولنا: بك الله نرجو الفضل، فقد ورد المخصوص علما، فضلا عن وروده بعد ضمير مخاطب، وكلا الأمرين قليل في أسلوب الاختصاص.

إعراب الاسم المختص:

يعرب المخصوص في الأمثلة السابقة مفعولا به لفعل محذوف، تقديره: أخص أو أعني.

أما إذا كان المخصوص (أي) فتكون مبنية على الضم في محل نصب لفعل محذوف وجوبا تقديره: أخص.

الفرق بين أسلوب الاختصاص والنداء:

١- الاختصاص يكون بدون أداة نداء لا لفظا ولا تقديرا.

٢- أنه لا يقع في أول الكلام، بل في أثنائه كالواقع بعد (نحن) في الحديث المتقدم، أو بعد تمامه كالواقع بعد (أنا) و(نا) في المثالين: أنا أفعل كذا أيها الرجل، واللهم اغفر لنا أيتها العصابة.

٣- أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسما بمعناه، والغالب كونه ضمير تكلم، وقد يكون ضمير خطاب – كما مر بنا –.

٤- أنه يقل أن يكون هذا الاسم علما.

٥- أنه ينصب مع كونه مفردا.

٦- أنه يكون بـ(ال) قياسا، ولا يكون المنادى مقترنا بـ(ال) إلا إذا نودى بواسطة (أي) أو (أية).

٧- أن (أي) أو (أية) توصف في النداء باسم إشارة، وفي أسلوب الاختصاص لا توصف.

٨- أن المختص لا يكون نكرة ولا اسم إشارة ولا موصولا ولا ضميرا.

٩- أنه لا يجوز الترخيم في أسلوب الاختصاص.

١٠- أن المختص لا يستغاث ولا يندب.

١١- أن الكلام مع الاختصاص خبر، ومع النداء إنشاء.

وكما يفارق الاختصاص النداء فيما ذكر فإنه يوافقه في ثلاثة أمور:

الأول: الاختصاص لا يستعمل إلا للمتكلم واحدا أو مثنى أو جمعا، كما أن المنادى لا يستعمل إلا للمخاطب، والجامع بينهما أن كلا منهما يختص بحال لا يتعداها، وإن اختلفت حقيقة حال كل منهما عن حقيقة حال الآخر.

الثاني: أن كل واحد من النداء والاختصاص لا يكون إلا للحاضر.

الثالث: أن الاختصاص يقع في معرض التوكيد، والنداء قد يقع في هذا الموقع، فإنك لا تجد يأسا في أن تقول لمن تحدث وهو مصنع إليك: قد كان كذا وكذا يا فلان، فعبارة "يا فلان" في هذه الحال واقعة في موقع التوكيد، لأنك تطلب بها من هو مقبل عليك.

التحذير والإغراء

التحذير: لغة: التخويف:

واصطلاحا: تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه.

والإغراء: لغة مصدر قولك: أغريت فلانا بكذا، إذا حملته عليه وألزمته أن يفعله، فهو تنبيه المخاطب إلى أمر محمود ليفعله، ويعرف اصطلاحا بأنه: اسم منصوب بفعل محذوف وجوبا.

وحكم التحذير والإغراء واحد، لاستواء أحكامهما، وكان ينبغي تقديم الإغراء على التحذير؛ لأن الإغراء هو الأحسن معنى، وعادة النحويين البداءة به؛ كما يقولون نعم وبئس، وتقول الوعد والوعيد، والثواب والعقاب ونحو ذلك، ولا ترى طباعهم على العكس، ويمكن أن نعلل هذا التقديم، أي تقديم التحذير على الإغراء بأن التحذير باب التخلية، والإغراء من باب التحلية، ثم هما وإن تساويا حكما فإنهما مفترقان معنى ذلك أن الإغراء التسليط على الشيء، والإغراء الإبعاد عنه.

صور التحذير:

١- أن يكون ب(إيا):

وهنا يحذف العامل وجوبا، سواء عطفت عليه أم كررته، أم لا تعطف ولم تكرر، تقول: إياك والأسد، والأصل: احذر تلاقى نفسك والأسد، ثم حذف الفعل وفاعله، ثم المضاف المضاف الأول، وأنيب عنه الثاني، فانتصب، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث، فانتصب وانفصل.

وشاهده قول الشاعر:

فإياك والميتات لا تقربنها ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

وتقول: إياك من الأسد، فتأتي بالمحذور مخضوضا بمن، والأصل في المثال: باعد نفسك من الأسد، ثم حذف باعد وفاعله والمضاف وقيل التقدير: أحذرك من الأسد.

وتعرب (إياك) مفعولا به لفعل محذوف وجوبا، سواء وجد تكرار كقول الشاعر:

فإياك إياك المراء فإن إلى الشر دعاء وللشر جالب

أم لم يوجد نحو: إياك من الأسد.

وهناك خلاف في إعراب ما بعد (إياك) في مثل: إياك الأسد، وإياك والأسد، والأصل أن يقدر لكل تركيب ما يناسبه، ففي إياك الأسد، بدون الواو، يكون إياك مفعولا به ل(أحذر) والأسد مفعولا ثانيا، وفي إياك والأسد، يكون التقدير: باعد نفسك واحذر الأسد، فيكون من قبيل عطف الجمل.

٢- أن تذكر اسمًا ظاهرا نائبا عن "إيا" مضافا لضمير المحذر المخاطب، ولك في هذا الوجه أن تجيء بما ذكر من غير عطف ولا تكرر فتقول نفسك، أو مع العطف فتقول: نفسك والأسد، أو مع التكرار فتقول: نفسك نفسك.

وفي مثل هذه الحالة إذا جاء المحذر منه بغير عطف ولا تكرار، كما في المرض، أو نفسك، يكون مفعولا به لفعل محذوف جوازا إذ يجوز إظهاره، فتقول: احذر المرض، وقد أظهره الشاعر في قوله:

ضل الطريق لمن يعني المنار به وابرز ببرزة حيث اضطرك القدرُ

والشاهد فيه قوله: (ضل الطريق)؛ حيث أظهر العامل، وهو قوله (ضل) في التحذير؛ لأن المحذر غير متكرر ولا معطوف عليه، قال الأعلم الشنتمري: "الشاهد فيه إظهاره الفعل قبل الطريق والتصريح به، ولو اضمر لكان أحسن.

وإن جاء المحذر منه مكررا نحو: الرسوب الرسوب، أو معطوفا نحو الكسل والإهمال يعرب المحذر منه مفعولا به لفعل محذوف وجوبا.

ولا تكون "إيا" في هذا الباب لمتكلم، وشذ قول عمر رضي الله عنه-: "وإياي أن يحذف أحدكم الأرنب" حيث جاءت لمتكلم وهو أمير المؤمنين، كما شذ أيضا مجيئه لغائب؛ نحو: "إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الثواب".

تنبيه:

١- يلحق بباب التحذير والإغراء- في الالتزام إضمار الناصب- الأمثال وأشباه الأمثال، مثل:

- كليهما وتمرا بإضمار: أعطني.
- امرأ ونفسه بإضمار: دع.
- الكلاب على البقر بإضمار: أرسل.
- أحشفا وسوء كيلة بإضمار: أتبيع، وتكيل.
- كل شيء ولا هذا بإضمار: ولا ترتكب.
- كل شيء ولا شتيمة حر بإضمار: ولا ترتكب.
- هذا ولا زعماتك بإضمار: ولا أتوهم.
- مرحبا وأهلا وسهلا بإضمار: أحييت وأتيت ووطئت.

- عذيرك بإضمار: أحضر.
- ديار الأحباب. بإضمار: اذكر.

٢- يجوز في عبارة "الصلاة جامعة" أربعة أوجه:

الوجه الأول: نصب الاسمين، وهو أحسنها، ويكون نصب الأول "الصلاة" بتقدير: احضروا، أي أنه مفعول به لفعل محذوف جوازا تقديره: احضروا، وتكون "جامعة" حالا.

الوجه الثاني: رفع الاسمين، على أن يكون الأول مبتدأ، والثاني خبره.

الوجه الثالث: رفع الأول ونصب الثاني، أما رفع الأول فعلى أنه مبتدأ، حذف خبره، ونصب الثاني على أنه حال من الضمير المستتر في الخبر المحذوف، وكأنك قد قلت: الصلاة مطلوبة حال كونها جامعة.

الوجه الرابع: نصب الاسم الأول، ورفع الثاني، أما نصب الاسم الأول فعلى الإغراء، نعني أنه مفعول به لفعل محذوف، وأما رفع الاسم الثاني فعلى أنه خبر مبتدأ محذوف، وكأنك قد قلت: احضروا الصلاة وهي جامعة.

أسماء الأفعال

اسم الفعل: ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا، ك (شتان)، و(صه)، و(أوه).

والمراد بالاستعمال كونه عاملا غير معمول، فخرجت المصادر والصفات في نحو: ضربا زيدا، وأقائم الزيدان، فإن العوامل تدخل عليها.

والحاجة إلى وضع أسماء الأفعال وعدم الاكتفاء بمد لولاتها- وهو الأفعال أنفسها على أرجح المذاهب- أن المتكلم قد يقصد المبالغة، ويريد أن يعبر عن مقصوده بأوجز لفظ، والسر في هذا أن اسم الفعل يدل على شدة الحدث، فإن قال قائل "أف" فكأنه قال: أتضجر جدا، وإذا قال "شتان" فكأنه قال: بَعُد بعدا شديدا، وإن قال "واها" فكأنه قال: أعجب أشد العجب، وهكذا.

أقسام اسم الفعل:

١- أقسام من حيث الزمن:

ينقسم اسم الفعل من حيث الزمن ثلاثة أقسام هي:

أ- اسم فعل ماض: وذلك نحو:

- هيهات بمعنى بَعُد، تقول: هيهات النجاح؛ أي بعد.
- شتان بعنى افترق، تقول: شتان يوم العيد ويوم بدء الدراسة، بمعنى افترق، قال جرير:

فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات ضل بالعقيق نواصله

- سرعان بمعنى أسرع.

ب- اسم فعل مضارع: مثل:

- أف: بمعنى أتضجر؛ نحو: "فلا تقل لهما أف".
- أوّه: بمعنى أتوجع؛ نحو:

أوه بديل من قولتي واها لمن نأت والبديل ذكراها

- وَىْ: بمعنى أعجب؛ نحو: "ويكأنه لا يفلح الكافرون".
- واها: بمعنى أعجب؛ نحو:

واها يأبى أنت وفوك الأشنب

كأنما ذر عليه الزرنب

أو زنجبيل وهو عندي طيب

ج- اسم فعل أمر؛ نحو:

- صه بمعنى سكت؛ نحو: صه فتستمع الحديث.
- هلم بمعنى تعال؛ نحو: "قل هلم شهداءكم الذين يشهدون أن الله حرم هذا".
- آمين بمعنى استجيب، ومنه قول الشاعر:

يا رب لا تسلبني حبها أبدا ويرحم الله عبدا قال: آمينا

- بلة بمعنى دع، وقد روي بالنصب قول الشعر:

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق

وذلك على اعتبار أن الأكف مفعول به لأسم الفعل "بله"، وفي البيت روايتان إحداهما بالرفع على اعتبار أن بله اسم مرادف لكيف، والأخرى بالجر على اعتبار أن بله مصدر، وتكون الأكف مضافة إليها.

- عليك، بمعنى الزم، و من قوله- تعالي-: "عليكم أنفسكم".
- دونك، بمعنى خذ؛ نحو: دونك الكتاب.

- رويد، بمعنى امهل؛ نحو: رويد زيدا، ومنه قول الشاعر: رويد عليا، جد ما ترى أمهم أحدا إذا نزلت عليك أمور
- بمعنى أقبل.
- هيت بمعني أسرع.

٢- من حيث الوضع:

ينقسم اسم الفعل من حيث الوضع إلى مفعول ومرتجل، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

أ- المرتجل: وهو ما استعمل من أول الأمر كذلك؛ أي أنه فى أصل وضعه اسم فعل، وذل كنحو: صه، وشتان، وأف، ووى، وغيرها.

ب- المفعول: وهو ما تقل من غيرها إليه ، وهو أنواع:

الأول: مفعول من ظرف أو جار ومجرور: وهذا النوع تقترن بكاف الخطاب؛ نحو: "عليكم انفسكم"، وعليكم نفسك، ومثله أيضا إليك، يقال: إليك عني، وإليكِ عني، وإليكما عني، وإليكم عني... إلخ.

الثاني: المنقول من الظرف، وهذا أيضا تلحقه الكاف في آخره؛ مثل دون حينما تستعمل اسم فعل فيقال فيها: دونك؛ نحو: دونك الكتابَ، ودونكِ الكتابَ، ودونكما الكتابَ، ودونكم الكتابَ، دونكن الكتاب.

وأما قوله- صلى الله عليه وسلم- "ومن لم يستطع فعليه بالصوم" فقد حسنه الخطاب قبله في قوله: "يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج"، فالهاء فاعل والصوم مفعول، وقيل "عليه" خبر مقدم والصوم مبتدأ زيدت فيه الباء.

وقد اختلفوا في الضمير المتصل بهذه الكلمات، منعه رفع عند الفراء على الفاعلية، ونصب عند الكسائي على المفعولية، والفاعل مستتر، فتقديره في (عليك زيدا): الزم أنت نفسك زيدا، وإليك عني: نح نفسك عني، أو جر عند البصريين؛ نظرا لأن الأصل قبل النقل بالحرف في نحو: عليك، والإضافة في دونك، وهو الصحيح، إذ روي عن عرب فصحاء قولهم: "على عبد الله زيدا" بجر عبد الله.

فتبين أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه ولا منصوبه، وعلى الجر فمع كل واحد من أسماء الأفعال المذكورة ضمير مستتر مرفوع الموضع على الفاعلية، فلك في التوكيد أن تقول: عليكم كلكم زيدا بالجر توكيدا للضمير الموجود المجرور، وبالرفع توكيدا للضمير المستكن المرفوع.

الثالث: منقول من مصدر، وهو نوعان:

الأول: منقول من مصدر استعمل فعله: مثل رُوَيْدَ بمعنى أمهل كما في قول الشاعر:

رويد عليا جُدّ ما ثدي أمهم إلينا، ولكن ودهم متباين

فقد ورد عن العرب: أروده إروادا بمعنى أمهله إمهالا، ثم صغروا الإرواد تصغير ترخيم، فقالوا: رويدا، وأقاموه مقام فعله، فإذا نون أو أضيف كان باقيا على مصدرتيه في مثل: رويدا زيدا، ورويدَ زيدٍ، أما إن جاء غير منون- كما في البيت- ونصب ما بعده فهذا دليل كونه مبينا، وأنه استعمل اسم فعل متعديا لما بعده.

الثاني: منقول من مصدر أهمل فعله، وهو "بَلْه" المرادف ل(دعْ) فهو مصدر منصوب إن جر ما بعده، فقيل: بله زيدٍ، واسم فعل مبني على الفتح إن نصب ما بعده،

فقيل بَلْه زيدا، وتأتي مرادفة (لكيف)، فيرفع ما بعدها: فنقول: بله زيدٌ بمعنى: كيف زيدٌ؟ وقد روي بالأوجه الثلاثة الشاهد السابق "بله الأكف" كما مر بنا.

٣-من حيث السماع والقياس:

أغلب أسماء الأفعال سماعية، كما في كل الأمثلة التي مرت بنا، باستثناء تراكِ، وأما اسم الفعل القياسي فيصاغ على وزن فَعالِ من كل فعل ثلاثي تام، فيقال من الأفعال: تراك، وكتب، وحذر وترك، نزالِ، وكتاب، وحذار، وتراك، قال الشاعر:

هي الدنيا تقول بملء فيها حذار حذار من بطشي وفتكي

فلا يغرركم مني ابتسام فتقول مضحك والفعل مبكي

الأحكام النحوية المتعلقة باسم الفعل:

١- أسماء الأفعال كلها مبنية للشبه الاستعمالي، ويراد به أن يستعمل كما يستعمل الحرف، وذلك بأن يلزم طريقة من طرائق الحروف، كأن ينوب عن الفعل في معناه وعمله، ولا يدخل عليه عامل من العوامل، فهيهات، وأف، وآمين وغيرها من أسماء الأفعال أشبهت الأفعال معنى، فالأولى بمعنى بعد، والثانية بمعنى أتضجر، والثالثة بمعنى آمين، لكنها لا تقبل أيا من علامات الأفعال.

٢- ما نون من هذه الكلمات كان نكرة، وما لم ينون كان معرفة، فإذا قلت: صه، فمعناه: اسكت عن حديث معين، وإذا قلت: صهٍ بالتنوين. فمعناه: اسكت عن كل حديث.

على الرغم من أن أسماء الأفعال تقوم بما تقوم به أفعالها من وظائف تعديا ولزوا، إلا أن بينهما اتفاقًا واختلافا، وذلك على النحو التالي:

أولا: توافق أسماء الأفعال في ثلاثة أمور هي:

١- المعنى؛ أي أن اسم الفعل يدل على ما يدل عليه الفعل الذي بمعناه.

٢- أن كل واحد من أسماء الأفعال يوافق الفعل الذي بمعناه في التعدي واللزوم، فإن كل مسمى الفعل لازما، مثل هيهات كان فعله كذلك، فيقتصر على الفاعل، وإن كان مسماه مما لا يكتفي بمرفوع كان اسم فعله، مثل: شتان، فإنها تحتاج إلى معطوف ومعطوف عليه، وإن كان مسماه متعديا كان اسم فعله كذلك، مثل: تراكِ زيدا، بمعنى اترك زيدا.

وقد يكون اسم الفعل مشتركا بين أفعال سميته، فيستعمل على أوجه باعتبارها فيعمل عملها، فيصل إلى المفعول بنفسه إن كان بمعنى فعل متعد، ويجري ما يتعدى إليه بحرف جر إن كان بمعنى فعل لازم، وقد ورد عن العرب "حيهل الثريدَ"، بنصب الثريد، على حيهل أن بمعنى ايت، وقالوا: إذا ذكر الصالحون بعمر، فعدوه بالباء، لأن بمعنى أسرعوا.

٣- أنه يوافق الفعل الذي بمعناه في إظهار الفاعل وإضماره.

ثانيا: تخالف الأفعال في سبعة أمور هي:

١- لا يبرز معها ضمير، بل تقول "صه" بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث، بخلاف "اسكت" الذي بمعناه، فإنك تقول: اسكت، واسكتي، واسكتا، واسكتوا، واسكتن.

٢- أنها لا يتقدم معمولها عليها، فلا يجوز أن تقول: أنفسكم عليكم، ولا الكتاب دونك، وقد ورد ما يخالف ذلك في الشعر، قال الراجز:

يا أيها المائح دلوي دونكما

إني رأيت الناس يحمدونها

وقد خرجه النحاة على أن "دلوي" مبتدأ، و"دونك" خبره وأما قوله- تعالى-: "كتاب الله عليكم"، فخرجوه على أن (كتاب) مصدر منصوب بفعل محذوف، و"عليكم" متعلق به، أو بالعامل المحذوف، والتقدير: كتب الله ذلك كتابا عليكم، فحذف الفعل، وأضيف المصدر إلى فاعله على حد "صنعة الله"، ودل على ذلك المحذوف قوله- تعالى-: "حرمت عليكم أمهاتكم"، لأن التحريم يستلزم الكتابة.

٣- أنه يجوز توكيد الفعل لفظيا باسم الفعل، تقول: انزل نزالِ، ولا يجوز توكيد اسم الفعل بالفعل، فلا تقول، صه اسكت.

٤- أن الفعل إذا دل على الطلب جاز نصب المارع في جوابه، تقول: انزل فأحدثك، ولا يجوز نصب المضارع في جواب اسم الفعل، ولو كان دالا على الطلب، خلافا للكسائي الذي أجاز جزمه في جوابه.

٥- أن أسماء الأفعال لا تعمل مضمرة، بحيث تحذف ويبقى معمولها، ولا متأخرة عن معمولها، بل حتى وجدت معمولا تقدم على اسم فعل تعين عليك تقدير فعل عامل فيه؛ ولذلك قيل في الشاهد السابق "دلوي دونكما" أي "دلوي" منصوب بفعل محذوف، تقديره: خذ دلوي، وليس "بدونك" الموجود، ولا لآخر مثله محذوف على الأصح.

٦- اختلف النحاة في أسماء الأفعال، فقال جمهور البصريين هي أسماء قامت مقام الأفعال في العمل، ولا تتصرف تصرف الأفعال، بحيث تختلف أبيتها لاختلاف الزمان، ولا تصرف الأسماء بحيث يسند إليها إسنادا معنويافتقع مبتدأ وفاعلا، وبهذا فارقت الصفات كأسماء الفاعلين والمفعولين، وقال جمهور الكوفيين: إنها أفعال؛ لأنها تدل على الحدث والزمان، كل ما في هذا الباب أنها جامدة لا تتصرف، فهي كليس وعسى ونحوهما، وقال أبو جعفر بن صابر: هي نوع خاص من أنواع الكلمة، فليست أفعالا وليست أسماء، لأنها لا تتصرف تصرف الأسماء ولأنها لا تقبل علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، وأعطاها أبو جعفر اسما خاصا بها، حيث سماها "خالقة".

نماذج لأسماء الأفعال ومعانيها :

١- نماذج لاسم فعل الأمر

اسم الفعل	معناه
آمين	استجب
إخ	اطرح
إليك (الكتاب)	خذه
إليك عني	تنح، ابتعد
أمامك	تقدم
إيه	زد
بله	دع
تيد	أمهل
حي	أقبل
دراك	أدرك
دونك	خذ
رويد	أمهل
صه	اسكت

عليك	الزم
قدك	اكتف
كخ كخ	زجر الصبي عن التقذر من شيء ويقال إنها اسم صوت
مه	اكفف
نزال	تقدم
هاك	خذ
هلم	تعال
هيت	أسرع
هيا	أسرع
وراءك	تأخر
ويه/ ويها	إغراء وتحريض

٢- نماذج لاسم الفعل الماضي:

اسم الفعل	معناه
بُطْآن (بالضم والفتح)	بَطُؤَ
سرعان(مثلثة)	أسرع

شتان	افترق
هيهات	بعد
وشكان	أسرع

٣- نماذج لاسم الفعل المضارع:

اسم الفعل	معناه
أف	أتضجر
آه	أتوجع
أواه	أتوجع
بخ	أستحسن
قد	يكفي
قط	يكفي
واها	أتعجب
وا	أتعجب
وي	أتعجب

أسماء الأصوات

تعريفها:

هي كلمات وضعت لخطاب ما لا يعقل، أو ما هو في حكم ما لا يعقل من صغار الآدميين، أو لحكاية صوت من الأصوات.

نوعاها:

أسماء الأصوات نوعان، أحدهما: ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل؛ كقولهم في دعاء الإبل لتشرب: جئ جئ مهموزين، وقد أخذوا من ذلك فعلا، فقالوا: جأجأت بالإبل، إذا دعوتها لتشرب، ثم لما كثر ذلك سموا الشرب جيئا، كما سموا البغل عدس، قال الراجز:

وما كان على الهئ ولا الجئ امتداحيكا

ومنه أيضا"حاحا" في دعاء الضأن، إذ يقال للماعز: حاحيت بها حيحاء وحيحاءة إذا دعوتها، ويقال لها:"عاعا"، وقد بنو منه فعلا ليقوم مقام قول أحدهم: "دعوتَ غنمي"، أو "صحت بغنمي وأكثرت من ذلك"، والمستعمل من ذلك ما جاء في قول الشاعر:

يا عنز هذا شجر وماء عاعيت لو ينفعني العيعاء

ومعلوم أن الألف لا تكون أصلية غير منقلبة عن حرف العلة في الفعل إلا أن تكون زائدة كما في قاتلت وضاربت، وقد ذهب سيبويه إلى أن أصل عاعيت: عيعيت، بوزن دعدعدت ودحرجرت، فقلبت الياء الأولى ألفًا، وإن كانت ساكنة اكتفاء بجزء العلة.

ومنه أيضا في رجز البغل "عَدَسْ" ، قال الشاعر:

عَدَسْ ما لعباد عليك إمارة نجوت، وهذا تحملين طليقُ

ومنه أيضا في رجز الخيل عن البطء: "هلا" كما في قول ليلى الأخيلية:

تعيرنا داء بأمك مثله وأي حصان لا يقال لها هلا

ومنه أيضا في رجز الصبي عن تناول شيء "بخ وكخ"، وفي الحديث أن الحسن – رضي الله عنه– أخذ تمرة من تمر الصدقة وجعلها في فيه، فقال عليه الصلاة والسلام: " كخ كخ فإنه من الصدقة" فألقاها من فيه.

وقولهم: عاج وحَل للناقة.

وقولهم: إس وهس وحر للحمار.

وقولهم: وح للثور، وقع لطرده.

وقولهم: هج وجاه وجه للأسد.

وقولهم: نخ لإناخة البعير.

الثاني: ما وضع لحكاية الأصوات:

- نحو: غاق للغراب، وماءْ للظبية، وشيبْ لصوت مشافر الإبل عند الشرب.
- ونحو: عيط لصوت الفتيان إذا تصايحوا عند السكر أو الغلبة.
- وطاق لصوت الضرب.
- وقب لصوب وقع السيف على الضربة.

حكمها:

أسماء الأصوات بنوعيها مبنية؛ وذلك لشبهها بالحروف في أنها لا عاملة ولا معمولة، كما أن أسماء الأفعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة في كونها عاملة غير معمولة.

وقد تعرب بعض الأصوات وجوبا، وذلك إذا خرجت عن معانيها الأصلية، ووقعت موقعا متمكنا واستعملت بمعناه، حيث تعامل معاملة الأسماء المعربة، ومن ذلك قول الراجز:

إذا حملت بِزَّتِي على عَدَسْ

فعدس في البيت اسم للفرس، وليس اسم صوت، والدليل على ذلك إعمال حرف الجر فيه الذي هو على، وقد علمت ان اسم الصوت لا يعمل في شيء، ولا يعمل فيه شيء، ومن ذلك أيضا قول الشاعر:

تداعين باسم الشيب في متثلَّم جوانبه من بصرة وسلام

الشيب: اسم صوت شرب الإبل، وإعرابه: مضاف إليه مجرور.

الممنوع من الصرف

تمهيد:

الاسم المعرب المنصرف : هو الاسم الذي يدخله التنوين في الحالات الإعرابية (الرفع والنصب والجر)، نحو: هذا طالبٌ، وقابلت طالبًا مجدًّا، ومررت بطالبٍ نشيطٍ .

أما الاسم المعرب غير المنصرف فهو: الاسم الذي لا ينوَّن، ويُرفع بالضمة، ويُنصب ويُجرُّ بالفتحة.

فمظاهر الاسم غير المنصرف أمران:

١- خلوّه من التنوين.

٢- الجر بالفتحة كعلامة إعرابية.

وينقسم الاسم الممنوع من الصرف قسمين:

الأول:

ما يمنع من الصرف لوجود علتين.

الثاني:

ما يمنع من الصرف لوجود علة واحدة تقوم مقام العلتين.

أما القسم الأول ففيه علتان رئيستان هما:

العلمية ومعها علة أخرى، أو الوصفية ومعها أيضا علة أخرى.

أولا: العلمية مع علة أخرى من ست (العجمة- التأنيث- زيادة الألف والنون- التركيب المزجي- العدل- وزن الفعل).

١-العلمية والعجمة

العلم الأعجمي : هو ما يردمن لغة أخرى أو ما جاء على غير أوزان العربية المعروفة، نحو: إبراهيم، إسماعيل، نرجس. ومن الأمور التي تُعرف بها العجمة: وجود النون تليها الراء في بداية الكلمة، نحو: نرجس، أو زاي بعد دال، فإن مثل ذلك لا يوجد في العربية، وكذلك الجيم مع الصاد كصولجان، أو الجيم مع القاف، نحو: منجنيق.

ويشترط لمنع العلم من الصرف لعلة العجمة:

١- أن يكون منقولا من لغة أخرى، فإذا نقله العرب غير علم لم يمنع من الصرف، نحو: ديباج.

٢- أن يكون العلم على أكثر من ثلاثة أحرف، أو يكون على ثلاثة أحرف فقط مؤنث ساكن الوسط، نحو: جُور (اسم بلد). ف (جور) علم مؤنث أعجمي ثلاثي ساكن الوسط، وهو ممنوع من الصرف لثلاث علل.

ومن نماذج العلم الأعجمي في القرآن:" وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ "(البقرة:٣٤). ف(آدم) اسم مجرور باللام وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة. و(إبليس) مستثنى منصوب وعلامة نصبه الفتحة وقد تحقق فيه منعه من التنوين.

وقوله تعالى: ﴿ ۞ لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ ﴿٧﴾ ﴾ [يوسف:٧].ف(يوسف) اسم مجرور بفي وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة. وهنا تحقق في الاسم الممنوع من الصرف المظهران.

تنبيهات:

أ- أسماء الأنبياء – عليهم السلام- ممنوعة من الصرف إلا ستة هي: محمد، شعيب، صالح، هود، لوط، نوح. لكون الأسماء الأربعة الأولى عربية، أما العلمان الأخيران، فرغم عجمتها فهما مصروفان لخفة أوسطهما.

من أمثلة مجيء (نوح) مصروفا في القرآن الكريم:" وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ "(هود:٤٥) ، ﴿وَأُوحِيَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾ [هود:٣٦]، ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾ ﴾ [آل عمران:٣٣]

ب-أسماء الملائكة ممنوعة من الصرف لأنها أعلام أعجمية، نحو:جبريل، قال تعالى:" قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ " (البقرة:٩٧).

أما إبليس فممنوع من الصرف للعلمية والعجمة كذلك، فالعجمة على أصله، وأما على كونه عربيَّ الأصل فهو مشتق من الإبلاس، والإبعاد، فممنوع من الصرف أيضا للعلمية وشبه العجمة؛ لأن العرب لم تسمِّ به أصلا.

٢-العلمية والتأنيث

العلم المؤنث إما واجب المنع من الصرف أو جائزه.

أولا: العلم المؤنث الممنوع من الصرف وجوبا:

أ- العلم المختوم بتاء التأنيث سواء أكان العلم خاصا بالمؤنث ك (خديجة)، و(صفية)، و(فاطمة)، أم كان علما لمذكر ك (طلحة)، و(معاوية)، و(أسامة)، و(عنترة)، و(حمزة)، وسواء أكان العلم المؤنث أكثر من ثلاثة أم كان ثلاثيا ك (هبة) و(ثبة) علمين.

ب- العلم المؤنث حقيقة الخالي من علامة التأنيث بشرط كونه زائدا على ثلاثة أحرف ، نحو: زينب ومريم وسعاد، قال تعالى:" وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ " (البقرة:٨٧). ف(مريم) في الآية الكريمة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث.

ج-العلم المؤنث الثلاثي الأعجمي الساكن الوسط (اجتماع ثلاث علل: العلمية والتأنيث والعجمة)، نحو: حِمْص وخوْر وكرْك.

د- العلم المؤنث الثلاثي المتحرك الوسط، نحو: أمَل، سحَر، ملَك، قمَر (أعلام على فتيات)، سقَر (علم على جهنم). فإن هذه الأعلام تمنع من الصرف لقيام حركة الوسط مقام تاء التأنيث، من ذلك قوله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴿٤٢﴾﴾ [المدَّثر: ٤٢]. ف (سقر) علم مؤنث على جهنم، وهو ثلاثي متحرم الوسط، وإعرابه: اسم مجرور بفي وعلامة جره الفتحة، نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث.

هـ- ما كان علما لمذكر سُمِّي به مؤنثا، نحو: سعد، وزيد، وقيس. فهذه الأعلام في الأصل لمذكر ثم انتقلت إلى المؤنث فصارت علما مؤنثا، ومن ثم تمنع من الصرف فبعد انتقاله إلى تسمية المؤنث به نراه منع من الصرف وجوبا. مثال: هذه سعدُ، رأيت سعدَ

مسرعة في مشيتها، ومررت بسعدَ الطالبة. فالعلم المنقول من المذكر إلى المؤنث يمنع من الصرف وجوبا.

و- المنقول من علم على نبات إلى مؤنث، نحو: سوسن.

ز- المنقول من جمع، نحو: تهاني جمع تهنئة.

ح- المنقول من مصدر، نحو: تيسير.

فإن مثل هذه الأعلام المنقولة من باب آخر إلى التسمية المؤنث، تصير أعلاما ممنوعة من الصرف بسبب العلمية والتأنيث المعنوي.

ثانيا: العلم المؤنث الممنوع من الصرف جوازا:

أ- العلم المؤنث الساكن الوسط وليس أعجميا، فإنه يجوز فيه المنع من الصرف أو صرفه، فمَن من منع نظر إلى وجود علتي المنع وهما العلمية والتأنيث، فتقول: مررت بهِنْدَ، وسلمت على دَعْدَ. ومَن صرف ذهب إلى الخفة لسكون الوسط، فالاسم الممنوع من الصرف إنما يمنع للثقل الذي يقرِّبه من الفعل، فلمَّا خفَّ ثِقلُه بسكون وسطه قلَّ شبهه بالفعل فصُرف.

وبالوجهين جاء قول جرير:

لم تتلفّعْ بفضْلِ مِئزَرِها دَعْدٌ ولم تُسْقَ دَعْدُ في العُلَبِ

فقد صرف (دعد) ومنعها في البيت.

ب-الاسم المؤنث المحذوف اللام (الثنائي)، نحو: (يد) علما على مؤنث.

ج- أسماء القبائل والأحياء.

٣-العلمية وزيادة الألف والنون

يمنع العلم المختوم بألف ونون زائدتين من الصرف بشرط أن يكون قبل الألف والنون ثلاثة أحرف أو ما زاد عليها، نحو: عثمان، ورمضان، وعمران، من ذلك قوله تعالى:" شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ " (البقرة:١٨٥)، وقوله تعالى:" إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا " (آل عمران:٣٥).

فإن وقع قبل الألف والنون حرفان كانت النون أصلية ولم يمنع الاسم من الصرف، نحو: (أمان) علما.

وإن كان قبل الألف والنون حرفان ثانيهما مضعَّف فيجوز فيه الصرف والمنع على أساس النظرة إلى الحرف المضعف فإذا نظرنا إليه على أنه أصل أدغم في مثله وجب فيه المنع لأن الألف والنون مزيدتان، نحو: حسَّان، وغسَّان، من الحس والغس، بمعنى دخول البلاد وإذا نظرنا إلى الحرف الثاني على أنه تضعيف بالزيادة كانت النون أصلية، ووجب الصرف، ويكون من الحسن والغَسْن، و(الغسن) بمعنى المضغ.

٤-العلمية والتركيب المزجي

يمنع العلم من الصرف إذا كان مركبا تركيبا مزجيا، والتركيب المزجي يتحقق بمزج كلمتين مزجا كاملا، مثل: حضر موت، وبعلبك. تقول: مررت ببعلبك، ونزلت في حضر موت. ف(بعلبك) اسم مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ؛لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتركيب المزجي، وكذلك حضر موت.

٥-العلمية والعدل

معنى العدل أن هذه الأعلام معدولة عن وزن آخر ، نحو: عُمَر، وزُحَل، وزُفَر، ومُضر، وثُعل، وهُبل، وجُمح، وعُصم، وقُزح، وجُشم، وقُثم، فهذه الأعلام معدولة عن عامر، وزاحل، وزافر، أي وزن فاعل، تقول: مررت بعُمَر.

٦-العلمية ووزن الفعل

ويشترط في العلم الممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل أن يكون وزنه أولى بالفعل، أي لا يوجد في الاسم، أو يكون في أوله زيادة من الزيادات التي في أول المضارع، نحو: أحمد، ويزيد، ويشكر، وينبع.

ثانيا: الوصفية مع علة أخرى

يمنع الاسم من الصرف للوصفية ومعها علة من ثلاث علل هي:

١- زيادة الألف والنون.

٢- وزن الفعل.

٣- العدل.

١- الوصفية وزيادة الألف والنون

ويشترط في الوصف المختوم بألف ونون زائدتين أن يكون قبل الألف ثلاثة أحرف، نحو: عطشان، وجوعان، وغضبان، وإذا سبقت بحرفين ثانيهما مضعف. فإن كان الحرف المضعف عن طريق الزيادة أي عن طريق تضعيف عين الكلمة لم تمنع الكلمة من الصرف، نحو: فتَّان، وقطَّان (فتن، قطن)، أما إذا كان الحرف المضعف عبارة عن أصلين

أدغم أحدهما في الآخر فإن الكلمة تمنع من الصرف ويكونان من (فثّ، وقطّ)، وعلى الوجه الأول يكون من (فتن ، وقطن) .

أما إذا سبقت الألف بحرفين اثنين حبان فإن النون أصلية وليست زائدة، ولا تمنع الكلمة من الصرف، تقول: هذا إنسانٌ جبانٌ، ورأيت إنسانًا جبانًا، ومررت بإنسانٍ جبانٍ.

ويشترط لمنع الصفة المختومة بألف ونون زائدتين ألا يكون مؤنثها على فعلانة، نحو: ندمان (المصاحب في الشراب) ، وسيفان للطويل، وصحيان (لليوم الصحو)، فإن المؤنث منها على ندمانة، وسيفانة، وصحيانة، فإن كان مؤنثه على فعلى، نحو: سكران مؤنث سكرى، وغضبان مؤنث غضبى فذلك يمنع من الصرف، تقول: مررت برجلٍ غضبانَ. فكلمة (غضبان) نعت مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون.

٢-الوصفية ووزن الفعل

يمنع الوصف الذي على وزن الفعل بالشروط الآتية:

١- ما كان على وزن (أفعل)، نحو: أحسن وأجمل وأفضل وأحمد.

قال تعالى :" وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ " (النساء:٨٦). فكلمة (أحسن) في الآية اسم مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل.

٢- يشترط في هذا الوصف ألا يقبل مؤنثه التاء فإن قبلها، نحو: (أرمل) صُرِفَ، فمؤنث أرمل: أرملة، تقول: مررت برجل أرمل، أي: فقير.

٣- يشترط ألا يكون الوصف عارضا ، نحو قولك: مررت برجل أرنبٍ، أي: مفزع جبان، فكلمة أرنب الوصف فيها عارض لأنه اسم في الأصل، وكل ما حدث تشبيه الرجل بالأرنب في الخوف والفزع.

تنبيه :

لو كان الوصف استعمل اسما لا يُلتفت إلى هذه الاسمية لأنه في الأصل وصف، نحو: أدهم، فإنه في الأصل صفة لشيء فيه سواد، ثم استعمل استعمال الأسماء فمنع من الصرف بسبب الوصف (بحسب أصله) ووزن الفعل، لا بسبب العلمية ووزن الفعل.

٣-الوصفية والعدل

ومعنى العدل تحويل صيغة الصفة إلى صيغة أخرى، ويتمثل هذا في:

أ- كلمة (أُخر) وهي معدولة عن(آخر).

التوضيح:

كلمة (أُخَر) جمع مفرده كلمة (أخرى)، وهو مؤنث (آخر) ، وكلمة (آخر) اسم تفضيل على وزن أفعل، نحو: أعظم، واسم التفضيل المجرد من أل والإضافة فإنه يستعمل مفردا مذكرا فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث. تقول: العامل أكرم من العاطل، والعاملة أكرم من العاطلة، والعاملون أكرم من العاطلين، والعاملات أكرم من العاطلات.

ومن أمثلة الوصف المعدول قوله تعالى:" فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ " (البقرة:١٨٤). فكلمة (أخر) صفة مجرورة وعلامة جرها الفتحة نيابة عن الكسرة لأنها ممنوعة من الصرف للوصفية والعدل، وقد كان من المفروض من جهة الصناعة النحوية أن يقال: فعدة ممن أيام آخر. لكن عَدَلَ عن ذلك إلى (أُخَر) مجموعة.

ب- ما جاء على وزن (فُعَال ومَفْعَل) من الأعداد (واحد إلى عشرة).

التوضيح:

تقول: (أُحاد ومَوْحد، ثُناء ومثنى، ثُلاث ومثلث، رُباع ومربع). وهكذا حتى العدد عشرة. ف(ثناء ومثنى) معدولة عم اثنين واثنتين، وثلاث معدولة عن ثلاثة ثلاثة، ورباع معدولة عن أربعة أربعة، وخماس معدولة عن خمسة خمسة، وهكذا. تقول: تقدَّم الواقفون إلى مكان الحجز أحادَ أحادَ. فكلمة (أحاد) ممنوعة من الصرف بسبب الوصفية والعدل ، وهي حال منصوبة وعلامة نصبها الفتحة.

وتقول: تعود الطيور إلى أعشاشها في جماعات خُماسَ وسُداسَ. فكلمتا (خُماس وسُداس) ممنوعتان من الصرف بسبب الوصفية والعدل عن صيغة أخرى، وقال تعالى:" فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ " (النساء:٣). وفي الحديث: "صلاة الليل مثنى مثنى".

ثانيا : ما يمنع من الصرف لعلة واحدة تقوم مقام العلتين

١- صيغة منتهى الجموع، وهو كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان متحركان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، نحو: مساكن، مدارس، ضرائب، أقاصيص، مفاتيح، قناديل، تقول: زرت مساجدَ عظيمة، وصليت في مساجدَ تاريخية، في مصر مساجدُ كثيرة. فكلمة (مساجد) في المثال الأول مفعول به منصوب، وفي المثال الثاني اسم مجرور بفي وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف لأنه على شكل صيغة منتهى الجموع، وفي المثال الثالث مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

ومن أمثلة الشواهد القرآنية : ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾﴾ [الواقعة:١٧-١٨] . فكلمة (أباريق) اسم معطوف مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف بسبب صيغة منتهى الجموع. وقوله تعالى:" أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ " (الكهف:٧٩). فتعرب كلمة (مساكين) اسما مجرورا باللام وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة.

سبب تسميتها بهذا الاسم :

أن الأوزان التي تأتي عليها صيغة منتهى الجموع لا ترد في المفرد، كما أنه يمتنع جمع صيغ منتهى الجموع بخلاف بعض أوزان جمع التكسير فإنها تجمع ويسمى جمع الجمع، نحو: رجال، فيقال: رجالات، وبيوت: بيوتات.

٢- الاسم المختوم بألف التأنيث المكسورة، وهي كل ألف زائدة تلحق آخر الاسم المعرب للدلالة على التأنيث، نحو: سكرى، ليلى. فإن كانت هذه الألف أصلية لم تمنع، نحو: نهى، وهدى.

٣- الاسم المختوم بألف التأنيث الممدودة وشرط زيادتها وقوعها بعد ثلاثة أصول، نحو: صحراء، نجلاء، هيفاء، خضراء، فلو كانت أصلية لم تمنع من الصرف، نحو: إنشاء، أو منقلبة عن أصل ، نحو: سماء.

إعراب الممنوع من الصرف

عرفت أن الأسماء من حيث التمكّن وعدمه ثلاثة أنواع:

١- متمكن أمكن، وهو المعرب المنصرف وأغلب الأسماء العربية من هذا النوع.

٢- متمكن غير أمكن، وهو المعرب الممنوع من الصرف.

٣- غير متمكن ، وهو الاسم المبني.

إعراب الاسم الممنوع من الصرف: يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالفتحة.

مثال الرفع: قوله تعالى:" وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ " (البقرة:١٢٧).

ومثال النصب: قوله تعالى:"وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا " (النساء:١٢٥).

ومثال الجر: قوله تعالى:"وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ " (البقرة:١٢٥).

عودة الاسم الممنوع من الصرف للإعراب الأصلي

يُجر الاسم الممنوع من الصرف بالكسرة في حالتين:

الأولى:

عند اتصال (ال) به، قال تعالى:" وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ " (البقرة:١٨٧). فكلمة (المساجد) اسم مجرور بفي وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وسبب جره بالعلامة الأصلية دخول (ال) عليه.

الثانية:

إذا أضيف إلى كلمة بعده، نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴿٤﴾﴾ [التين: ٤]. فكلمة (أحسن) اسم مجرور بفي وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وسبب جر كلمة (أحسن) بالكسرة إضافتها.

صرف الممنوع من الصرف

يُصرف الاسم الممنوع من الصرف رجوعا إلى الأصل، ويتم هذا عند الحاجة إلى تنويه سواء في النثر أو في الشعر.

بالنسبة للنثر فيكون لإرادة التناسب ، وذلك أن تكون بعض الكلمات منوَّنة، والأخرى غير منوَّنة فتنوَّن الأخيرة لتناسب ما جاءت معه من الكلمات المنوَّنة، ومن ذلك قراءة: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالاً وَسَعِيرًا﴾[الإنسان:٤]. وقد جاءت هذه القراءة لقصد التناسب.

والقراءة المشهورة: ﴿إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرًا ٤﴾ [الإنسان: ٤] بالمنع من الصرف.

أما في الشعر فيكون صرف الممنوع من الصرف لموسيقى الشعر (الضرورة الشعرية)، من ذلك قول امرئ القيس:

ويَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ فَقَالَتْ: لَكَ الوَيْلَاتُ ، إِنَّكَ مُرْجِلِي

فكلمة (عنيزة) ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث، ولكن صُرفت لأجل ضرورة الشعر.

منع صرف الاسم المصروف

وفيه خلاف على قلته. ومن أمثلة منع صرف الاسم المصروف قول حسان بن ثابت:

نَصروا نبيَّهمُ وشَدُّوا أَزْرَهُ بحُنَيْنَ يوم تواكُلِ الأَبْطَالِ

فمنع الشاعر صرف (حنين)، وجره بالفتحة، مع أنه مصروف، فقد جاء في القرآن الكريم: "وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ " (التوبة:٢٥) . وهذا المنع قليل وروده في الشعر.

فهرس المحتويات

توصيف مقرر النحو (٤) ١
مقدمة ٥
التوابع ٧
النعت ١١
التوكيد ٢٩
عطف البيان ٤٥
عطف النسق ٥١
مبحث في العطف على الضمير المتصل : ٧٣
البـدل ٧٩
إعْرَابُ الفِعْلِ ٨٧
رفع المضارع ٨٨
نصب المضارع ٨٩
الجزم بـ(أن) المصدرية ٩٢
(أنْ) المفسرة ٩٧
الناصب الثاني: لن ١٠١
الناصب الرابع: إذن ١٠٩
جزم الفعل المضارع ١٢٩
الحذف في أسلوب الشرط ١٤٥
(لو) ١٥٩
لَوْلَا ١٦٢
العَدَدَ ١٦٧

النداء ٢١٥
أسلوب الاستغاثة ٢٣١
نماذج إعرابية: ٢٣٥
أسلوب الندبة ٢٣٧
الترخيم ٢٤٣
أسلوب الاختصاص ٢٥١
التحذير والإغراء ٢٥٥
نماذج لأسماء الأفعال ومعانيها: ٢٦٧
أسماء الأصوات ٢٧١
الممنوع من الصرف ٢٧٥
فهرس المحتويات ٢٨٩